وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان / كلية التربية
قسم التاريخ/ الحديث والمعاصر

الصادق المهدي ودوره تجاه القضايا الوطنية والسياسية في السودان

١٩٦١ـ١٩٨٩

رسالة تقدمت بها الطالبة

يسرى مظلوم هوري البديري

إلى مجلس كلية التربية – جامعة ميسان

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

بأشراف

أ.م. د . لطفي جميل محمد

١٤٤١هـ ٢٠٢٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي * وَاحْلُلْ

عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي * ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة طه الآية ٢٥–٢٨

الإهداء

إلى رفيق العمر

زوجي . . . .

من دونكَ، ما كان لي أن أكون.

وما كانَ لهذا الحضورِ

أن يقامَ.

الباحثة

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين المصطفى وعلى آله وصحبه الأخيار.

بعد أن منى الباري علينا بالعون والصبر في محاولة إنجاز هذا الجهد التاريخي، أسجد له تعالى صاغرا لما أعانني عليه، فله الحمد والشكر.

وبعده تعالى، أتقدم بعظيم الامتنان والعرفان إلى استاذي الدكتور لطفي جميل محمد، الذي تفضل جادا بالإشراف على هذه الدراسة، والذي خصص لها جزءاً كبيرا من وقته على مستوى التقويم والنصح، ولصبره وحلمه في متابعة ادق التفاصيل من الدراسة هذه، وهو بلا شك جهداً علمياً مخلصاً ومهما في إخراجها على ما هي عليه الآن.

واتقدم أيضا بالشكر والعرفان للسيد رئيس قسم التاريخ ، ا.د عبد الرحيم حنون على ما ابداه في تذليل بعض العقبات، كذلك الشكر موصول للأساتذتي في السنة التحضيرية هم كل من، ا.د صالح محمد حاتم ،ا.د عبدالله كاظم، أ.د موید عاصي ا.د محمد حسين زبون، ا.م.د امير حسين ، الذين كانوا مثالا رائعا ونموذجا صادقا للشخصية العلمية، والشكر موصول أيضا وسلفاً إلى لجنة المناقشة، لدورهم في تقويم هذه الدراسة ولملاحظاتهم القيمة التي بلا شك سيكون لها ابعد الأثر في اخراجها بما يتناسب والمنهج العلمي والتاريخي.

الباحثة

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١-٥
الفصل الاول: الموجز في تاريخ السودان الحديث والمعاصر.	٦- ٣٨
المبحث الأول: التطورات السياسية والتاريخية في السودان حتى عام ١٩٥٦.	٦ – ٢١
– الثورة المهدية ١٨٨١ . ١٨٩٨.	٦-١١
– الحكم الثنائي المصري . البريطاني على السودان.	١٢-١٤
– نشأة الحركات الوطنية في السودان ودورها في استقلال السودان.	١٥- ٢١
– **المبحث الثاني: التطورات السياسية في السودان (١٩٥٦ ـ ١٩٦٠).**	٢٢ – ٣٨
– أول حكومة بعد استقلال السودان.	٢٢-٢٤
– انقلاب ابراهيم عبود.	٢٥-٢٧
– ازمة الجنوب.	٢٧-٣٢
– أزمة الدستور	٣٣-٣٨
– **الفصل الثاني: الصادق المهدي ودوره في الحياة السياسية وتشكيل حكومته الاولى.**	٣٩ – ٨٢
– **المبحث الأول : الصادق المهدي ودورة في الحياة السياسية ١٩٦١-١٩٦٦.**	٣٩ – ٥٢
مولده ونشأته وتعليمه	٣٩-٤١
– أثره في الحياة السياسية.	٤٢-٤٣
– الخلاف بين الصادق المهدي والهادي المهدي.	٤٣-٤٤
انتفاضة تشرين الأول ١٩٦٤.	٤٤-٥٢

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني: وزارة الصادق المهدي الأولى (١٩٦٦ - ١٩٦٧).	**٥٣ – ٧٤**
- الدستور.	٥٦-٥٧
- مشكلة الجنوب.	٥٨-٥٩
- محاولة انقلاب عام ١٩٦٦.	٥٩-٦١
- اثر العلاقات الإقليمية على وزارة الصادق المهدي.	٦١- ٦٨
- موقف الصادق من العدوان الإسرائيلي على مصر عام ١٩٦٧.	٦٩-٧٠
مشكلة اليمن.	٧١-٧٤
- **المبحث الثالث: العوامل الداخلية التي ادت الى سقوط وزارة الصادق المهدي ١٥ ايار ١٩٦٧**	٧٥ - ٨٢
- الانشقاق داخل حزب الأمة.	٧٥-٧٨
- اتحاد حزب الشعب الديمقراطي وحزب الاتحاد الوطني، كانون الأول ١٩٦٧.	٧٩-٨٢
- **الفصل الثالث: التطورات الداخلية التي شهدتها السودان حتى تولي الصادق المهدي لوزارته الثانية ١٩٦٩ . ١٩٨٦.**	٨٣- ١٢٩
- **المبحث الاول : انقلاب جعفر النميري ١٩٦٩ . ١٩٧٥ وما خلفة من تداعيات على الصعيد الوطني وموقف الصادق منه.**	٨٣-١٠١
- انقلاب جعفر النميري ٢٥ أيار ١٩٦٩.	٨٣-٨٩
موقف القوى الوطنية من الانقلاب.	٨٩-٩٢
- أحداث الجزيرة ابا.	٩٢-٩٤
الصادق المهدي وحكومة الانقلاب.	٩٥-١٠١
المبحث الثاني : موقف الصادق المهدي من سياسات جعفر النميري اتجاه عدد من القضايا الوطنية والعربية ١٩٧٦. ١٩٨٣.	١٠٢-١١٥
انقلاب ١٩٧٦، حيثياته وتداعياته.	١٠٣-١٠٧
-المصالحة الوطنية.	١٠٨-١١٢

الموضوع	الصفحة
-اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨ وموقف الصادق المهدي منها.	١١٣-١١٥
-المبحث الثالث : انقلاب عبد الرحمن اسوار الذهب ١٩٨٥ وتأليف الحكومة الانتقالية.	١١٦-١٢٩
-انقلاب عبد الرحمن سوار الذهب ١٩٨٥.	١١٦-١٢٢
الحكومة الانتقالية ١٩٨٥ – ١٩٨٦.	١٢٣-١٢٥
-انتخاب الصادق المهدي وإعلان تشكيل وزارته الثانية ١٩٨٦.	١٢٦-١٢٩
الفصل الرابع: وزارة الصادق المهدي الثانية واهم التحديات التي واجهتها -١٩٨٦ – ١٩٨٩	١٣٠-١٧٣
- المبحث الاول : حكومة الوحدة الوطنية (١٩٨٦ . ١٩٨٧).	١٣٠-١٤٤
حكومة الوحدة الوطنية الأولى أيار ١٩٨٦ – أيار ١٩٨٧.	١٣٠-١٣٣
- محاولات الصادق لحل مشكلة الجنوب.	١٣٤-١٤٠
- حكومة الوحدة الوطنية الثانية، حزيران ١٩٨٧ – أيار ١٩٨٨.	١٤٠-١٤٤
- المبحث الثاني : حكومة الوفاق الوطني الأولى (١٥ ايار ١٩٨٨ . شباط ١٩٨٩).	١٤٥-١٥٧
حكومة الوفاق الوطني، أيار ١٩٨٨ – شباط ١٩٨٩.	١٤٥-١٤٨
اتفاقية السلام عام ١٩٨٨ وموقف الصادق منها.	١٤٨-١٥٢
- حكومة الوفاق الوطني الثانية، شباط ١٩٨٩ – آذار ١٩٨٩.	١٥٣-١٥٧
- المبحث الثالث : حكومة الجبهة الوطنية المتحدة (اذار ١٩٨٩ . حزيران ١٩٨٩).	١٥٨-١٧٣
- حكومة الجبهة الوطنية المتحدة، آذار ١٩٨٩ – حزيران ١٩٨٩.	١٥٨-١٦٥
سقوط حكومة الصادق المهدي.	١٦٦-١٧٣
- الخاتمة	١٧٤-١٧٧
- قائمة المصادر	١٧٨-١٨٨

المقدمة

تعد دراسة بعض الشخصيات المهمة في التاريخ، خاصة تلك التي كان لها دور مهم في القضايا الوطنية والثقافية والاجتماعية في مجتمعها وبلدها، من الأهمية في الدراسات التاريخية التي نجد من الضروري تسليط الضوء عليها ومعرفة دورها وأثرها في حركة التاريخ والمجتمع الذي تعيش فيه، لذا تم اختيار أحد الشخصيات السودانية، وهو الصادق المهدي رئيس حزب الأمة السوداني، الذي شهد عهده الكثير من الأحداث الوطنية والتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في السودان.

وتكمن اهمية اختيار الموضوع لكون الصادق المهدي من الشخصيات السودانية التي كان لها دور كبير في مقاومة الحكومات العسكرية التي حكمت السودان، علما أنه شهد انقلابين عسكريين كان له الدور البارز في مقاومتهما، وأنه استلم رئاسة الوزراء في السودان لمرتين الأولى من عام ١٩٦٦ ولغاية العام ١٩٦٧، والمرة الثانية من عام ١٩٨٦وحتى عام ١٩٨٩والتي اسقطت بانقلاب عسكري ثالث، اضافة الى كونه قد تعرض للاعتقال اكثر من مرة بسبب مواقفه الوطنية، فضلاً عن العديد من المؤلفات التي دون فيها الكثير من الجوانب السياسية والثقافية، التي تتعلق ببعض المتغيرات التي شهدها السودان خلال حياته.

تهدف الرسالة الى رصد ابرز الظروف التي رافقت حياة الصادق المهدي وتتبع الأخطاء التي مر بها والظروف التي كانت السبب في رسم فكره السياسي والثقافي وإثرهما على حياته السياسية، كذلك توضيح اكثر المشاكل التي تعرض لها السودان والتي اثرت على عدم استقرار الحكم الديمقراطي فيه.

تضمنت الرسالة اربع فصول إذ احتوى كل فصل على ثلاثة مباحث، سبقتها مقدمة وأعقبتها الخاتمة. مثل الفصل الأول الذي وهو عبارة عن تمهيد لإعطاء تصور، وباختصار شديد عن تاريخ السودان الحديث والمعاصر، بدأ من الثورة المهدية عام ١٨٨١– ١٨٩٨، كذلك الحكم الثنائي

المصري البريطاني على السودان وكيفية نشأة الحركات الوطنية فيه، كما تضمن التطورات السياسية في السودان للأعوام (١٩٥٦ ـ ١٩٦١) والموقف من انقلاب ابراهيم عبود في ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨، فضلا عن أزمة الجنوب السوداني.

أما الفصل الثاني فجاء تحت عنوان الصادق المهدي ودوره في الحياة السياسية حتى عام ١٩٦٦، وتناولنا فيه مولده ونشأته ونشاطه وأثره في الحياة السياسية كما تضمن التطورات الداخلية التي ادت إلى توليه لوزارته الأولى بعد انتفاضة تشرين الاول ١٩٦٤، ومن ثم وزارته الأولى من عام ١٩٦٦ وحتى العام ١٩٦٧، مع رصد واهم التحديات الداخلية التي واجهتها وزارته واثر العلاقات الاقليمية عليها وموقفه من العدوان الاسرائيلي على مصر ١٩٦٧، ثم مشكلة اليمن، كما تضمن العوامل الداخلية التي ادت إلى سقوط وزارته في ايار ١٩٦٧.

اما الفصل الثالث فقد حمل عنوان التطورات الداخلية التي شهدتها السودان حتى تولي الصادق المهدي وزارته الثانية (١٩٨٦– ١٩٨٩)، وتضمن الفصل انقلاب جعفر النميري وتوليه الحكم من عام ١٩٦٩وحتى العام ١٩٧٥، وما خلفه من تداعيات على الصعيد الوطني وموقف القوى الوطنية من الانقلاب وأحداث الجزيرة ابا، وأيضا حكومة الانقلاب وأثرها على الصادق المهدي بالإضافة إلى موقف الأخير من سياسات جعفر النميري اتجاه عدد من القضايا الوطنية والعربية ١٩٧٦- ١٩٨٣ ، كذلك انقلاب ١٩٧٦ وحيثياته وتداعياته، والمصالحة الوطنية، فضلا عن اتفاقية كامب ديفيد وموقف الصادق المهدي منها، واخيرا انقلاب عبد الرحمن سوار الذهب عام ١٩٨٥، وتأليف الحكومة الانتقالية، وانتخاب الصادق المهدي وإعلان تشكيل وزارته الثانية عام ١٩٨٦ .

أما الفصل الرابع فقد جاء تحت عنوان وزارة الصادق المهدي الثانية (١٩٨٦–١٩٨٩) وشمل حكومة الوحدة الوطنية الأولى، ودوره وموقفه من مشكلة الجنوب كذلك حكومة الوحدة الوطنية الثانية، وحكومة الوفاق الوطني الأولى، ثم اتفاقية السلام وموقفه منها، ثم حكومة الوفاق الوطني الثانية، وحكومة الجبهة الوطنية المتحدة، وأخيرا سقوط حكومته.

وفي الخاتمة تناولت أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها من خلال دراسة شخصية الصادق المهدي ودوره السياسي اتجاه القضايا الوطنية والإقليمية والدولية.

اعتمدت الدراسة على مجموعة متنوعة من المصادر والمراجع والصحف المختلفة . إلا أن الباحثة لم تستطع الحصول على الوثائق، إذ كان بنية الباحثه السفر إلى السودان بصحبة المشرف على هذه الرسالة الذي أبدى استعداده للسفر ولكن تعذر الأمر بسبب الاحداث الأخيرة التي مر بها العراق من مظاهرات وجائحة كورونا بالإضافة إلى الاوضاع الداخلية في السودان التي مرت بأوسع انتفاضة مدنية أدت الى سقوط حكومة عمر حسن البشير.

كما أن الباحثة قامت بإجراء عدد من الاتصالات بأشخاص مقربين من الصادق المهدي ومنها السيدة (رباح الصادق) ابنة الصادق المهدي وهي المسؤولة عن قسم الدراسات والبحوث في المكتب الخاص به وذلك بتاريخ ١١/ ١ / ٢٠٢٠ ، وتم الحصول على مساعدتها بكتاب سيرة ومسيرة الصادق المهدي بأجزائه وكذلك قامت بإرسال كتاب بعنوان الصادق المهدي وأزمة الديمقراطية في السودان، وأجريت العديد من الاتصالات معها لغرض الحصول على بعض الاجوبة المتعلقة بالصادق وأيضا من اجل الحصول على وثيقة تثبت بأن الصادق من مواليد ١٩٣٥، إذ ووعدت بإرسالها ولكنها لم تف بوعدها، ثم عاودت الباحثة الاتصال بها بتاريخ ١٦ / ١ /٢٠٢٠، والتأكيد على الوثائق وأيضا من دون جدوى مرة اخرى، وتم الاتصال بإعلام مكتب الحبيب الصادق بتاريخ ٣١ / ٧ /٢٠٢٠، ولم تحصل الباحثه إلا على الوعود فقط. ومن ثم تم الاتصال بتاريخ ١ / ٨ /٢٠٢٠ بأحد اعضاء (دليل السودانيين) في القاهرة الاعلامي لمكتب إعلام الصادق، ولكن دون تقديم أي مساعدة واتصلت الباحثه أخيرا بالسيد (الطيب عبد الرحمن ابو الشوك) عضو حزب الأمة القومي بتاريخ ١٦ / ٧ / ٢٠٢٠ وقال بالحرف الواحد (ابشر) ولكن أيضا لم نحصل على شيء.

لذا اعتمدت الباحثة في هذه الرسالة على العديد من الكتب والمصادر العربية والمترجمة التي تناولت تاريخ السودان ومن أهمها الكتب الوثائقية وكان في مقدمتها كتاب وليد محمد سعيد الاعظمي المعنون (السودان في الوثائق البريطانية) وهو دراسة موثقة عن الوثائق السرية التي رفعت عنها قيود

السرية في ١٩٨٩/١/١ في لندن ، كذلك كتاب التجاني الطيب بابكر بعنوان (البحث عن السلام في السودان) فضلا عن عدد لابأس به من الرسائل والأطاريح وكان من أهمها رسالة (هاشم بابكر محمد احمد علوب، المصالحات الوطنية في السودان) ورسالة (ذاكر محي الدين عبدالله، الانقلابات العسكرية في السودان)، وكذلك رسالة (دعاء محمد عبد علي الهر، جعفر النميري ودورة السياسي) ورسالة (مني حسين عبيد الشمالي، الاحزاب الاتحادي في السودان ١٩٤٤- ١٩٦٩) وغيرها من الرسائل التي كان لها دور في تتبع الاحداث التاريخية في السودان.

ومن بين ما اعتمدت عليه الباحثه من المصادر هو كتاب (محمود شاكر، السودان وكتاب التاريخ الاسلامي التاريخ المعاصر وادي النيل مصر والسودان) و(امل عجيل، قصة وتاريخ الحضارات العربية) و(ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث والمعاصر) بالإضافة الى (رباح الصادق، سيرة ومسيرة الامام الصادق المهدي) و(سرحان غلام حسين العباسي، التطورات السياسية في السودان المعاصر) و(الصادق المهدي، الديمقراطية في السودان، راجحة وعائدة) و(الصادق المهدي، المصالحة الوطنية من الالف إلى الياء) و(الصادق المهدي، ميزان المصير الوطني في السودان) و(محمد ابو القاسم حاج حمد، السودان المأزق التاريخي) و(بهاء الدين مكاوي محمد قبلي، تسوية النزاعات في السودان) و(خالد منصور، أهوال الحرب وطموحات السلام، وكتاب النخبة السودانية وادمان الفشل) و (كامل ادريس، السودان٢٠٢٥ تقويم المسار وراية المستقبل) و(ماجد محي عبد العباس، التطورات السياسية في السودان منذ الاحتلال البريطاني حتى بدايات حكم البشير) وغيرها العديد من المصادر العربية التي لها اهمية في تغطية الأحداث المهمة في تاريخ السودان، وكذلك توفرت بها معلومات تبين دور الصادق المهدي في الحياة السياسية ودوره اتجاه القضايا الوطنية .

كما اعتمدت الباحثة على بعض المصادر المترجمة ومنها (محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان) و(ج سبنسر نريمنجهام، الاسلام في السودان) وكذلك (روبرت او كولينز،

تـاريخ السـودان الحـديث) وكتـاب (جرهـام ف تومـاس، السـودان الصـراع مـن اجـل البقـاء) وهـي مـن المصادر التي اسهمت في اعطاء معلومات تاريخية مهمة عن السودان ودور الصادق المهدي.

اما الموسوعات فهي أيضا اسهمت في دعم الرسالة بالمعلومات القيمة عن بعض الشخصيات والأمـاكن ومنها(عبـد الوهـاب الكيـالي، الموسـوعة السياسـية) وكـذلك موسـوعة(عون الشـريف قاسـم، موسوعة القبائل والانتساب في السودان) .

ولا غنى عن ذكر دور المجلات والصحف والدوريات ومنها مجلة(التضامن والمستقبل العربي والسياسة الدولية)، وغيرها التي كان لها دور في تعزيز الرسالة بمعلومات غنية عن دور الصادق والإحداث التاريخية السودانية والمثبتة عناوينها في قائمة المصادر.

وعلى الرغم من العديد من الصعوبات التي واجهتها الباحثة، فهو يضع هذا الجهد المتواضع بين يدي السادة رئيس واعضاء لجنة المناقشة لإبداء ملاحظاتهم السديدة حول الموضوع من اجل تقويم هذه الرسالة والخروج بها في افضل صورة ، وأرجو أن أكون قد وفقت في إعداد هذه الدراسة المتواضعة حول الموضوع وأن تكون ذات فائدة علمية.

ومن الله التوفيق

الفصل الاول

الموجز في تاريخ السودان الحديث والمعاصر.

المبحث الأول: التطورات السياسية والتاريخية في السودان حتى عام ١٩٥٦.

المبحث الثاني: التطورات السياسية في السودان (١٩٥٦ ـ ١٩٦١).

المبحث الأول: التطورات السياسية والتاريخية في السودان حتى عام ١٩٥٦

ـ الثورة المهدية ١٨٨١ – ١٨٩٨:

تعد الحركة المهدية إحدى الحركات الصوفية التي تميزت بوجود نسق سياسي قوي، فقد أثرت الحركة المهدية في المناخ السياسي في القرن التاسع عشر لما قام به زعيمها المؤسس الإمام محمد أحمد عبد الله المهدي (١٨٤٤ – ١٨٨٥)[١]، من دور سياسي للقضاء على السلطة الحاكمة في السودان وذلك بمساعدة أنصاره ممن أمنوا به إماماً مهدياً واخلصوا الولاء له حتى استطاع (الأنصار)[٢]، تكوين الدولة المهدية (١٨٨١– ١٨٩٨)[٣].

---

(١) ولد محمد أحمد بن عبد الله المهدي حوالي (١٨٤٤ـ ١٨٨٥) بإحدى جزر الأشراف بإقليم دنقلا في شمال السودان وكان والده يعمل في بناء السفن. في حوالي عام ١٨٥٠، هاجرت الأسرة موطنها هربا من وطأة الحكم التركي ــ المصري واتجهت جنوبا واستقرت في كررى شمال الخرطوم. وقد ولع محمد أحمد بالعلوم الدينية وغلب عليه التصوف، وقد تعلم في إحدى المدارس القرآنية (الخلاوى) ، وكان شيخه هو (محمد شريف ولد نور الدايم)، وأصبح لمحمد أحمد مركز ممتاز عند استاذه لما تميز به من الصلاح والزهد. للمزيد ينظر : محمد محجوب مالك، المقاومة الداخلية للحركة المهدية ١٨٨١– ١٨٩٨، دار الجبل، بيروت، ١٩٨٧، ص ٤٩؛ محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠ – ١٩٥٥، ط٢، دار الثقافة، ام درمان، ٢٠٠٢، ص ١٦٤؛ عون الشريف قاسم، الاسلام والعربية في السودان، دراسات في الحضارة واللغة، دار الجبل ، بيروت، دار المأمون المحدودة، الخرطوم، ط١، ١٩٨٩، ص ٧٣؛ عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، شوقي عطا الله الجمل، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دار الثقافة، القاهرة ١٩٩٧، ص ٣٢١.

(٢) الانصار: هي التسمية التي أطلقت على أتباع الإمام محمد أحمد المهدي في السودان، والتي أصبحت طائفة دينية صوفيه بعد زوال دولته، حيث اصبح لها نفوذ واسع في غرب السودان. للمزيد ينظر: محمد ابو القاسم حاج حمد، السودان المأزق التاريخي وافاق المستقبل(جدليه التركيب)، ج١، ط٢، دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،١٩٩٦ ، ص٢٠٤،٢٠٦ .

(٣) هدى مكاوي، البناء الاجتماعي للمهدي في السودان، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٧، ص ٧٦ .

اقتصرت الحركة المهدية في أول الأمر على الشؤون الدينية ثم ما لبث إن اتجهت إلى أن تكون واجهة سياسية في عام(١٨٧٧)، بعد أن تطرق المهدي في دعوته لنظم الحكم السائد في السودان واتهامه المصرين والأتراك بالخروج على قواعد الدين، وخلص من هذا كله إلى إقناع الناس أنه لن تستقيم شؤون السودان إلا بطرد الغزاة المصريين والأتراك وتولي السودانيين مقاليد أمورهم وتوجيهها لما فيه مصلحة السودان[١]، وعلى وفق ذلك قامت الحركة المهدية كرد فعل على الأوضاع التي كانت سائدة في السودان وعلى الحالة المزرية التي وصل إليها المسلمون من ضعف وتأخر وخنوع وجهل وتحكم الأعداء بهم، وكرد فعل أيضا على الأعمال الصليبية التي استفحل أمرها[٢]، ومن الجدير بالذكر أن هناك عوامل ساعدت على قيام الثورة المهدية ومنها، تزايد الظلم من قبل الحكام وذلك بفرض الضرائب التي لم يتحملها المواطن والرشوة[٣].

يضاف إلى ذلك محاولة الدولة في منع تجارة الرقيق وهذا ما تسبب في توجيه ضربة إلى مواردها[٤]، حيث كانت تجارة الرقيق في يد الأقوياء، وكان الملوك والحكام والأعيان وأرباب الأمر والعهد ورؤساء العشائر يستعملون الأرقاء في منازلهم[٥]، أيضا لعب العامل الديني دوراً مهما في حمل الناس على الجهاد ضد الحكم (التركي – المصري)، بل هناك من ذهب إلى أن الثورة المهدية قامت من أجل تطبيق الإسلام شرعاً ومنهجاً، وهناك من يربطها بحركة البعث والتجديد الإسلامي التي برزت في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع

---

(١) محمد محمود السروجي، دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، الاسكندرية ١٩٩٨، ص٣٧٢ .

(٢)محمود شاكر، السودان، المكتب الاسلامي، ط٢، بيروت، ١٩٨١، ص ٩؛ حسب الله محمد احمد، قصة الحضارة في السودان (٣٤٠٠ ق. م – ١٩٠٠م)، لجنة جماعة بعث التاريخ السوداني بالقاهرة، (د. ت)، ص٣٥ .

(٣)عبد الله حسين، السودان من التاريخ القديم الى رحلة البعثة المصرية، ج١، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة ٢٠١٢، ص٢١٦.

(٤) ب ـ م هولت، المهدية في السودان، ترجمة جميل عبد، دار الفكر العرب، بيروت ، ١٩٧٨، ص ٣٤، ٣٥.

(٥) عبدالله حسين، المصدر السابق، ص٢١٦

القرن التاسع عشر. لا شك أن العامل الديني لعب دوراً مهماً سواء في دفع الناس إلى الجهاد والاستشهاد في سبيل الله، أو في رسم أفق الثورة وتحديد منهجها[١]،

ووسط هذا المناخ السياسي والاجتماعي والديني في السودان ظهر محمد أحمد المهدي، معلناً أنه المهدي المنتظر الذي ينتظره المسلمون قرون عديدة[٢].

حيث توفرت لمحمد أحمد المهدي صفات متميزة أهلته لقيادة المجتمع السوداني فهو صوفي زاهد يحظى بتقدير الناس وإذ لجأ الناس إليه طلبا للمساعدة وهذه هي الصفات الأساسية للقيادة في ذلك المجتمع ومكنته دراساته المتعددة من امتلاك قدرات علمية ولغوية واسعة، وله تأثيراً قويا على من حوله، وتضافرت كلها مع نشاطه وقدرته الذهنية[٣]، وكان المسؤول عن إدارة السودان عام ١٨٨١، الحكمدار رؤوف باشا الذي تولى وظيفته بعد أن ترك تشارلس غوردون (Charles Gordon)[٤]، السودان عقب عزل الخديوي إسماعيل عام ١٨٧٩[٥]، حيث أرسل المهدي إلى محمد رؤوف باشا كتاباً يبلغه فيه رسالته المهدوية ويدعوه إلى اتباعه، فأوفد رؤوف باشا محمد أبو السعود بك من الخرطوم على باخرة إلى (ابا) وجرى لقاء بين ابو السعود والمهدي في ٧ اب ١٨٨١ لحل الخلافات ولكن بسبب

---

(١) محمد سعيد القدال، المصدر السابق، ص١٥٣ – ١٥٦ .

(٢) هدى مكاوي، المصدر السابق، ص ٦٧ .

(٣) محمد سعيد القدال، المصدر السابق، ص١٦٨.

(٤) تشارلس غوردون (١٨٣٣.١٨٨٥): ولد في مدينه ولوتش، انظم إلى الجندية عام ١٨٥٢ وفي ١٨٦٠ سافر إلى الصين وحارب هناك ونال لقب حائري عسكري، وفي ١٨٧٠عاد إلى الجيش البريطاني ورقي إلى رتبه كولونيل، ارسل له الخديوي توفيق عام ١٨٨٣ اذ ان حكومة الخديوي كانت ترى ان مهمة غوردون هي المحافظة على الخرطوم وقد تسلم غوردون مهامه في الخرطوم عام ١٨٨٤، الا انه قتل يوم سقوط الخرطوم ودفن في بريطانيا. للمزيد ينظر: عبدالله حسين، المصدر السابق، ص١٤٤.

(٥) محمد محمود السروجي، المصدر السابق، ص ٣٧٢.

اصرار المهدي فشل اللقاء[1]، إذ حاول أن يثني محمد أحمد المهدي عن دعوته فلم يقبل[2]، وبعد عودة أبو السعود إلى الخرطوم أهتم بتجهيز جيشه لشن هجوم ضد المهدي المزعوم للقضاء عليه وعلى اتباعه، وأدرك محمد من ناحيته ما يضمره ابو السعود فجمع حوالي ٢٠٠ رجل وفي مساء ١٢ آب ١٨٨١، دارت معركة بين الطرفين انتهت بانتصاره وهروب من نجى من جيش الحكومة، فكانت هذه الهزيمة الأولى من نوعها التي تعرضت لها الحكومة (التركية – المصرية)[3]، بعد أن وصل إلى مسامع مدير فاشودة التابعة لجبال النوبة (راشد بك) أخبار وجود المهدي في جبال النوبة، فقرر إثبات قوته الحربية من خلال القضاء على محمد أحمد المهدي وأنصاره، ولكن النصر كان حليف المهدي في ٩ كانون الأول ١٨٨١، حيث تم قتل راشد بك ومعظم جنوده ومن أجل إيقاع الهزيمة بالمهدي وأتباعه جهز يوسف باشا حملة بلغ عددها ٢٠٠٠ جنديا وثلاثة مدافع حيث دارت معركة بين الطرفين في منطقة راشد، وأيضا كتب فيها النصر للمهدي وقواته. وتعد هذه المعركة الهزيمة الثالثة للجيش (المصري ـ التركي)[4].

([1]) ابا: جزيرة مشهورة على النيل الأبيض جنوبها كوشى وشمالها الشول ومساحتها أكثر من تسعين ميلا مربعا وهي أكبر الجزر على النيلين الأبيض والأزرق وتضم بداخلها عدداً كبيراً من القرى، اتخذها الإمام المهدي مقراً له وقد ازدهرت جزيرة ابا بعهد السيد عبد الرحمن المهدي حيث سمح له البريطانيين بالعمل بعد إقامه جبرية. للمزيد ينظر: عون الشريف قاسم، موسوعة القبائل والانساب، في السودان واشهر اسماء الاماكن، م١، الطباعون شركة افروقراف، الخرطوم ١٩٩٦، ص٢١،٢٢.

([2]) عبد الله حسين، المصدر السابق، ص ٢٧٥.

([3])أمل عجيل، قصة وتاريخ الحضارات العربية، موسوعة تاريخية – جغرافية – حضارية وأدبية (ليبيا – السودان – المغرب)، ج١٩ –٢٠، دار بيروت ١٩٩٨، ص ٩٣ .

([4]) محمد سعيد القدال، المصدر السابق، ص ١٧٩، ١٨١؛ عبدالله حسين، المصدر السابق، ص ٢٧٥؛ مكي شبيكة، السودان في قرن ١٨١٩ – ١٩١٩، لجنة التأليف والترجمة القاهرة، ١٩٤٧، ص١٤٨.

بعد دخول الجيش البريطاني إلى مصر عام ١٨٨٢، تم تفكيك جيش عرابي[١]، الثائر، أما الجيش الجديد فكان لا يزال في طور التدريب وأمام إصرار الخديوي توفيق على توجيه جيشه إلى السودان أعيد تجنيد (١٠٠٠٠) جندي من الذين تم تفكيكهم، بقيادة رئيس الأركان الضابط وليم هكس (William Hicks)[٢]، وعند نقطة تبعد ٣٠ ميل عن الأبيض[٣]، عند غابات (شبكان) الكثيفة استطاعت قوات المهدي في ٥ تشرين الثاني ١٨٨٣، المختبئة بين الأحراش أن تحصد رجال الحملة الذين كانوا قد أضناهم العطش فلم ينج من الحملة سوى ما يقارب ٣٠٠ جندي[٤]، وعند إذ فقط توصلت بريطانيا إلى النتيجة مفادها بضرورة أن تتخلى مصر عن السودان، وإجلاء الحاميات المصرية وعلى أن تبقى على الحدود فقط[٥]، بعد هذا الانتصار لم يبق أمام المهدي سوى التحرك بقواته إلى الخرطوم، وفي ٢٦ كانون الثاني ١٨٨٥، تم محاصرة الخرطوم بواسطة الأنصار وقتل تشارلس غوردون، وأضحى انتصار المهدي نهائيا وكاملا[٦]، حيث يعتبر سقوط الخرطوم

---

(١) احمد عرابي (١٨٤١ – ١٩١١): زعيم ووطني مصري ولد في بلده (هرته رزنه) وهي احدى قرى مديريه الشرقية بالقرب من مدينه الزقازيق من عائلة بدوية استوطنت تلك القرية واصبح والده شيخا لها، ونشأ احمد في تلك القرية حيث تلقى فيها علومه الابتدائية المعروفة في ذلك العهد، وفي عام١٨٥٤، التحق احمد بالجيش. للمزيد ينظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج١، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ٢٠٠٣، ص٣٥٨.

(٢) وليم هكس: هو ضابط انكليزي في الجيش الهندي تقاعد برتبه كولونيل عينته الحكومة المصرية رئيسا لأركان حرب الجيش بالسودان، وصل الخرطوم في ٧ اذار ١٨٨٣، وبعد هزيمته امام قوات المهدي قطع راسه. للمزيد ينظر: عبد الله حسين، المصدر السابق، ص٢٨٠.

(٣) امل عجيل، المصدر السابق، ص ٩٥؛ محمد سعيد القدال، المصدر السابق، ص ٢٠٠ .

(٤) جري زيدان، اسير المتمهدي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة ٢٠١٢، ص١٧٦ ؛ عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، شوقي الجمل، المصدر السابق، ص ٣٢٤

(٥) سلاطين باشا، السيف والنار في السودان، تعريب محمد مصطفى حسن، لجنة دار عزة للنشر، الخرطوم ٢٠١٦، ص ٩٧ ؛ محمد عمر بشير، المصدر السابق، ص ٢٤؛.

(٦)نعوم شقير، تاريخ السودان، ترجمة محمد ابراهيم ابو سليم، دار الجبل، بيروت ، ١٩٨١، ص ٥٣٢؛ محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان١٩٠٠–١٩٦٩، نقله من الانكليزية هنري رياض، ووليم رياض، الجنيد علي عمر، الدراسات السودانية للكتب، الخرطوم ١٩٨٠، ص ٢٤ .

أعظم انتصار أحرزه المهدي، وأعتقد السودانيون حقيقة بأنه المهدي المنتظر، كما توافد على السودان جموع من مختلف بقاع العالم الإسلامي لرؤية هذه الشخصية الجبارة التي استطاعت أن تقلب الأوضاع في السودان وأن تحول الهزائم التي منى بها السودانيون سابقا إلى انتصار تلو الانتصار[١].

بعد بسط سيطرته على الخرطوم، وضع محمد أحمد المهدي اللبنات الأولى لحكمه، إذ مارس سياسة ترمي إلى إنشاء دولة إسلامية تتخذ الشريعة في كل أحكامها وكذلك عمل على تقسيم الجيش إلى ثلاثة أقسام وجعل كل قسم منه تحت قيادة أحد الخلفاء السودانيين الثلاث عبد الله التعايش(١٨٤٦ ـ ١٨٩٩)[٢]،(علي ود حلو، السيد السنوسي)، كذلك أهتم المهدي منذ البداية في جهاده بنظم الإدارة المالية على أن تطابق الشرع في جمعها وتقسيمها، وكان الدخل في أول الأمر يجمع من مصدرين، الأول الزكاة والثاني الغنائم، وتمشيا مع الاستقلال السياسي فإن المهدي أمر بضرب عملة مستقلة خاصة بحكومته[٣]، إلا أن المهدي لم يعش بعد فتح الخرطوم طويلا حتى يجني ثمار انتصاراته فقد عاجلت المنية ومات في ٢٣ حزيران ١٨٨٥م[٤].

---

(١) محمد محمود السروجي، المصدر السابق، ص ٣٨٢.

(٢)عبد الله التعايشي:(١٨٤٦ ـ ١٨٩٩) قائد ديني (إسلامي) وسياسي عربي سوداني. ولد في كردفان ودرس علوم الدين شئنه في ذلك شئن عائلته . وفي عام ١٨٨٠م التحق بمحمد احمد المهدي، الذي عينة خليفة له. وعندما توفي المهدي عام ١٨٨٥ م اصبح عبد الله قائد الحركة المهدية. وقد بدا عهد قيادته بإخضاع الاشراف الذين كانوا يشكلون جزءا من انصار المهدي، والذين عارضوا تنصيب عبد الله خليفة عليهم. وأعقب ذلك بهجمات ضد الحبشة , ثم ضد التحالف الخديوي – البريطاني في مصر، بدأت بريطانيا حملتها لإعادة غزو السودان وقد تمكن التعايشي من الصمود العسكري لمدة سنتين ولكن السلاح البريطاني المتفوق اضطره لإخلاء عاصمته أم درمان محتفظا بقسم كبير من قواته وتم قتل التعايشي في ٢٤ تشرين الثاني ١٨٩٩ : للمزيد ينظر الى عبد الوهاب الكيالي, م٣ ، المصدر السابق, ص ٨٤٧؛ محمود شاكر ، المصدر السابق، ص ٣٨.

(٣)ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث والمعاصر، ط٤، مكتبة الحياة، بيروت ١٩٦٨، ص ١٦٧،١٦٨ .

(٤) نعوم شقير، المصدر السابق، ص ٦٠٣؛ محمود شاكر، المصدر السابق، ص ٣٧؛ مكي شبيكة، السودان عبر قرون، المصدر السابق، ص ٣٦٧.

جاء من بعده الخليفة عبد الله التعايشي ليعمل على ترسيخ أركان الدولة المهدية، إلا أنه اتبع سياسة أكثر عنفا وحزما من سياسة المهدي، مما أدى إلى النفور واستعداء كثير من زعماء القبائل له، فكانت النتيجة خروج بعض القبائل على المهدية ثم انهيار وسقوط السودان في أيدي الحكم الثنائي (البريطاني – المصري)[١].

_ الحكم الثنائي المصري – البريطاني على السودان (١٨٩٦ – ١٩٢٥).

في عام ١٨٨٢، احتلت القوات البريطانية مصر بعد ان انتصرت على قوات أحمد عرابي، ودخلت المسألة السودانية في طور جديد، علما أن الحكومة البريطانية أظهرت عدم تدخلها بما يجري في السودان، ورأت فيها ثورة محلية، وأن حكومة الخديوي سوف تعالجها بما تراه مناسبا[٢]، إلا أن مقتل تشارلس غوردون في ١٨٨٥، وجد البريطانيون أن التدخل في السودان أمراً لا مفر منه[٣]، ومع مطلع عام ١٨٩٦، وتضافر عدة عوامل جعلت الحكومة البريطانية تتخذ خطوات حاسمة في سبيل السيطرة على السودان، ولعل أقوى تلك الدوافع هو التسابق الأوربي نحو استعمارهم للقارة الأفريقية وخاصة التنافس بين بريطانيا التي كانت تريد أن تمد نفوذها من الإسكندرية إلى مدينة (الكاب)، وفرنسا التي تطمح أن تطوق أفريقيا بحزام من (السنغال إلى الحبشة)، كانت هذه الآمال تتصارع تصارعاً عظيماً في السودان، وخاصة في (بحر الغزال)[٤]، حاولت كلا الدولتين أن تظم أجزاء من أعالي

(١) هدى مكاوي، المصدر السابق، ص٧٠.

(٢) مكي شبيكة، السودان في قرن ١٨١٩ ـ ١٩١٩ ، المصدر السابق، ص ١٦٥.

(٣) جرهام . ف توماس، السودان الصراع من اجل البقاء, ١٩٨٤ –١٩٩٣، ترجمة الطيب الزبير الطيب المنصور, دار الامين للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٥، ص٢١.

(٤) بحر الغزال: أو نهر الغزال موجود في جنوب السودان، والمنطقة المسماة ببحر الغزال، إنما سميت تبعا لاسم النهر. بحر الغزال هو الرافد الرئيسي للنيل من الجهة الغربية. وهو بطول ٧١٦ كيلومتر (٤٤٥ ميل) يجري عبر مستنقعات سود إلى بحيرة نو ,في المكان الذي يلتقي فيه بالنيل الأبيض. بحر الغزال – ويكيبيديا(wikipedia.org)

النيل لتحقق أهدافها الاستعمارية في ذلك القرن[١]. أيضا كانت الجهود الألمانية تسعى للوصول إلى أوغندة حيث منابع النيل[٢].

وفي عام ١٨٩٤، استولى الإيطاليون على (كسلا) وفي عام ١٨٩٧، احتل البلجيك مدارج حبل (لأدو) وهكذا وقع السودان في غمار صراع الأطماع الأوربية الدولية، مما أجبر الحكومة البريطانية إلى التخلي عن سياسة عدم التدخل في شؤون السودان، وكان الفراغ من تدريب الجيوش المصرية على أيدي البريطانيين، ثم الضعف الذي لحق بالدولة المهدية، هذا مما دفع بريطانيا إلى الهجوم على السودان، وبدأت إعادة احتلال السودان، وعين اللورد هربرت كتشنر(Herbert Kitchener)[٣]، سردار الجيش المصري قائد للحملة[٤]، منذ عام ١٨٩٦ حتى عام ١٨٩٨، حيث استكملت احتلالها الكامل للسودان، بعد أن لحقت بالمهديين هزيمة كبيرة، خاصة في معركة (كرري) في ٣ أيلول ١٨٩٨، ودخول القوات إلى مدينة أم درمان[٥].

وقعت اتفاقية السودان في ١٩ كانون الثاني ١٨٩٩من قبل اللورد كرومر إفلين بارنك (Evelyn Baring Cromer)[٦]، عن الجانب البريطاني وبطرس غالي[١]، عن الجانب المصري[٢]،

---

(١) ضرار صالح ضرار, المصدر السابق, ص٢٠٨.

(٢)المصدر نفسة، ص٤٦.

(٣) اللورد كتشنر (١٨٥٠ – ١٩١٧): قائد وسياسي بريطاني خدم لمدة قصيرة بالجيش الفرنسي وفي فلسطين وقبرص. دخل خدمة الجيش المصري ١٨٨٣، حين شرع البريطانيون اعادة تنظيمه بعد احتلالهم مصر. عين حاكم السودان الشرقي (١٨٨٦ – ١٨٨٨) ورد المهديين حينما حاولوا غزو مصر عام ١٨٨٩. عين سردار الجيش المصري في ١٨٩٢، وقاد الجيش المصري – البريطاني للاسترجاع السودان (١٨٩٦ – ١٨٩٩)، وبعد انتصاره في معركة ام درمان الفاصلة عين حاكما عاما للسودان. للمزيد ينظر: محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، الدار القومية للطباعة والنشر، مطبعة مصر، ص ١٤٤٣ .

(٤) احمد حمروش، مصر والسودان كفاح مشترك، دار الهلال، ١٩٧٠، ص١٠.

(٥) محمد عمر بشير، المصدر السابق، ص ٢٧.

(٦) اللورد كرومر (١٨٤١– ١٩١٧): اداري ودبلوماسي بريطاني قدم مصر، الابن التاسع لهنري بيرنج عضو مجلس العموم، عين ضابطا عام ١٨٥٨، وياورا للمندوب السامي البريطاني للجزر الأيونية عام ١٨٦١، وأمينا خاصا لحاكم الهند العام ١٨٧٢ – ١٨٧٦. اختير وزيرا للمالية بالهند عام ١٨٨٠ – ١٨٨٣، قام بإصلاحات مالية هامه اختارته=

إذ ترتب على هذه المعاهدة الثنائية قيام إدارة في السودان تحت سيطرة القوات البريطانية، وذلك تمهيداً لضم السودان إلى الإمبراطورية البريطانية، حيث نصت الاتفاقية على أن يكون رأس الإدارة العسكرية والمدنية بيد موظف بريطاني لقبة (حاكم عموم السودان) ترشحه الحكومة البريطانية ويعينه خديوي مصر ويمنح هذا الحاكم سلطات مطلقة في تنظيم الإدارة السودانية وفي غيرها من الأعمال التي يراها ضرورية لبقاء النفوذ البريطاني في السودان[٣]، مع رفع العلمين المصري والبريطاني في البر والبحر بجميع أنحاء السودان، ما عدا مدينة (سواكن) فلا يرفع فيها إلا العلم المصري، لأن القوات المصرية تعسكر هناك، وكذلك نصت على أن حكومة البريطانية تعتبر أن لصوتها الغلبة في جميع المسائل المتعلقة بالسودان[٤].

لم تعط الاتفاقية البريطانية لمصر الحق في حكم السودان، بل أعطت لنفسها كل الوصاية على السودان فانفردت بحكمه، واعترفت لمصر بحق إسمي في السيادة على السودان وهكذا أصبح كل وادي النيل (مصر والسودان) تحت القبضة البريطانية، تحكمه عن طريق المعتمد البريطاني في مصر، ومن جانب آخر لقيت تلك الاتفاقية معارضة

=الحكومة البريطانية بدرجة وزير مفوض في السلك الدبلوماسي في مصر، وبقي حتى استقالته عام ١٩٠٧، كان الحاكم الحقيقي لمصر وذو كفاءة عظيمة في الشؤون المالية، فوازن الميزانية المصرية وخفض فوائد الديون العامة، واعتنى بالري والشؤون الادارية، عين مستشارا من بريطانيا للوزارات المصرية يكونون مسؤولين امامه ولم يعين أي رئيس للوزراء للمصر الا بموافقته، اضطرت الحكومة المصرية الى الانصياع لمشورته واخلاء السودان بعد فشل حملة هكس عام ١٨٨٣. للمزيد ينظر: محمد شفيق غربال، المصدر السابق، ص ١٤٥٦ – ١٤٥٧.

([١]) بطرس غالي (١٩٤٦-١٩١٠): سياسي مصري ورئيس وزراء ولد عام ١٨٤٦، ببلدة الميمون بني سويف وقع عن الحكومة المصرية اتفاقية السودان في عام ١٨٩٩ التي اخضعت السودان للسيطرة البريطانية باسم الحكم المصري البريطاني وتم اغتياله ١٩١٠. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، م١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، ١٩٨٣، ص٥٤٧.

([٢]) احمد حمروش، المصدر السابق، ص ١٠.

([٣])عبد الرحمن الفكي، تاريخ قوة دفاع السودان، الدار السودانية، ١٩٧١، ص ١٥– ١٦ ؛ ابراهيم احمد العدوى، يقضه السودان، مكتبه الانجلو مصريه، مطبعة الرسالة، (د. ت)، ص ٦٠.

([٤])داوود بركات، السودان المصري ومطامع السياسة البريطانية، المطبعة السلفية، القاهرة ٢٠١٣، ص ٥٩؛ محمود شاكر، المصدر السابق، ص٨٣.

شديدة في مصر على اعتبار أن السودان أرض مصرية وليس لبريطانيا الحق في المشاركة في حكمها، وبعد ذلك انتقل الجيش المصري بكامل هيئته إلى السودان وقائده العام هو حاكم العام البريطاني[1]. واستمر الحال حتى تشرين الثاني ١٩٢٤،إذ استغلت بريطانيا حادثة اغتيال لي أوليفير فيتزماورس ستاك (١٨٦٨-١٩٢٤) (Leeoliver Fitzmaurice stack) الحاكم العام في السودان والقائد العام للجيش المصري لتشديد قبضتها على المعارضة في مصر والسودان، فألغت الاتفاقية التي عقدت مع مصر وانفردت بالحكم وأمرت بسحب المصريين من السودان. ونفذت تلك الأوامر بالقوة عام ١٩٢٥[2].

ـ نشأة الحركات الوطنية في السودان ودورها في استقلال السودان:

كانت الحكومة البريطانية تتوجس خيفة من كل الحركات الدينية، لذا راقبت في أول الأمر تجمهر الدراويش وإتباع الطريقة الصوفية وفي عام ١٩٠٣، قام شخص يدعى محمد الأمين بعد عودته من الحج ادعى بأنه ينتسب إلى آل البيت، وعندما حط رحاله في جبال (تقلى) جهر بدعوته واتبعه عدد من الناس، ولما ترامى إلى سمع الحكومة بإمره، قاد ماهون باشا مدير كردفان حملة من الخرطوم وداهم الشريف في قرية بالقرب من دار تقلى وقتل من قاوم من اتباعه وأسر الباقون بما فيهم زعيم الحركة نفسه فاقتيد للأبيض وهناك أعدم شنقا[3].

ولم يقتصر الأمر على ذلك ، ففي عام ١٩٠٤، ظهر ايضاً شخص يدعى (محمد ود آدم) وادعى أنه من (سنجه) عاصمة مديرية الفونج وأنه (النبي عيسى)، وقطع خط

---

(1)محمد سلمان، دور الازهر في السودان، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٨٥، ص١٠٤- ١٠٥ .

(2) امل عجيل، المصدر السابق، ص١٠٠.

(3) مكي شبيكة، السودان عبر قرون، المصدر السابق، ص ٥٠١؛ ضرار صالح ضرار، المصدر السابق، ص ٢٥٣.

التلغراف وقتل ضابطا، ولكنه قتل في نيسان عام ١٩٠٨[١]، كذلك في عام ١٩٠٨ قامت ثورة (ود حبوبه) في (الحلاويين) في الجزيرة ورئيس الحركة هو (عبد القادر بن محمد إمام) المشهور بود حبوبة ومحمد إمام والد صاحب الحركة وهو من أشهر مشايخ القبيلة وعرف بأصالة الرأي وبعد النظر، واشتهر عبد القادر من بين إخوته، بإخلاصه الشديد للمهدية، هذا ما جلب العداء والتباغض بينه وبين إخوته، لأنهم قد ساعدوا الحكومة أبان الاحتلال بجمع الذرة والقبض على المؤمنين بالمهدية، وقد ترامى إلى سمع الحكومة أن عبد القادر يجهز أتباعه ويتزايد أنصاره وأيقنت الحكومة، أن لابد من القضاء على الثورة قبل أن يستفحل أمرها، حيث تم القبض علية وتم إعدامه[٢].

أن جميع تلك الثورات فشلت بسبب عدم توفر الدعم المادي والبشري مثلما توفر للثورة المهدية، ولأنها ظلت محصورة في إطار القبلية عاجزة عن تحقيق تعبئة جماهيرية واسعة[٣]، وعلى وفق ما تقدم، وكل ما فعلته الإدارة البريطانية، فأن المقاومة السودانية بدأت بالظهور شيئا فشيئا، حتى انفجرت عام ١٩١٨، مع ثورة قبائل (الدنكا والزاندي) ووصلت عام ١٩١٩ إلى (النوبة وقبائل النوير) ومع مرور كل عام كانت المقاومة تزداد وتنتقل من مدينة إلى أخرى، وإثناء ثورة (١٩١٩ – ١٩٢١) ضد الاحتلال البريطاني المصري، وقف السودانيون إلى جانب المصرين في نضالهم[٤]، وإن ازدياد الحركة الوطنية في السودان بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، تعود إلى انتشار مبدأ (حق الشعوب في تقرير مصيرها)،

---

(١) عبد الله حسين، السودان من التاريخ القديم الى رحلة البعثة المصرية، ج٢، هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة ٢٠١٢، ص ١٢١.

(٢) مكي شبيكة، السودان في قرن ١٨١٩ ـ ١٩١٩، المصدر السابق، ص ٣٣٢.

(٣) احمد حمروش، المصدر السابق، ص ١٣.

(٤) امل عجيل، المصدر السابق، ص ٩٩.

واتساع التعليم في السودان الذي أدى إلى نمو الحركة الوطنية والقومية[١]. ومن بين هذه الحركات الوطنية :

(جمعية الاتحاد السوداني [٢]... جمعية اللواء الأبيض[٣]،

نادي الخريجين[٤]، حزب الاشقاء[١]، حزب الأمة[٢]، حزب الشعب الديمقراطي[٣]،

([١]) سعد محسن عبد وأخرون، ثورة ١٩٢٤ في السودان، مجلة ديالى، العدد ٥٤، ص٣٣٠.

([٢]) في مطلع عام ١٩٢١، نشأت جمعية الاتحاد السوداني السرية، وترأسها (عبد الحاج الأمين) وهو من أبناء الخرطوم، وانظم إليها بعض الموظفين من خريجي المدارس وشبان الأعمال الحرة وبعض طلبة كلية غوردون، وكانوا يتابعون نضال المصريين من أجل حريتهم ويتناقشون فيما بينهم في مجالس (نادي الخريجين) بأم درمان، ثم انتقلت المناقشة للمجالس الخاصة في المنازل، وقد رفعت شعارها(السودان للسودانيين، والمصريون أولى بالمعروف) إذ تركز نشاطهم على توزيع منشورات تنادي بمناهضة الحكم البريطاني. للمزيد ينظر: مكي شبيكة، السودان عبر قرون، المصدر السابق، ص ٥٢٣ ؛ محمد عمر بشير، المصدر السابق، ص ٩٧ ؛ امل عجيل، المصدر السابق، ص ٩٩.

([٣]) تأسست على يد الملازم الأول علي عبد اللطيف حين خروجه من السجن في نيسان عام ١٩٢٣، حيث بدأ في تنظيم الكفاح القومي في جمعية اللواء الأبيض، حاولت تلك الجمعية الاستفادة من ثورة ١٩١٩ المصرية، بتكوين حركة شعبية قوية تجبر بريطانيا على منح بعض التنازلات للسودانيين، ونص دستور هذه الجمعية على الوحدة مع مصر دون أن يحدد نوعها، وكان أهم نداء للجمعية هو (وحدة وادي النيل بين السودان ومصر)، وضن البريطانيون أن الحركة قامت بإيعاز من مصر ولم تظهر لهم الحقيقة إلا بعد حين، عندما شعروا بأن السودانيين يريدون إخراجهم =من السودان ومصر على السواء، وذلك لنيل حريتهم واسترداد كرامتهم وتحقيق آمالهم القومية. للمزيد ينظر: توفيق المديني، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، الهيئة العامة السودانية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١٢، ص ٢٥ ؛ ابراهيم احمد العدوى، المصدر السابق، ص ٦٩ ؛ احمد حمروش، المصدر السابق، ص ١٥.

([٤]) انبثق وسط المتعلمين الذين وفدوا من مختلف مناطق البلاد وأخذوا يبحثون عن روابط جديدة تشدهم، وقد أصبحت هناك حاجة ملحة لتكوين نادي يلم شملهم. وقد تأسس نادي خريجي المدارس السودانية عام ١٩١٨، وكان منبراً بسيطاً للتعبير عن تلك الروح الجديدة، وكان النادي أيضا تحت مراقبة الإدارة البريطانية وعينها الفاحصة، فعين موظفا بريطانيا رئيسا له ومشرف عليه، وبدا النادي يمارس نشاطاً ثقافياً واجتماعياً، لا علاقة له بالسياسة ولا بالقومية والوطنية، في أيار ١٩٣٨ بادر (إسماعيل الأزهري) الأمين العام للهيئة التنفيذية إلى توجيه رسالة للأمين الإداري لحكومة السودان ، يعلمه بتشكيل المؤتمر وتكوين لجانه، وحدد أهدافه المتمثلة في العمل ضمن حدود القانون لرفع المستوى الاجتماعي للشعب وتنظيم وسائل التعاون. للمزيد ينظر: بوخانم حنان، عولمي عاتكه، الحركة التحررية في

الحزب الشيوعي السوداني[٤]، حزب الاتحاد الديمقراطي) [١].

السودان ضد الاحتلال البريطاني، جامعة العربي البتسي ـ تبسة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، رساله ماجستير غير منشورة، ٢٠١٧، ص٥٠.

(١) حزب الأشقاء الذي اسس عام ١٩٤٤، برئاسة (إسماعيل الأزهري) فكانت مبادئ الحزب تنادي بالاتحاد مع مصر تحت التاج المصري، وكان هدفهم من وراء ذلك هو طرد المستعمر البريطاني. للمزيد ينظر: جميل عفارة، مشاكل السودان السياسية والدوافع البارزة وراء الانقلاب العسكري الاخير كانون الاول ١٩٥٨، شركة الطبع والنشر اللبنانية، ١٩٥٨، ص ٥٩.

(٢) اسس حزب الأمة في عام ١٩٤٥، نادى باستقلال السودان، خاصة بعد أن حصل على دعم السيد (عبد الرحمن المهدي ١٨٨٥– ١٩٥٩) وهو يشبه إلى حد ما تلك الدوافع التي أدت إلى انطلاق حزب الأمة المصري عام ١٩٠٦ عندما أرادت بريطانيا مقاومة الحركة الوطنية التي قادها(مصطفى كامل) فجاءت بحركة مناوئة يتزعمها (كامل لطفي) في مصر، أما حزب الأمة السوداني فكان رد فعل لحزب الأشقاء من جهة، بعد أن شعرت الحكومة أن المؤتمر قد تنصل عنها وأصبح بأيدي الأشقاء الموالي لمصر، من جهة أخرى نجح البريطانيون في خلق قوة توازن حزبية عقائدية بين الأشقاء والأمة، وكل من السيدين كان يدعم جهة منهما. جميل عفارة، المصدر السابق، ص ٦٠.

(٣) حزب الشعب الديمقراطي: شكل برئاسة علي عبد الرحمن وكان اكثر اعضائه من الحزب الوطني الاتحادي الذين انفصلوا عنه بعد ان سحب علي الميرغني ثقته من الازهري وكان هذا الحزب يلقي التأييد من الطائفة الختمية وزعيمها علي الميرغني ،وكانت مبادئه هي العمل على تحقيق الوحدة للامة العربية، شارك في انتخابات عام ١٩٥٨ وكان شريكا مع حزب الامة في الحكم وبعد قيام انقلاب ١٩٥٨، تم حل جميع الاحزاب السياسية، عاود الحزب عمله السياسي بعد انتفاضة ١٩٦٤ وعمل بمفرده حتى اندماجه مع الحزب الوطني الاتحادي وكونا معا الحزب الاتحادي الديمقراطي. للمزيد ينظر: محمود شاكر، المصدر السابق، ص١٠٠.

(٤) الحزب الشيوعي السوداني: كان للحركة الشيوعية المصرية دورا بارزا في نقل ونشر الافكار الشيوعية في السودان، ويمكن القول ان جميع الشيوعيين السودانيين الاوائل كانوا طلابا في الجامعات المصرية، وقد شكل هؤلاء الطلبة في عام١٩٤٦، بعد عودتهم الى السودان اولى الخلايا الماركسية التي ضمت من بين اعضائها كلاً من عبد الخالق محجوب وعوض عبد الرزاق ، وعبد الماجد ابو حسبو وغيرهم. بعد ذلك قرر الشيوعيون السودانيون الانفصال عن الحركة المصرية للتحرر الوطني فكونوا تنظيما شيوعيا سودانيا مستقلا في السودان باسم الحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو)، عانى الحزب الشيوعي السوداني كما هو شأن الاحزاب من الانقسام الداخلي، كما حدث عام١٩٥١عندما انشق كوادره القياديين وشكلوا حزبا باسم (الجبهة الديمقراطية السودانية) ثم حصل انشقاق اخر عام١٩٥٣وشكل المنشقون حزبا جديدا سمي الجبهة المعادية للاستعمار بزعامة عبد الخالق محجوب. للمزيد ينظر: حسان ريكان خلف، الحزب الشيوعي السوداني ونشاطه السياسي في السودان حتى عام١٩٧١، الجامعة العراقية،

كان لهذه الأحزاب الدور الكبير في جميع القضايا والتطورات التي مر بها السودان عبر تاريخه المعاصر، وساهم كل حزب منها في لعب دور مؤثر ومهم في طرد الاحتلال البريطاني من السودان.

وعلى وفق ذلك، فقد سعى الشعب السوداني بقوة نحو الاستقلال، وقد قاد بذلك كفاحا طويلا، دفع الحكومة البريطانية إلى الدخول في مفاوضات مع الحكومة لوضع حل لمشكلة السودان، وكانت نتيجة المفاوضات توقيع اتفاقية ١٢ شباط ١٩٥٣، بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية برئاسة اللواء (محمد نجيب)[٢]، وكانت أهم نصوص تلك الاتفاقية هو منح السودان فوراً مرحلة انتقالية أقصاها ثلاث سنوات تحت إشراف جيش دولي، على أن يتم خلالها استبدال الموظفين المصريين والبريطانيين بموظفين سودانيين سواء في الجيش أم الشرطة والإدارة، وذلك تمهيد وتهيئة جو حر محايد يمكن السودانيين من إبداء رأيهم في مستقبل بلادهم وأن يختاروا أحد الأمرين بعد الفترة الانتقالية، فأما الارتباط بمصر أو

كليه الآداب، مجلة مداد الادب، العدد الخامس عشر، ص٣٠٧؛ سرحان علام حسين العباسي، التطورات السياسية في السودان المعاصر ١٩٥٣ – ٢٠٠٩، دراسة تاريخية ووثائقية، ط١، بيروت ٢٠١١، ص١٢١.

([١])الحزب الاتحادي الديمقراطي: تشكل في بداية الاربعينات بهدف قيادة الحركة الوطنية وحشد القوى الشعبية ضد الاستعمار البريطاني فضلا عن سعيه لأنشاء نوع من الاتحاد مع مصر على وحدة التنظيم وإزاله كل اسباب الخلاف التي كادت تعصف بتماسكه عندما بدأت شرارة الصراع بين رئيس التنظيم اسماعيل الازهري وزعيم الطائفة الختمية علي الميرغني، مما عرف الحزب بأن نسبة التجار فيه عالية مقارنة مع الاحزاب الاخرى. للمزيد ينظر: مهدي أنس جرادات، الاحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي ، ط١، دار اسامة للنشر، عمان، ٢٠٠٦، ص١٢١.

([٢]) محمد نجيب (١٩٠١- ١٩٨٤) : سياسي مصري وضابط ولد بالخرطوم من اب مصري وام سودانية ونشأ في السودان، تخرج من الكلية الحربية بمصر، تدرج بالجيش حتى وصل رتبة اللواء في عام ١٩٥٠، قدم استقالته من الجيش احتجاجا على التدخل البريطاني لفرض حكومة الوفد على الملك ثم نصح بسحبها، رئيس جمهورية مصر من عام ١٩٥٣- ١٩٥٤، توفي في ١٩٨٤. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، م٦، المصدر السابق، ص١٠٦.

الاستقلال التام، وتم الاتفاق بين دولتين في ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٣، على منح السودان حكماً ذاتياً وتقرير المصير[١].

على وفق ذلك أجريت أول انتخابات عامة في السودان تحت إشراف لجنة دولية في شهري تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٥٣، وفاز بها الحزب الوطني الاتحادي برئاسة (إسماعيل الأزهري)[٢]، بـ ٥٤ مقعداً مقابل ٤٣ مقعداً للأحزاب الاخرى وبمقتضى هذا تم تأسيس أول برلمان سوداني في أول كانون الثاني ١٩٥٤[٣]، وتم تشكيل أول حكومة سودانية وذلك في شهر كانون الثاني ١٩٥٤، منذ احتلال السودان عام ١٨٩٩، لكن الحاكم العام البريطاني استمر يمارس سلطاته حتى تم تقرير مصير السودان[٤].

وفي ٩ تشرين الثاني ١٩٥٥، تم جلاء القوات المصرية والبريطانية عن أرض السودان، وأجتمع المجلس النيابي السوداني في ١٩ كانون الأول١٩٥٥، بعد أن قدم آخر حاكم عام بريطاني استقالته، قرر المجلس بالإجماع إعلان قراراته التاريخية، وهي إعلان استقلال السودان كجمهورية مستقلة ذات سيادة، وتكوين لجنة من خمسة أعضاء ينتخبهم المجلس النيابي السوداني لتمارس سلطات رئاسة الدولة، وقد سميت هذه اللجنة باسم (مجلس السيادة) وفي أول كانون الثاني ١٩٥٦، أعلن استقلال السودان وباشر مجلس

---

(١) محمود شاكر، المصدر السابق، ص ٩٥ .

(٢) اسماعيل الازهري: ولد اسماعيل الازهري بمدينة ام درمان عام ١٩٠١، اكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة في مدينة مدني، عمل مدرسا في مدينة عطرة وام درمان. انتخب عام ١٩٣١، سكرتيرا لنادي الخريجين ورئيسا للنادي عام ١٩٣٤، وانتخب رئيسا لمؤتمر الخريجين عام ١٩٤٠ ثم انتخب عام ١٩٤٤ رئيسا لحزب الاشقاء. كان اول رئيس وزراء للسودان بعد استقلاله عام ١٩٥٦، توفي عام ١٩٦٩. ينظر: عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، م١، المصدر السابق، ص١٩٠.

(٣) عبد الرحمن الفكي، المصدر السابق، ص ٦٣.

(٤) محمود شاكر، المصدر السابق ، ص ٩٦ ؛ عبد الرحمن الفكي، المصدر السابق، ص٦٠.

السيادة سلطاته الدستورية واعترفت الدول بهذا الاستقلال وسميت السودان عام ١٩٥٦ بجمهوريه السودان[١].

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن تبلور الحركات الوطنية من ناحيتي التنظيم والوعي السياسي، كذلك الدعم الشعبي، قد ساهما كثيرا في تحقيق استقلال السودان.

(١)محمود شاكر، المصدر السابق، ص ٩٨.

المبحث الثاني: التطورات السياسية في السودان (١٩٥٦ ـ ١٩٦٠).

- **أول حكومة بعد استقلال السودان.**

ألف إسماعيل الأزهري وزارة ائتلافية بعد وزارته الأولى التي بدأت في شباط ١٩٥٦ وحتى آذار ١٩٥٦[١]، لكنها سقطت بعد بوادر انشقاق الحزب الحاكم وبوادر تحالف بين (الختمية)[٢]، والأنصار حزب الأمة، وكان ذلك وسط جو سياسي يدعو إلى حكومة قومية من جميع الأحزاب، ولما تكونت الحكومة القومية من الوطني الاتحادي وحزب الأمة والأحزاب الأخرى بقيادة الأزهري، خرجت طائفة الختمية من الحزب الاتحادي وكونت حزباً جديداً باسم حزب (الشعب الديمقراطي)، ثم جاءت وزارة (عبد الله خليل)[٣]، ليقودها حزب الأمة وهي ائتلافية ايضاً واستمرت من حزيران ١٩٥٦ حتى آذار ١٩٥٨[٤]، وقد سقطت كل الحكومات بسبب الكيد السياسي وعدم الالتزام بقواعد النظام الديمقراطي النيابي وعدم الثقة بين القيادات السياسية للأحزاب، فسقطت حكومة إسماعيل الأزهري الأولى بواسطة خلاف داخل تحالف حزب الأغلبية (الوطني الاتحادي) ويعود ذلك الخلاف إلى العلاقة مع مصر، وحسم الأمر بالتصويت فسقطت حكومة الازهري إسماعيل الأزهري، لا لسبب

---

(١) فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن حمد، علاقات السودان السياسية والثقافية مع شمال افريقيا في الفترة من (١٩٥٨ ـ ١٩٨٥)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ـ جامعة الخرطوم، ٢٠١١، ص ٣٨.

(٢) الختمية: طريقه صوفية اسسها محمد عثمان الميرغني في عام ١٨١٧ وتعتبر من اكبر الطوائف الدينية عددا في السودان . للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، م٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٣، ص٦٠٧ .

(٣) عبد الله خليل عوض الكنزي (١٨٩٧ـ ١٩٧٠) : ولد في ام درمان نوبي الأصل، اكمل دراسته في كلية غوردون التذكارية وقد انظم الى جمعية اللواء الابيض عام ١٩٢٤، ثم اختير عضوا في المجلس الاستشاري لشمال السودان عام ١٩٤٥، وسكرتيرا لحزب الأمة عام ١٩٤٨، وقد تم تعينه عضوا في البرلمان السوداني عام ١٩٥٦، ورئيسا للوزراء عام ١٩٥٨، توفي عام ١٩٧٠، بعد مسيرة من الكفاح والجهاد. للمزيد ينظر: محمد عمر بشير، المصدر السابق، ص ٢٧٧.

(٤) فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن حمد، المصدر السابق، ص ٣٨.

غير إبعاد الوطني الاتحادي وقياداته من الحكم، أي عدم الاستعداد للتعايش والقبول بالأخر، وعدم الالتزام بقاعدة الأغلبية والأقلية، وهذا التحالف بين الحزبين لم يكن متوقعا[١].

ثم تكونت الحكومة الرابعة بواسطة تحالف حزب الأمة والشعب الديمقراطي، وكانت بقيادة عبد الله خليل، ولم تفعل شيء غير تغير سياسات حكومة الأزهري، لا لمصالح قومية، ولكن لمصالح الحزبين الحاكمين، وخاصة في إعادة توزيع الدوائر الانتخابية، لأن موعد الانتخابات الثانية على الأبواب، وبعد إجراء الانتخابات العامة الثانية في اذار ١٩٥٨، لم يحصل فيها أي حزب على الأغلبية ليحكم منفرداً، فتحالف حزب الأمة والشعب الديمقراطي من جديد لتكوين الحكومة الخامسة برئاسة عبد الله خليل، التي شارك فيها الصادق المهدي بعد عودته من بريطانيا ١٩٥٧، ودوره فيها ككادر في الحزب وبذلك تكون الديمقراطية الأولى قد شهدت خمس حكومات تمثل فشلها في الانتقال بالبلاد إلى نظام حكم عسكري[٢].

عانت الحكومة الائتلافية من نزعات عنيفة بين الأنصار والختمية، إذ حاول كل حزب زيادة مساحة رقعة نفوذه الداخلي، واختلف الحزبان حول السياسة الخارجية، ففضل حزب الأمة التقارب مع الغرب وقبول المعونة الأميركية في إطار مشروع (ايزنهاور)[٣]، في الوقت الذي فضل فيه حزب الشعب الديمقراطي التقارب مع مصر وإتباع سياسة (الحياد

(١)اوراق مؤتمر، السودان الواقع وافاق المستقبل، المصدر السابق، ص١٤٩ .

(٢) المصدر نفسة، ص١٥٠ .

(٣) مشروع ايزنهاور: انه مشروع ذات طابع عسكري اعلنه الرئيس الامريكي ايزنهاور امام مجلس الكونجرس في ٥ كانون الثاني ١٩٥٧، واقره الكونجرس في ٩كانون الثاني .حيث طرح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مشروعا بتقديم المعونات الاقتصادية الى جميع بلدان الشرق الاوسط ، وسارعت الإدارة الأميركية الى تقديم مقترح خاص بمساعدة الاقتصاد السوداني سمي (بالمعونة). تسبب هذا المشروع في انقسام الرأي العام في السودان بين مؤيد ومعارض. للمزيد ينظر: احمد نعمه عبد الله الشجيري، محمد محجوب ودوره السياسي حتى عام ١٩٧٦، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الآداب، الجامعة العراقية، ٢٠١٨، ص٧٩ ؛ فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج١، المصدر السابق، ص١٤٢.

الإيجابي)، إضافة إلى دخول السودان في أزمة اقتصادية بسقوط سعر القطن[١]، حيث لم تنجح في تصريف موسم القطن لعام ١٩٥٨، ثم جاء موسم هزيل فزاد الأمر سوءاً وتقلصت الواردات وأصبحت البلاد بحاجة إلى قروض أجنبية. واختلف حزب الشعب الديمقراطي وحزب الأمة حول هذه القروض ومصدرها، ثم حاول إقامة علاقة أوسع مع مصر، كما أدى اضطراب الأوضاع في الجنوب وتأكيد الجنوبيين على عدم دعم حكومة عبد الله خليل، إلى أضعاف الحكم بشكل كبير، فلجأ رئيس الوزراء عبد الله خليل إلى مشاورة جماعة من الضباط في الجيش لحل البرلمان وإقامة حكم مباشر يدعمه الجيش[٢].

ومن جانب آخر، فقد ورد في تقرير للمخابرات البريطانية أرسل في ١٧ تشرين الثاني، إن عبد الله خليل قد ذكر لصحفي بريطاني أنه أمر الجيش باستلام السلطة قبل شهرين وذلك بعد تسرب أخبار بأن هناك اجتماعات سرية بين حزبي الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي لتكوين حكومة جديدة وإقصاء حزب الأمة، ورجح أن الدورة البرلمانية الجديدة التي كان من المزمع انعقادها في ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨، ستشهد ولاده حكومة جديدة من الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي[٣]، وكان عبد الله خليل يأمل في أن يحول تولي الجيش الحكم دون تكوين حكومة ائتلافية جديدة تقضي بعزل حزب الأمة وتؤدي إلى تسلم أعدائه التقليديين زمام الحكم، وعلى أمل أن يعيده الجيش مره أخرى، متى ما اتفق السياسيون فيما بينهم وعلى كيفية الإدارة في البلاد[٤].

---

(١) حسام الحملاوي، السودان الشمال، الجنوب، الثورة، ديسمبر (د . م)، (د. ت) ص٩ ؛ وليد محمد سعيد الاعظمي، السودان في الوثائق البريطانية انقلاب الفريق ابراهيم عبود ١٩٥٨، دراسة موثقة عن الوثائق السرية البريطانية التي رفعت عنها قيود السرية في ١/ ١/ ١٩٨٩ في لندن، المكتبة العالمية العراقية، بغداد١٩٩٠، ص٦٠.

(٢) محمود شاكر، المصدر السابق، ص١٠١ .

(٣) نقلا عن حسن الحاج علي احمد، الانقلاب العسكري بمنزله عمليه سياسيه الجيش والسلطة في السودان، سياسات عربية، العدد٢٤، كانون الثاني، ٢٠١٧، ص٥٤ .

(٤) محمد عمر بشير، المصدر السابق، ص٢٦٧ .

- **انقلاب ابراهيم عبود ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨:**

لقد حظي انقلاب ابراهيم عبود[١]، بتأييد من الزعيمين علي الميرغيني عبد الرحمن المهدي[٢]، حيث أقنع عبد الله خليل عبد الرحمن المهدي بأن نجاح الانقلاب سوف يؤدي إلى تكوين حكومة قومية قادرة على إعداد الدستور وتجري بعد ذلك انتخابات عامة، وعلى هذا النحو أمكن الحصول على تأييده، ثم حصل على تأييد علي الميرغيني في اليوم التالي، وأن هذا التأييد كان بمثابة إشارة المرور لأنصارهما لسلوك نفس النهج، وبوجه عام فإن معارضة الحكم العسكري لم تكن واسعة الانتشار وذلك بسبب عدم اقتناع الجماهير بالأحزاب السياسية، جراء عدم قدرتها على إقامة حكومة مستقرة وقوية، فضلا عن الفساد الذي استشرى وتدهور الحياة الاقتصادية[٣].

أما موقف الصديق المهدي[٤] بن عبد الرحمن المهدي الذي اختير رئيسا عاما لحزب الأمة عام ١٩٤٩[٥]، فقد كان عند وقوع الانقلاب العسكري في أوربا لإعمال خاصة، ومن هناك أعلن رفضه لذلك الانقلاب، كما أعلن معارضته للقائمين به حتى تعود الديمقراطية للشعب السوداني مرة أخرى، ولم يمض عام واحد على تسلم قيادة الجيش للحكم حتى جاءت وفاة الإمام عبد الرحمن المهدي في عام ١٩٥٩، وفي شهر نيسان من عام نفسه

---

(١) ابراهيم عبود: ولد عام ١٨٩٧م ببلده حمد قول على البحر الاحمر اكمل تعليمه في السواكن ثم كليه غودرن ثم الهندسة عام ١٩١٧، تخرج من الكلية الحربية برتبة ملازم ثاني في الجيش المصري وفي عام ١٩٥٦، تولى منصب القائد العام لقوات الدفاع السوداني. قاد الانقلاب العسكري وتولى الحكم عام ١٩٥٨ ، توفي ابراهيم عبود في عام ١٩٨٣. للمزيد ينظر: عون الشريف قاسم، موسوعة القبائل والانساب، ج٣، المصدر السابق ص١٤٨٥.

(٢) حسام الحملاوي، المصدر السابق، ص٩ .

(٣) محمد عمر بشير، المصدر السابق، ص٢٦٨ .

(٤)الصديق المهدي : ولد في ام درمان عام ١٩١١ وهو الابن الاكبر للامام عبد الرحمن المهدي ، تولى الامامة خلفا لوالدة الذي توفي عام ١٩٥٩ ، دخل كلية غورون وتخرج منها مهندسا وأنتمى لحزب الامة . كون الجبهة الوطنية المعارضة لنظام ابراهيم عبود ، توفي عام ١٩٦١ .للمزيد ينظر: رباح الصادق ، اوراق سيرة ومسيرة الامام الصادق المهدي ، ج١، ط١، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة ٢٠١٥، ص٤١.

(٥) مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي، لا شيع ولا طوائف ولا احزاب. ديننا الاسلام وطننا السودان، مركز الدراسات السودانية، القاهرة ١٩٩٦، ص٦٤.

تولى الصديق المهدي منصب الإمامة وعقدت عليه الآمال في تخليص البلاد من الحكم العسكري وإعادة الديمقراطية[١].

مضى الحكم العسكري بإصدار سلسلة غير مترابطة من القرارات والأوامر ومنها إعلان حالة الطوارئ وإيقاف العمل بدستور ١٩٥٦[٢]، وفرض الحظر على الأحزاب السياسية، كما خولت تلك الأوامر للمجلس الأعلى للقوات المسلحة مهام السلطة التنفيذية والتشريعية، ثم أصدر النظام قانون الدفاع عن السودان والذي حرم فيه تأسيس الأحزاب والدعوة للإضراب والعمل على الإطاحة بالنظام أو نشر الكراهية[٣].

إزاء استمرار الحكومة العسكرية بإجراءاتها القمعية، أرسل الصديق مذكرة إلى الحكومة في ٢١ تشرين الثاني١٩٥٩، طالب فيها بعودة الجيش إلى ثكناته وتشكيل حكومة مدنية انتقالية وإجراء انتخابات عامة للجمعية التأسيسية، وأن تتألف حكومة مدنية لحمل أعباء الحكم في البلاد وأن يعدل الدستور، إلا أن قادة الانقلاب لم تستمع لهذه المطالب، ثم بادر الأزهري بإرسال مذكرة مشابهه لمذكرة الصديق في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٦٠، ومنذ تلك اللحظة بدا التعاون بين الكتلتين[٤]، ثم قدم الصديق مذكرة أخرى في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٠، موقعة من قادة المعارضة إلى عبود، أكد فيها المطالب الديمقراطية المتمثلة بعودة الجيش إلى ثكناته وتكوين حكومة انتقالية تشرف على إجراء انتخابات حرة، وضمان حرية الصحافة والمواطنين[٥]، كما أرسل الصديق مطلع عام ١٩٦١ مذكرة اخرى، ولكن وفاة

---

(١) صلاح الدين حسن حمد محمد، السيد عبدالله الفاضل المهدي (١٨٩٥-١٩٦٦) ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بحث مقدم الى كليه الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، لنيل درجه دكتوراه، الفلسفة في التاريخ، كلية الآداب، جامعه الخرطوم، ٢٠٠٤، ص٢٠٣.

(٢) دستور السودان المؤقت :اجيز في ١ كانون الثاني١٩٥٦ وقد نقلت الية نقلا حرفيا الغالبية العظمى من نصوص قانون الحكم الذاتي ،وقد اشار دستور السودان المؤقت ان نظام الحكم في السودان جمهوري ديمقراطي وأنه برلماني بانتخاب رأس الدولة ورئيس الوزراء وانه يعمل بمبدأ الفصل بين السلطات وسيادة حكم القانون واحترام الدستور واستقلال القضاء . للمزيد ينظر: سرحان غلام حسين العباسي ، المصدر السابق، ص٨٩.

(٣) منصور خالد، السودان أهوال الحرب وطموحات السلام قصة بلدين، الطبعة الإنكليزية الاولى، دار تراث، لندن ٢٠٠٣، ص٢٣٤.

(٤) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص١٩٣؛ وليد محمد سعيد الأعظمي، المصدر السابق، ص١٢٣.

(٥) رباح الصادق، المصدر السابق، ص١٢٢.

الصديق المهدي المفاجئ في تشرين الأول عام ١٩٦١، أدى إلى أن تتخذ قيادة الأنصار الجديدة ممثلة في الإمام الهادي المهدي، موقفاً مهادناً من النظام [١].

- **أزمة الجنوب:**

على مدى الاحتلال البريطاني للسودان، لم تحاول بريطانيا معالجة مشكلة الجنوب، بل ساهمت في زرع بذور الفتنة عن طريق المبشرين الذين كانوا يبثون الأكاذيب تجاه المسلمين وتشويه صورتهم وذلك ما فاقم من حدة الأزمة وزاد من مسألة عدم الثقة بين الطرفين، ومنذ ذلك الحين استمر أهل الجنوب في إثارة المشكلات والخلافات مع الشمال، فتارة يطالبون بالحقوق والمساواة مع أقرانهم الشماليين، وتارة أخرى يطالبون بالحكم الذاتي والدخول في مفاوضات مع الشمال لتقرير مصيرهم في إطار نظام فدرالي[٢].

لكن بعد استقلال السودان في الاول من كانون الثاني ١٩٥٦، كان هنالك اتفاق بين النواب (الجنوبيين والشماليين) على إعطاء الجنوب حكما فدراليا[٣]، الذي عده الجنوبيون شرطاً للموافقة على مسألة الاستقلال في إطار دولة موحدة، إلا أن هذا المطلب قد تم تجاهله من قبل الحكومات المتعاقبة على السلطة في السودان[٤]، يضاف لما تقدم أن الحكومة قامت بنقل الكتيبة (١٠٥) من المنطقة الجنوبية إلى الشمالية والتي كان أغالب جنودها من الجنوبيين، الذين رفضوا الذهاب إلى شمال السودان، مما تسبب في ردود غضب لدى الجنوبيين [٥].

---

(١) كامل ادريس، السودان ٢٠٢٥ تقويم المسار وحلم المستقبل، دار السلام، القاهرة ٢٠١٦، ص٧٧ .

(٢) مليكة فرحاتي، أزمة جنوب السودان والصراعات العرقية والتدخلات الاقليمية ١٩٨٣ ـ ٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضير، الجزائر٢٠١٦، ص٤٤.

(٣) بهاء الدين مكاوي محمد قبلي، المصدر السابق، ص ٢٠٩.

(٤) احمد نعمة عبد الله الشجيري، المصدر السابق، ص ٦٩.

(٥)مليكة فرحاتي، المصدر السابق، ص ٤٤.

في أيلول ١٩٥٦، تشكلت لجنة لوضع مسودة الدستور وتقديمها للجمعية التأسيسية وبعد جدل واسع بين أعضاء اللجنة البالغ عددهم (٤٦) عضواً من بينهم (٣) جنوبيين، مما أدى إلى انسحاب الجنوبيين منها احتجاجا على ضعف تمثيلهم فيها [١]، وكما ترك عدم مشاركة الجنوبيين في مفاوضات القاهرة التي أعقبت الاستقلال عام ١٩٥٦، فضلا عن الفوارق العنصرية والتخلف الاقتصادي الذي ترك لدى المتمردين الاستمرار بالأعمال العدوانية ضد الشماليين[٢].

بدأت للمرة الأولى ظاهرة قيام الأحزاب السياسية على أساس إقليمي، وكان أبرزها الحزب الفدرالي الجنوبي الذي تأسس عام ١٩٥٨، وكان تحقيق انفصال الجنوب على صدارة أهدافه، وبينما كانت مشكلة الجنوب تتفاقم انصرفت أحزاب الشمال إلى المناورات والمزايدات، وغابت الرؤية الشاملة مما جر البلاد إلى أزمة سياسية، حيث فشلت الأحزاب السودانية بتياراتها المختلفة في الاتفاق على أي صيغة توافقية بينها حول نظام الحكم والدستور، واستمر الخلاف لعدة سنوات بعد الاستقلال، كما وأخفقت في حل مشكلة جنوب السودان، مما أدى إلى تدخل الجيش لإقصائها من الحكم مستغلا السخط الجماهيري المتزايد بتأزم الأوضاع في البلاد، حيث تسلم الجيش برئاسة الفريق عبود السلطة ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨، وكانت هذه بداية تدخل الجيش في السياسة السودانية[٣]، ففي كانون الثاني ١٩٥٩ اتخذ المجلس الاعلى قرار يعد أوضاع الجنوب داخلية تتطلب تدخل الجيش الذي اتخذ سياسة القمع بدل من الحل السلمي، فاعتمدت الحكومة العسكرية سياسة قمعية صارمة تجاه الجنوبيين، مما دفع بالكثير منهم إلى الهجرة خارج البلاد حيث تم هجرة ما يقارب(١٥٠) ألف جنوبي إلى دول الجوار، لا سيما (كينيا واثيوبيا) جراء العمليات العسكرية، الأمر الذي اضفى بعداً إقليمياً على مشكلة الجنوب، ومن جانب آخر ساعدت

(١) كامل ادريس، المصدر السابق، ص٦٠.

(٢) مليكة فرحاتي، المصدر السابق، ص٦٠.

(٣) كامل ادريس، المصدر السابق، ص١٦٠.

تلك السياسات في تكوين الأحزاب الجنوبية المعارضة وتبنت تلك الأحزاب مبدأ الانفصال[١]، ومنها الاتحاد السوداني المسيحي الذي تأسس في منتصف عام ١٩٦١ لرعاية اللاجئين السودانيين، كذلك (الاتحاد الوطني السوداني الافريقي للمناطق المغلقة Sudan African Glosed District's National Union عام ١٩٦٢)، ويعرف مختصراً (ساكدنو SACDNU)، بقيادة جوزيف ادوهو (joseph Aduho)[٢]، والذي دعا لفصل الجنوب عن الشمال، وتزايد نشاطه بعد عام ١٩٦٣[٣]، من خلال إرسال مذكرة للأمم المتحدة للمطالبة باستقلال الجنوب، كما نشأ تنظيم آخر في ٩ آذار ١٩٦٣، عرف باسم[٤]، (الأنيانيا)[٥]، حيث شرعت الأنيانيا في حرب العصابات وتخريب المنشآت ونسف الجسور

---

(١) سداد مولود سبع، البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان، دراسات دولية، العدد ٤٧، ص١٤١ ؛ عثمان الميرغني، الديمقراطية تولد الامتحان الاصعب في حرب الجنوب، مجلة التضامن، لندن، العدد١٧٧، شباط ١٩٦٦، ص٢١.٢٣.

(٢) جوزيف ادوهو: من ابناء قبيلة اللاتوكا بشرق الاستوائية تعلم في السودان وعمل بالتدريس في الجنوب شاب مثقف وطموح، أسس مع اخرين الاتحاد الافريقي للمناطق المقفولة. الذي تحول فيما بعد الى حزب سانو، انشق من حزب سانو وكون مع الاخرين جبهة الانيانيا التي تؤمن بالكفاح المسلح. للمزيد ينظر: محمود شاكر، المصدر السابق، ص ١٠١.

(٣) حزب سانوا: حزب تكون خارج السودان وكان ينادي في أول الأمر بحكم ذاتي اقليمي، ثم اصبح بعد ان تطورت مشكله الجنوب ونتيجة لاتصالاته بإسرائيل عن طريق الكونغو طالب بفصل الجنوب عن الشمال وتكوين حكومة مستقله في الجنوب. ويضم الحزب جناحين متعارضين، الأول يرى ان اقامة جمهورية (ازانيا) بانفصال جنوب السودان حتمية تاريخية هو ان الشمال للمسلمين العرب والجنوب للأفريقيين المسيحيين والوثنيين ويتزعم هذا الجناح (اقري جادين)، والثاني يرى فصل الجنوب عن الشمال واقامه اتحاد فيدرالي بينهما ويتزعم هذا الجناح (وليم دينيق). للمزيد ينظر: عطيه عبد الجواد، مشكلة جنوب السودان، السياسة الدولية، مجلة دورية تصدر كل ثلاثة اشهر عن مؤسسة الاهرام، ٢اكتوبر، ص١٨٠.

(٤) سداد مولود سبع، المصدر السابق، ص ١٤١.

(٥) الانيانيا: كلمة معناها سم الثعبان الذي لا شفاء منه، وتكونت حركة الانيانيا اساساً من الجنود الجنوبيين الذين تمردوا على أول حكومة سودانية عام ١٩٥٥، ورجالها من اولئك الجنود السابقين الذين كانوا يشكلون الفرقة الاستوائية وكان بعضهم من الذين سجنوا بسبب ذلك التمرد ثم اطلق سراحهم بعد انتهاء فترتهم التي حكموا بها او بصدور عفو

والطرق، وبذلك بدأت المواجهة العسكرية بين السلطة المركزية في الشمال والجنوب حيث أدى إلى تصاعد العمل العسكري فيه مصحوبا بتصاعد المعارضة في الشمال إلى سقوط الحكم العسكري[١]، وبعد نجاح انتفاضة تشرين الأول ١٩٦٤[٢]، حيث كان أحد شعارات الانتفاضة هو وقف القتال في الجنوب[٣]. أبدت حكومة سر الختم الخليفة تسامحاً في التعامل مع المعارضين الجنوبيين وضمت في عضويتها أثنين من أبناء الجنوب وأعلنت العفو العام عن المتمردين ودعت إلى مؤتمر عرف بمؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في الخرطوم في ١٦ اذار ٢٩ـ ١٩٦٥، بهدف إيجاد حل لمشكلة الجنوب، وكان برئاسة (النذير دفع الله)[٤]، وقد حضر المؤتمر ممثلون عن حزب سانو وليم دنيق (William Dennig)[٥]، وجبهة الجنوب غوردن مورتان (jordyn mortan) وحزب الأمة الصادق المهدي وحزب الشعب الديمقراطي علي عبد الرحمن والحزب الشيوعي و(عبد الخالق

عنهم وبعضهم رجع من الغابة او البلاد المجاورة بعد استقرار الاحوال واستتباب الامن، وكانت الانيانيا تشن حرب عصابات على الجيش السوداني والمدنيين. للمزيد ينظر: توفيق المديني، المصدر السابق، ص٣٤.

(١) كامل ادريس، المصدر السابق، ص ١٦١.

(٢) عطية عبد الجواد، المصدر السابق، ص ١٧٩.

(٣) توفيق المديني، المصدر السابق، ص ٣٥.

(٤) النذير دفع الله : ولد في عام ١٩٢٢ بمدينة الابيض، تلقى تعليمه بجامعة الخرطوم وفيها منح جائزتين من هيئة التدريس كأحسن طالب، تخرج منها عام ١٩٤٦، في عام ١٩٥٢ انضم الى جامعة الخرطوم عضو بمجلس ادارة كليه العلوم البيطرية سنه ١٩٥٦، ثم عمل محاضرا بالكلية من عام ١٩٥٨الى ١٩٦٢، اختير لرئاسة مؤتمر المائدة المستديرة لبحث مشكلة جنوب السودان في فترة ما بعد ثورة اكتوبر عام ١٩٦٥ وكان رئيس جامعة الخرطوم. للمزيد يظر: عادل رضا، تقديم الرئيس جعفر النميري، الرهان الاسرائيلي على جنوب السودان القضية، الحل، الرجل، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، الاسكندرية، ١٩٧٥، ص٤٨.

(٥) وليم دنيق: من ابناء الدينكا بحر الغزال، عمل مساعدا لمفتش مركز (كبوتيا) بعدها هرب الى أوغندا، وأسس مع اخرين الاتحاد الافريقي للمناطق المقفولة بالتعاون مع جوزيف ادوهو وشارك في مؤتمر المائدة المستديرة، فصل من حزب سانوا لمشاركته في المؤتمر. للمزيد ينظر: محمود شاكر، ص١٠١.

محجوب)[1]، وجبهة الميثاق الوطني حسن الترابي وحزب الوطني الاتحادي إسماعيل الازهري وجبهة الهيئات مكاوي مصطفى كما شارك مراقبون من الدول العربية والإفريقية وممثلوا (أوغندا والجزائر وتنزانيا وغانيا ونيجيريا)[2]، فكان خطوة لرد الثقة إلى النفوس ولتلمس الطريق الى حلول سياسية وإدارية مرضية من الشمال والجنوب على حد سواء[3]، إلا أن المؤتمر لم يتمكن من الوصول إلى قرار جماعي حول المسائل الدستورية والإدارية، لكنه نجح في التعرف على طبيعة تلك المسائل ووجوب اتخاذ خطوات سريعة بشأنها[4]، إلا أن المؤتمر فشل في الوصول إلى صيغة نهائية للحكم، إذ اختلف المؤتمر حول بعض المسائل، مثل التقسيم الجغرافي للأقاليم، كما برزت انقسامات وسط الجماعات الجنوبية حول الاتحاد أو الانفصال وتقرير المصير وتزايد التدخل الأجنبي وسط هذه الجماعات[5]، وبهذا الشأن يقول الصادق المهدي (لعل السبب الأساسي في فشل المؤتمر إلى الوصول لحل، هو أن طرفين هما الشيخ علي عبد الرحمن والسيد إقري جادين أتخذا موقفين متشددين)، السبب الآخر هو أن التمرد كان يقوم على حركة سياسيه هي حركة سانوا وحركة عسكرية أخرى هي انيانيا ولم تحضر انيانيا للمؤتمر مما قلل فاعليتها، ولكي لا ينتهي الأمر إلى إعلان الفشل، اتفق على تكوين لجنة من اثنى عشر شخصاً لتواصل

---

(1) عبد الخالق محجوب: ولدعام ١٩٢٦ في مصر وتعلم فيها اكمل دراسته في جامعة القاهرة الا أنه انقطع عنها، انضم الى الحزب الشيوعي السوداني عام١٩٤٦، اصبح عام ١٩٥٩ رئيس اللجنة المعادية للاستعمار، تعرض حزبه لهزة ادت الى ابعاده عن العمل السياسي لمدة من الزمن، وخلال عهد النميري ايد انقلاب هاشم العطا ضد النميري. للمزيد ينظر: عبد الهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، م٣، المصدر السابق، ص٨١٤.

(2) محمد عمر بشير، المصدر السابق، ص ٢٨٥.

(3) محمود شاكر، المصدر السابق، ص١٠٨.

(4) محمد عمر بشير، المصدر السابق، ص٢٨٥.

(5) بهاء الدين مكاوي محمد قبلي، المصدر السابق، ص ٢٠٩.

السعي لإيجاد حل، وقد واجهت (لجنة الاثني عشر)[١]، عدّة مشاكل منها ما يتعلق بتمثيل القبائل فيها ومسألة العنف السائد في الجنوب حيث وجه ممثلوا الحزب الشيوعي وحزب الشعب الديمقراطي سهام الاتهام إلى الأحزاب الجنوبية باعتبارها مسؤولة عن استمرار النشاط العدائي بالجنوب، واقترحا على لجنة الاثني عشر أن تشجب نشاط الإنيانيا، ولما رفضت مقترحاتهما تغيبا عمداً عن اجتماعات[٢]، كما تأثرت اللجنة بخلافات بين جناحي حزب الأمة (الإمام ــ الصادق) بشكل واضح فيما كان رئيس الوزراء محمد أحمد محجوب[٣]، يرى أن اللجنة قد فشلت في مهمتها[٤]، حيث تبنت حكومة محجوب سياسة متشددة في معالجة مشكلة الجنوب، وتركزت على رفض سياسة المهادنة في التعامل مع الخارجيين على القانون ومؤيديهم واعتماد الإجراءات العسكرية ضدهم[٥]، سرعان ما بدا

---

(١) وهي لجنة تتألف من أثني عشر عضوا عهد اليها بحث الجوانب الدستورية التي تضمن حل مشكلة الجنوب في اطار وحدة البلاد وتوصلت اللجنة الى نظام يعتمد على اللامركزية في الحكم واقرحت الهياكل الإدارية واجهزت الحكم وتحديد العلاقة بين السلطات المركزية والسلطات الإقليمية . كامل ادريس المصدر السابق، ص٢٠٠،

(٢) رباح الصادق المهدي، المصدر السابق، ص ٢٠٧

(٣) محمد احمد محجوب: شاعر وسياسي واديب ولد في ١٧ايار ١٩٠٨ في مدينة الدويم، نشأ في بيئة ثقافية، دخل كلية غوردون التذكارية لكنه لم يكمل تعليمه فيها بسبب ظروف الاستعمار وتحول الى دراسة الهندسة وتخرج منها عام١٩٢٨وعمل في القضاء في نفس العام ثم عرضت عليه رئاسة تحرير جريدة الأمة . لسان حال حزب الامة . عند انشائها فاشترط ان يمنح ترخيصا بمزاولة المحاماة مقابل ذلك، استقال من القضاء في عام ١٩٤٨ ثم تم اختياره سكرتيرا للجبهة الاستقلالية حيث سافر الى انكلترا في صحبة السيد عبد الرحمن المهدي ليعمل على معارضة بروتوكول صدقي – بيفن، عاد الى السودان في اوائل ١٩٤٧، ليمارس مهنة المحاماة بعد ان منح ترخيصا بمزاولتها ثم سافر بعد ذلك ضمن وفد الجبهة الاستقلالية تحت رئاسة الصديق المهدي لحضور عرض القضية المصرية على مجلس الامن، استقال من سكرتارية الجبهة عام ١٩٤٨. بعد الاستقلال عين وزيرا للخارجية، وفي عام ١٩٦٥ عين رئيسا للوزراء، توفي في ٢٢حزيران ١٩٧٦. للمزيد ينظر: احمد نعمه عبدالله الشجيري، المصدر السابق، ص١٢٨.

(٣) محمود قلندر، السودان ونظام الفريق عبود ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ – ٢١ اكتوبر ١٩٦٤، دار عزه، الخرطوم ٢٠١٢، ص١٩٣ ؛ كامل ادريس

(٤) بهاء الدين مكاوي محمد قبلي، المصدر السابق، ص ٢٠٩.

(٥) زينب الكناني، جنوب السودان من الصراع الى السلام، السياسة الدولية، علوم سياسي، العدد ٩١، ١٩٨٨، ص١٣٨.

الوضع بالتوتر من جديد خاصة بعد أحداث العنف في الجنوب التي وقعت في جوبا ٨ تموز إلى ١١ آب ١٩٦٥، وقد قتل فيها العديد من المواطنين الجنوبيين نتيجة مطاردة الجيش للمتمردين، وتزايد الخلافات في الشمال حول اللجنة الدستورية التي قاطعتها بعض الأحزاب الجنوبية مثل حزب سانوا وجبهة الجنوب[١]، بالإضافة الى حزب الشعب الديمقراطي حيث غادر النواب الجنوبيين لجنة الدستور[٢].

-أزمة الدستور:

إن أول دستورٍ بالسودان هو قانون الحكم الذاتي الذي صدر عام ١٩٥٣، والهدف منه تنظيم إدارة السودان خلال فترة الحكم الذاتي الذي كان سينتهي بتقرير المصير بين الوحدة مع مصر أو الاستقلال[٣]، وتنص مسودة هذا الدستور على إنشاء برلمان ذي مجلسين هما مجلس وزراء كل أعضاءه من السودانيين ويكون مسؤول لدى البرلمان الذي يتألف من مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وتنص مسودة هذا الدستور على أن يتنازل الحاكم العام عن حق الفيتو وأن يعمل على وفق وإرشادات وزرائه، ولكن له حق التصرف في الشؤون الخارجية، كما أن له حق في حماية الجنوب، وقد وافقت الأحزاب على مسودة الدستور بوجه عام، إذ عدتهَّ أداة صالحة يستطيع السودان أن يبلغ بها مرحلة الحكم الذاتي وتقرير المصير. وبعد إعلان الاستقلال، أستمر الصراع حول السلطة ومحور ذلك الصراع كان حول التشكيلات السياسية، لاسيما بين الأنصار والختمية، إذ أخذ كل طرف يتبنى

---

(١) جبهه الجنوب: حزب يمثل مجموعة من الموظفين في الإدارة الحكومية وينتسبون الى قبائل الجنوب المتعددة التي من الصعب ان تتحد هذه القبائل جميعا في جبهة واحدة بوقوع اصطدامات مستمرة بين القبائل. للمزيد ينظر: عطية عبد الجواد، المصدر السابق، ص ١٨٢.

(٢) نضال عبد العزيز محمد نور حفار، السياسة والحكم في السودان، جامعة الزعيم الازهري، كلية الدراسات التقنية والتنموية، برنامج العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٣، ص ١٨.

(٣) ابكر محمد ابو البشر، دولة التعاقد الاجتماعي في السودان ليست خيار بل ضرورة، مكتبة جزيرة الورد، ط١، القاهرة ٢٠١٥، ص ٢٩٧.

مبادئ حزبه ويسير تحت مضلته[١]، واصبحت المهمة الأساسية للحكومة هي وضع أسس لنظام سياسي جديد للدولة السودانية المستقلة، وذلك عن طريق إقرار دستور الدولة، فشكلت الحكومة لجنة قامت بوضع مشروع الدستور الجديد، ثم جرى تقديمه إلى البرلمان في أواخر كانون الأول ١٩٥٥، للعمل بموجبة كدستور مؤقت ابتداءً من ١ كانون الثاني ١٩٥٦، وقد تضمن أغلب مواد قانون الحكم الذاتي لعام ١٩٥٣، لذا فإن دستور ١٩٥٦ المؤقت تتوفر فيه جميع عناصر القانون الأساسي للحقبة السابقة، وكان التغير الأساسي فيه هو أن مجلس السيادة حل محل سلطة الحاكم العام في قانون الحكم الذاتي السابق[٢].

بعد فوز الحزب الوطني الاتحادي في الانتخابات التي أعقبت الاستقلال، والذي أخذ على عاتقة مهمة إكمال الترتيبات اللازمة لصياغة دستور دائم للبلاد ورسم سياسة خارجية واضحة المعالم، إلا أن التحالف بين الميرغني والمهدي عمل على تقويض والحد من عمل الحكومة[٣]، حيث كانت الحكومة تواجه صعوبات كثيرة في إنجاز الدستور الدائم، وأهمهما الحرص على اكتساب المؤيدين له، وحل مشكلة الجنوب حلاً عادلاً ودستورياً والعمل على خلق حكومة فدرالية تظم السودان بجزئية شمالي والجنوبي، كما يؤخذ بعين الاعتبار أيضا (شكل الدستور)، هل سيكون اشتراكياً أم ديمقراطياً أم هل ينهج الشريعة الإسلامية، وكان لكل اتجاه مؤيد[٤].

بدأت أولى اقتراحات الدستور من قبل الحزب الشيوعي السوداني في شباط ١٩٥٦، وتبنى النظام البرلماني والحكم الإقليمي الذاتي للمديريات الجنوبية خلال المؤتمر الثالث للحزب، كما ظهرت فكرة تبني الدستور الإسلامي الذي نادت به جماعة الإخوان

---

(١) عبد اللطيف البوني، دستور السودان علماني أم إسلامي، دراسة في الصراعات السياسية خلال الفترة ١٩٥٦ . ١٩٨٥، مكتبة ابن رشد، الخرطوم ١٩٩٨، ص ١٦.

(٢) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص ٩٠ .٩١

(٣) احمد نعمة عبد الله الشجيري، المصدر السابق، ص ٩٤

(٤) جميل عفارة، المصدر السابق، ص ١٤٨

المسلمين[١]، في السودان[٢]. وقد تشكلت لجنة لوضع الدستور في أيلول ١٩٥٦ برئاسة السيد (بابكر عوض الله)[٣]، رئيس مجلس النواب وقد تمخضت اللجنة عن دستورٍ إسلامي عربي ودولة مركزية لا مكان فيها للفدرالية، ومقترح دستور لجنة بابكر عوض الله لم تتم المصادقة عليه[٤]، وفي محاولة أخرى في حكومة الأزهري قبل سحب الثقة عنها، لوضع حل لمسألة الدستور خلال تشكيل اللجنة القومية لوضع الدستور، إلا أنها أخفقت في الوصول إلى نتيجة بسبب الخلافات حول طبيعة الدستور ومواده، ومع تفاقم أزمة الجنوب عقدت الجمعية التأسيسية أول اجتماع في٢٢ أيار ١٩٥٨، لتدارس المشروع الذي تقدمت به اللجنة التي أنيط بها مسؤولية وضع الدستور، ومن المقترحات التي تسلمتها اللجنة مقترح القوى الإسلامية بزعامة الإخوان المسلمين الذي تبنى دستور إسلامي للحكم[٥]، وذلك لأن السودان من حيث الهيكل الاجتماعي قائم على العادات العربية والسنن الإسلامية، وإن غالبية أهله من المسلمين، فمن الواجب أن تستسقى المبادئ العامة للدستور من الإسلام، وإن القوانين التي تحكم البلاد ينبغي أن تسن وفق المبادئ الإسلامية الأساسية، وإن الإسلام دين الدولة، ولكن تم معارضة هذه المقترحات من الأحزاب الكبيرة في البرلمان[٦].

---

(١)جماعة الاخوان المسلمين: نشأت هذه الجماعة في مصر عام ١٩٢٨ وكان ظهور اول فروع للاخوان المسلمين في السودان من خلال دراسة الطلاب السودانيين في مصر حيث دعا الاخوان الى احياء التراث الاسلامي وانشاء دوله اسلامية في الدول التي تدين بالدين الاسلامي. للمزيد ينظر : محمد عمر بشير ،المصدر السابق،ص٢٤١.

(٢) احمد حمروش، المصدر السابق، ص ١٤٦

(٣) بابكر عوض الله: ولد عام١٩١٧وتخرج في كليه غردون وعمل بالقضاء وصار رئيسا لأول مجلس للنواب ١٩٤٥ – ١٩٥٨، وتدرج في سلك القضاء حتى تولى منصب رئيس المحكمة العليا ورئيس القضاة ١٩٦٥-١٩٦٩، واصبح عضوا بمجلس قياده الثورة بعد٢٥ ايار١٩٦٩، واصبح رئيسا لمجلس الوزراء في تشرين الثاني ١٩٦٩. للمزيد ينظر: عون الشريف قاسم، موسوعة القبائل والانساب في السودان واشهر اسماء الاماكن ، م١، المصدر السابق، ص١٩٥.

(٤) ابكر محمد ابو البشر، المصدر السابق، ص ٢٩٧.

(٥) منصور خالد، المصدر السابق، ص٨٨.

(٦) رشا عوض، ديمقراطيات بلا ديمقراطيين الاحزاب والديمقراطية بعد اكتوبر ١٩٦٤، مشروع الفكر الديمقراطي سلسلة قراءة من اجل التغير، ط١، رقم ٢٦، ٢٠١٥، ص٣١.

وفي ١٢ حزيران ١٩٥٨، قاطع الجنوبيون عمل اللجنة القومية المكلفة بصياغة الدستور، تأكيداً لمطالبتهم في نظام فدرالي، كما قاد سحب الثقة من حكومة الأزهري وتشكيل حكومة عبد الله خليل الأولى التي كانت إتلافيه بين حزبي الأمة والشعب الديمقراطي، عجزت هي أيضا بالتوصل إلى دستور، مما دفعها إلى اعتماد دستور١٩٥٣، مع بعض التعديلات التي تتوافق مع الاستقلال، كما اقترح الصديق المهدي في محاولة لإيجاد حل للمشكلة وذلك بتبني مبدأ الأخذ بالدستور الفرنسي (الجمهورية الخامسة) الذي أقر عام ١٩٥٨، عقب أزمة شبيهه بحالة السودان، إلا أنه لم يلق تأييداً من أغلب الطبقة السياسية التي علقت على الأمر بوجود اختلاف جذري بين الأنظمة الإفريقية والأوربية[١].

كان الخلاف بين شكل الدستور وهويته بين القوى السياسية يقوم على التنافر والفوضى التي سادت الساحة السياسية في البلاد، وكانت الخلافات تحتدم في كل ما يتعلق بالدستور داخل لجانه[٢]، وبعد تسلم الجيش السلطة في١٩٥٨ ، بقيادة الفريق إبراهيم عبود عملت الحكومة العسكرية على وقف العمل بدستور عام ١٩٥٦ المؤقت وحل البرلمان ابتداءً من ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨، حيث تركزت السلطة التشريعية والتنفيذية في يد المجلس وبدورة منح المجلس الرئيس إبراهيم عبود كامل السلطات[٣].

بعد نجاح ثورة تشرين الأول ١٩٦٤وإخراج الجيش من الحكم وما ترتب عليه من فراغ في السلطة، ترك ايضاً فراغاً دستورياً، ولسد ذلك الفراغ اختارت حكومة تشرين العودة إلى دستور ١٩٥٦ بعد إن اتفقت الأحزاب والنقابات والاتحادات التي قادت الثورة وتم تسميته (بدستور السودان المؤقت) المعدل لعام١٩٦٤[٤]، حيث تم أول تعديل عليه في حزيران

---

(١) احمد نعمة عبد الله الشجيري، المصدر السابق، ص ٧٧

(٢) وكالة السودان للأنباء، الموسوعة السودانية، سودابيديا، التطورات السياسية في السودان، ٢٢ مايو ١٩٦٩ – ١٦ ابريل ١٩٨٥، ص٤.

(٣) هنري رياض، موجز في تاريخ السلطة التشريعية في السودان، جامعة الخرطوم، الخرطوم ١٩٨٧، ص٧٧؛ وليد محمد سعيد الاعظمي، المصدر السابق، ص٢٨.

(٤) ابكر محمد ابو البشر، المصدر السابق، ص ٢٩٨.

١٩٦٥، الخاص بإلغاء الرئاسة الشهرية لمجلس السيادة واستبدالها بالرئاسة الدائمة، أما التعديل الثاني فكان في تشرين الثاني ١٩٦٥، عن حل الحزب الشيوعي السوداني وطرد نوابه من البرلمان وتحريم الشيوعية ومحاكمة كل من يتهم بانتمائه إليها[١].

بعد انتخابات الجمعية التأسيسية عام ١٩٦٥، وضعت لجنة لدراسة الدستور الدائم للبلاد في تموز ١٩٦٥، ولم يكن في تلك الجمعية تمثيل للجنوبيين سوى نائب واحد وهو جوزيف قرنق، الذي رشحه الحزب الشيوعي في دائرة الخريجين حيث تم استثناء الجنوب من إجراء الانتخابات بسبب الظروف الأمنية[٢]، ومع ذلك حرص الجنوبيين على المشاركة في اللجنة وعندما باشرت الجنة عملها في كتابة الدستور ظهر تيارين : تيار يرفع شعار الدستور الإسلامي ويدعو إليه بقيادة جبهة الميثاق متضامنة مع الحزبين الكبيرين (الاتحادي ـ الأمة) وتيار آخر يرفع شعار العلمانية رافضا فكرة الدستور الإسلامي وفي مقدمته الشيوعيين والجنوبيين واليساريين وبعض الشخصيات البارزة في الأحزاب الكبيرة[٣].

أما بالنسبة لجناحي حزب الأمة (الإمام الهادي ـ الصادق) فقد كان مؤيداً للدستور الإسلامي، إلا أن جناح الصادق المهدي اظهر جدية أكبر، فقد بدأت في عهده أولى الخطوات التنفيذية لوضع مسودة الدستور، ومع ذلك نجد أن بعض القيادات من حزب الإمة أبدت تحفظاً على الدستور الإسلامي وأفصح عن ذلك بوضوح محمد أحمد محجوب أحد قيادي حزب الأمة (جناح الإمام) حين قال (إن الناس لا يفهمون ماذا يعني الدستور وذلك لاختلاف فهمهم له وفي مستوياتهم المتعددة، فمنهم من يريد الإسلام نصاً وروحاً في الدستور ومنهم من له آراء أخرى بشأن وضع الأقليات غير المسلمة في الدولة)[٤]، أما

---

(١) عبد اللطيف البوني، المصدر السابق، ص٣٥ .

(٢) عبد اللطيف البوني، المصدر السابق، ص٣٥.

(٣) ابكر محمد ابو البشر، المصدر السابق، ص٣٦.

(٤) عبد اللطيف البوني ، المصدر السابق ، ص٤٠.

الجنوبيون فقد رفضوا الدستور الإسلامي جهاراً، حيث رأى الجنوبيون فيه تأكيداً للتقسيم العنصري والديني في السودان[1].

على وفق ما تقدم، وما شهدته السودان من مخاضات سياسية واجتماعية واقتصادية، ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر على عدم استقراره، ويبدو أن عدد التنظيمات والاحزاب السودانية وعلى اختلاف اهدافها ومصالحها، قد ساهمت هي الأخرى في عدم الاستقرار، الذي كانت السودان وشعبها في أمس الحاجة له، كما أن تلك الصراعات الحزبية ومصالحها الضيقة هي من قادة السودان إلى الحكم العسكري، وهذا بحد ذاته يعد تطور لم يشهده السودان على الاقل منذ استقلاله.

(1) ابراهيم محمد ادم، الابعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية لتحرير السودان ١٩٨٣ ـ ٢٠٠٠، دراسة حالة، جامعة افريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الافريقية، اصدار(٤٤)، ص٣٥.

المبحث الأول: الصادق المهدي ودوره في الحياة السياسية ١٩٦١- ١٩٦٦.

-مولدة ونشأته.

ولد الصادق الصديق عبد الرحمن المهدي بن محمد أحمد المهدي عام ١٩٣٥[١]، في العباسية (حي الأمراء) في بيوت آل المهدي التي اقتطعها لهم المستعمر ليسكنوا فيها ويكونوا قريبين لتسهل عليه مراقبة حركتهم، أمه رحمه عبد الله جاد الله كانت علاقة الصادق بجده عبد الرحمن أقوى من علاقته بأبيه حتى توفي الجد فاقترب من أبيه قرباً شديداً وقد كانت حياة الصادق وإخوته موزعة بين الإسطبل، ذلك لولعهم بالخيل والذهاب (للخلوة)[٢]، ثم بعد ذلك المدرسة[٣]، تزوج الصادق عام ١٩٦٠ من حفية مأمون حسين شريف[٤]، أنجب منها (صديق وبشرى وأم سلمة ورندا) ثم تزوج عام ١٩٦٣من (سارة

([١]) عون الشريف قاسم، موسوعة القبائل والانساب، م٣، المصدر لسابق، ص١٢٩٣.

([٢]) الخلوة: مؤسسة دينية ذات معالم خاصة، المعلم الذي يعلم القران وهو أشبه بمرب يجمع الأطفال ويشرف على حياتهم كلها، واثناء هذا الاشراف يلقنهم القرآن دون معرفة معانيه ولكنه يحفظهم الآيات. حيث ان الصادق كان يذهب للخلوة في أم درمان على يد (الفكي أحمد العجب) وفي الجزيرة ابا كان يذهب للخلوة على يد (الفكي علي السيوري). للمزيد ينظر: رباح الصادق، ج١، المصدر السابق، ص ٢٣،٤٠؛ محمد ابراهيم ابو سليم، المصدر السابق، ص٩٤.

([٣]) رباح الصادق،ج١، المصدر السابق، ص٤٧ ، ٤٨ .

([٤]) حفية مأمون ولدت في اذار ١٩٤٢، وهي زوجة الصادق المهدي الأولى تخرجت من كلية علم النفس بجامعة الأحفاد للبنات واعتقلت بعد انتفاضة ٢ تموز ١٩٧٦ المسلحة، أسست أبان فترة الديمقراطية الثالثة منظمة جمعية الإمام المهدي الخيرية. للمزيد ينظر: المصدر نفسة ، ص ٣٠٣.

الفاضل محمود عبد الكريم)[1]، وأنجب منها (عبد الرحمن ومحمد أحمد وطاهرة ورباح ومريم)[2].

-تعليمه.

أَدخل الصادق لمدرسة الأحفاد الابتدائية في أم درمان، وبعد المرحلة الأولى من دراسته[3]، أنتقل للتعليم في معهد (الكمبوني)[4]. أكمل الثانوية بالإسكندرية في (كلية فكتوريا)[5]، لتلقي المزيد من علوم العصر، حيث ذهب الصادق لتعلم فيها أواخر عام ١٩٤٨، وأستمر فيها حتى عام ١٩٥٢، ثم ترك الصادق التعليم من دون أي أفق أمامه، وكما قال أنه لم يكن يعرف ما هو الصحيح الذي يجب عليه فعله، ولكن كان يعرف أن فكتوريا كانت الطريق الخطأ، ومن ثم ذهب خلف (شيخ الطيب)[6]، حتى قادته قدماه لكلية

([1]) سارة الفاضل هي الزوجة الثانية للصادق المهدي، زميلته في العمل وأبنة عمته عائشة، هي أول سودانية تتلقى تعليمها الجامعي في الولايات المتحدة الأميركية. للمزيد ينظر: المصدر السابق، ص ٣٠٤.

([2]) عون الشريف قاسم، موسوعة القبائل والانساب، م٣، المصدر السابق، ص ١٢٩٣.

([3]) رباح الصادق، المصدر السابق، ص ٤٧ ، ٤٨

([4]) الكمبوني: أسست مدارس الكمبوني على يد دانيال كمبوني (١٨٨١-١٨٣١)، الذي أنشأ أول مدرسة تبشيرية في الخرطوم عام ١٨٧٩، لكنه لم يلبث أن توفي بمرض الكوليرا بعد عامين، وبعد الاحتلال الثنائي أعيد فتح المدرسة ولكن بتغيير وظيفتها من التبشير المسيحي للتعليم المدني. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، م٣، المصدر السابق، ص٥٤٧.

([5]) كلية فيكتوريا: أنشئت عام ١٩٠٣ ودرس فيها على مدى العقود أبناء زعماء المنطقة وأثريائها امثال آل المهدي وعائلة ابو العلا من السودان وغيرهم. حيث ذهب الصادق المهدي لتعلم فيها اواخر عام ١٩٤٨ وظل فيها حتى عام ١٩٥٢. للمزيد ينظر: رباح الصادق، المصدر السابق، ص٥١.

([6]) الشيخ الطيب السراج: (١٨٩٣ ـ ١٩٦٣) وهو موسوعة في علوم اللغة العربية بل متحف متحرك يعيش كأنما في العهد العربي القديم وكانت علاقته بالإمام عبد الرحمن. للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص٥٩.

لكلية الخرطوم الجامعية، وفي نيسان عام ١٩٥٤، سافر إلى المملكة المتحدة ليلتحق في كلية (القديس يوحنا) جامعة أكسفورد(١٩٥٤ـ ١٩٥٧)، وحصل على شهادة جامعية بدرجة الشرف في الاقتصاد والسياسة والفلسفة ونال تلقائيا درجه الماجستير بعد عامين من تاريخ تخرجه حسب النظام المعمول به في جامعة أكسفورد وعاد إلى البلاد في عام ١٩٥٧[١]، وظهر عليه اهتمامات فكرية تتعلق في مجال العمل السياسي وألف عدداً كبيراً من الكتب في قضايا الإسلام المعاصر وعن المهدية والجنوب، وعلى أثر ذلك فإنه أدخل السجن عدّة مرات[٢].

يقول الصادق المهدي (لقد أنفتح ذهني للسياسة في جامعة الخرطوم، فقد دخلت الجامعة في مرحلة أحتدم فيها الصراع الفكري بين اتجاهين: إسلامي وشيوعي، كما أمتد في السودان عامة نزاع بين تيارين سياسيين، وهما تيار يدعو للاستقلال وتيار يدعو للاتحاد مع مصر)[٣]، وأنظم الصادق إلى أتحاد الطلبة السودانيين، وأعدّ ذلك ذات أهمية خاصة في حياته السياسية، إذ ركز فيها على المصالحة الوطنية، كما انظم إلى اتحاد الطلبة في أكسفورد واشترك في بعض مناظرات الاتحاد ولكن بسرعة اتضح له أن نشاطه لا يناسبه، فاهتمامات الاتحاد لا تطابق اهتمامات الصادق، كما انظم إلى الجمعية العربية، النادي الاشتراكي، جبهة آسيا وإفريقيا وجزر الهند الغربية[٤]، ومن الجدير بالذكر فإن

---

(١) رباح الصادق، المصدر السابق، ص٦٤ .

(٢) عون الشريف قاسم، موسوعة القبائل والانساب، م٣، المصدر السابق ، ص١٢٩٣ .

(٣) رباح الصادق، المصدر السابق، ص٦٤ .

(٤) المصدر نفسة، ص٨٠.

الصادق عمل موظفا بوزارة المالية في عام ١٩٥٧[١]، إلا أنه استقال من وزارة المالية على أثر الانقلاب العسكري عام ١٩٥٨، ومن ثم عمل مع والده في دائرة المهدي كمدير للقسم الزراعي ثم للقسم العقاري وعضو مجلس الإدارة وانتخب رئيسا لإتحاد منتجي القطن في السودان[٢].

-أثره في الحياة السياسية.

كان الصادق مثلما كان الصديق لأبيه، وسنداً قوياً في كل ما يقوم به، وكان أول بروز له في العمل السياسي السوداني في معارضة نظام أبراهيم عبود إذ كان له دور في صياغة المذكرات التي قدمت للفريق عبود في ٢١ تشرين الأول١٩٥٩، وفي ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٠، شارك أبيه في إرسال الوفود من أجل التعبئة ضد الحكم العسكري، حيث ذهب إلى كردفان، مصطحبا توجيهات الإمام الصديق ليوضح حقيقة الأوضاع ويحثهم على التمسك بالعقيدة والموقف الوطني المطلوب، وبعد وفاة الإمام الصديق، تسلم الصادق منصب رئيس الجبهة الوطنية عام ١٩٦٢، ووجد الصادق نفسه أمام تحد، فالصديق كان يقود الكيان موحداً خلف راية المعارضة والتصعيد في مواجهة الحكم العسكري، ولكن بعد وفاته انقسم الرأي بين من يحبذ تخفيف المواجهة ومن يرى الاستمرار في خط الصديق، وقد استجاب الإمام الهادي للخط الأول، فكان خطاب ذكرى الاستقلال عام ١٩٦٢، بداية لإعلان الهادي خط المهادنة مع النظام العسكري، ولكن الصادق ذهب إلى دعم الخط

---

(١) روبرت او. كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمه مصطفى مجدي الجمال، مراجعة: حلمي شعراوي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠١٥ ، ص١٠٩.

(٢) رباح الصادق، المصدر السابق، ص١١٧.

الآخر داخل الحزب المنحل وأتصل بالطلبة والعمال فقاد الجبهة الوطنية المتحدة لتصعيد المواجهة، ويعدُّ هذا الموقف هو بداية الخلاف بين الصادق وعمه الهادي[١].

-الخلاف بين الصادق المهدي والهادي المهدي.

مع مطلع تشرين الأول ١٩٦١، جاءت وفاة الصديق المهدي، وعلى إثر ذلك تم عقد اجتماع للمجلس الذي عينه الإمام الراحل برئاسة السيد (عبد الله الفاضل المهدي)[٢]، على أن يكون الإمام والخليفة السيد الهادي المهدي وذلك في يوم الثلاثاء ٣ تشرين الأول ١٩٦١، وقد أتفق على أن يكون السيد الهادي المهدي خليفه الإمام الصديق في خلافة الإمام عبد الرحمن المهدي وأن يكون رئيساً لمجلس (شورى)، وأن يجري التعامل بين الجميع بأسلوب الشورى، وأن توزع الاختصاصات في مجالات العمل المختلفة ليتمكن القائمون بالأمر، حسم قضايا الرأي جماعياً، وقد وقعت تلك المبادئ في اتفاقية تعدّ الأولى بعد وفاه الصديق[٣].

كان الإمام الهادي على الرغم من ورعه وتدينه، بعيداً عن ميدان السياسة، وهو يحاول ارتياد هذا المجال، وجد نفسه في مواجهة الصادق المهدي، الذي أراد أن يتفرغ الإمام الهادي المهدي للشؤون الدينيه ويتجه هو إلى شؤون حزب الأمة والعمل السياسي،لا إن الإمام لم يقبل بذلك، فنتج عنه صراع بين الرجلين، وهذا ما أدى إلى عقد عدة

---

(١)رباح الصادق، المصدر السابق، ص ١٧٢.

(٢) عبد الله الفاضل المهدي(١٨٩٥-١٩٦٥) ولد بأم درمان وتولى عدة مناصب منها مديراً في دائرة المهدي حتى عام ١٩٣٣، عمل كوكيل عام لأعمال السيد عبد الرحمن المهدي، كما أصبح عضو في مجلس السيادة ١٩٦٥. للمزيد ينظر: صلاح الدين حسن حمد محمد، المصدر السابق، ص١٢٥،١٤٠.

(٣) قضيه الانشقاق في حزب الأمة بالوثائق ١٩٦٢- ١٩٦٩، ص١.https://www.alsadig almahdi.com

اجتماعات لقيادات حزب الأمة في سراي المهدي بالخرطوم برئاسة الهادي، وكان السيد عبد الله الفاضل في مقدمة أولئك الذين حضروا تلك الاجتماعات. وكل الجهود التي بذلت في تلك الاجتماعات كانت تحاول تحديد مسؤولية السيد الهادي وحصرها في النواحي الدينية، وهي إمامة الأنصار وإبعاده عن العمل السياسي، غير أن السيد الهادي كان يرفض كل صيغة تقوم على تحديد مسؤوليته، وكان يكرر أن ذلك لم يحصل مع الإمام عبد الرحمن ولا مع الإمام الصديق، وكان يؤكد أنه لا يقبل إلا بقيادة سياسية فعلية لحزب الأمة مع قيادته للأنصار[١]، حيث كان الهادي المهدي يرى أن إمامته تمتد فتشمل السياسة ومن ثم شؤون الحزب، بينما أراد الصادق المهدي حصر الإمامة في شؤون الأنصار، وقد أحدث ذلك الخلاف انقساما داخليا في صفوف الحزب[٢].

-انتفاضة تشرين الأول ١٩٦٤.

وحينما تولت حكومة الانقلاب مهامها في إدارة الدولة، أصدرت عدداً من القرارات لأجل تصحيح الأوضاع واستتباب الأمن واستقرار البلاد وإيقاف الفوضى، وأهم تلك القرارات هي حل جميع الأحزاب السياسية ومنع التجمعات والمواكب والمظاهرات في مديريات السودان كلها وفرض الرقابة على مختلف وسائل الإعلام[٣]، كذلك صدرت سلسلة من القرارات تم بموجبها الإعلان عن قيام مجلس أعلى للقوات المسلحة وإعلان حالة الطوارئ في البلاد وتجميد العمل بالدستور، ابتداءً من ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨. أما في الجنوب فقد حاول النظام إتباع سياسة (التعريب) حيث انتهجت الحكومة العسكرية في معالجتها

---

(١) صلاح الدين حسن حمد محمد، المصدر السابق، ص٣٣٧ .

(٢) كامل ادريس، المصدر السابق، ص٥٢.

(٣) وليد محمد سعيد الأعظمي، المصدر الساق، ص٤٣،٤٤.

لمشكلة الجنوب سبل البطش والإرهاب والقتل والتصعيد العسكري[١]، حيث أبدى الصادق المهدي موقفه من العمل العسكري تجاه قضية الجنوب، فرفض استخدام العنف داعياً إلى ضرورة الحل السياسي كما رأى بأنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار الفوارق الإقليمية والقبلية بين الجنوب والشمال لدى النظر في تنظيم العلاقة الدستورية بينهما في إطار وحدة البلد، وأنه أوصى بالتوسع في تطبيق اللامركزية على جميع مديريات السودان، حيث أوضح إن المشكلة في جوهرها مشكلة سياسية، اقتصادية، ثقافية، ولا يمكن حلها بأسلوب عسكري وأنه يجب مناقشتها على نطاق أوسع وبحرية تامة لإيجاد حل مناسب لها، فكان هذا الموقف أول مواجهة بين الصادق المهدي وحكومة إبراهيم عبود[٢].

وفي السياق نفسه أقدم الحكم العسكري على طرد الإرساليات التبشيرية في الجنوب على أنها أساس المشكلة وهذا ما تسبب في امتعاض المستعمرين الذين كانوا يعملون خلف المبشرين، ومذ تلك اللحظة بدأ العمل ضد الحكم العسكري، كما ازدادت المعارضة الطلابية للحكومة، حين سعى نظام عبود لتعديل قانون الجامعة في عام ١٩٦١، للقضاء على استقلالها، كما صدر في ٥ تشرين الثاني ١٩٦٣ قراراً بضم الجامعة لوزارة المعارف حيث صاغ الطلبة مذكره طالبوا بها إنهاء الوجود العسكري، وعلى أثر ذلك تبنى الصادق موقف الطلبة المعارض وسعى للتنسيق معه وتبنى موقف معارض للقهر والبطش الذي استعمله النظام لقمع الطلبة[٣].

---

(١) عبد الوهاب الكيالي، م٣، المصدر السابق، ص٢٧٢ ؛ اوراق مؤتمر، المصدر السابق، ص١٦١.

(٢) رباح الصادق، المصدر السابق، ص ١٥٦.

(٣) محمود شاكر، المصدر السابق، ص١٠٥.

مع تصاعد حركة المعارضة للحكم العسكري، وتفاقم الوضع في الجنوب [1]، نظم الطلبة تظاهرة في جامعة القاهرة ـ فرع الخرطوم تندد بالحكومة العسكرية، وتلقت التظاهرة مساندة من القوى الوطنية السودانية باتجاهاتها الحزبية والمهنية كافة، فقامت السلطات الحكومية باعتقال عدد من العناصر القيادية في الحركة الطلابية. وبعد المعارضة الواسعة للحكومة أعلنت الأخيرة في بداية أيلول ١٩٦٤، رغبتها في السماح لكل مواطن ببيان رأيه في شأن مشكلة الجنوب، وذلك بهدف امتصاص غضب الشعب وتحسين سمعتها لدى الرأي العام السوداني، فشكلت لجنة لتقصي الحقائق من أجل الإشراف على عقد الندوات والتجمعات الطلابية وخلال هذه الندوات، انتقد المتحدثون سياسة الحكومة العسكرية باستعمالها الشدة في الجنوب مما أثار ذلك غضب الحكومة[2].

وعلى وفق التطورات اعلاه، نظم الطلبة ندوة في حرم جامعة الخرطوم وذلك في ٢١ تشرين الأول ١٩٦٤، إذ هاجمت القوات الأمنية الجامعة بعد أن حاول الطلبة إقامة تظاهرات واسعة، وفتحت النار على الطلبة[3]، وهذا ما أدى إلى قتل الطالب (احمد القريشي طه) الذي آل اخوته وزملائه وأساتذته على أن يجعلوه رمزاً لمقاومتهم للسلطة العسكرية، وفي اليوم التالي تم تشيع جثمان الطالب، وحضر التشيع كل من الهادي المهدي وإسماعيل الأزهري و(مبارك زروق)[4]، ومحمد أحمد محجوب والصادق الذي صلى على جثمان

([1]) كامل ادريس، المصدر السابق، ص٨٠.

([2]) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢٠١.

([3]) محمد عمر بشير، المصدر السابق، ص٢٧٧.

([4]) مبارك زروق (١٩١٦-١٩٦٥): من خريجي المدارس الأهلية بأم درمان، تخرج من كلية غردون موظفا، كان عضوا في اول اتحاد للطلاب عام ١٩٤٠ كما كان عضوا في مؤتمر الخريجين، ثم دخل مدرسة الحقوق واصبح محاميا عام ١٩٤٣، ثم عضوا في لجنة مؤتمر الخريجين وحزب الاشقاء وانتخب لمجلس بلدية أم درمان ١٩٥٠،=

القرشي وغيرهم من أقطاب الأحزاب، وبعد الصلاة على الطالب احمد القرشي، علت هتافات الطلاب والمواطنين ضد النظام وكانت تلك هي بدايات التكوين لتنظيم المقاومة الجماهيرية غير المرتبطة بالأحزاب، والتي تكونت من الطلاب والاساتذة والمحامين والمهنين، وقد انتظم هذا الجمع بعد ذلك بقليل في دار أساتذة الجامعة مؤذنا بميلاد تنظيم (جبهه الهيئات)[1]، وفي يوم ٢٣ تشرين الأول أعلن الإضراب السياسي العام والتوقف عن العمل والعصيان المدني حتى زوال الحكم العسكري وعودة الديمقراطية، وقد نفذ الإضراب العام والعصيان المدني خلال ٢٤ــ ٢٦ تشرين الاول١٩٦٤ بشكل تام، فتوقفت الأعمال وسكنت الحركة في البلاد مما عزز ذلك التقارب الكبير الذي حدث بين قيادات الأحزاب السياسية الرئيسية في السودان المتمثلة بالجبهة الوطنية وجبهة الهيئات[2]، وعقدت الجبهة في يوم ٢٥ تشرين الأول ١٩٦٤، اجتماعا موسعاً لدراسة تطورات الموقف السياسي وإمكانية التعاون بين الأحزاب السياسية المؤتلفة في الجبهة الوطنية المتحدة، نتج عن ذلك انبثاق(الجبهة القومية المتحدة)، وكانت الغاية من تشكيلها هو تعزيز الجبهة الداخلية وتقوية الوحدة الوطنية وإشراك جميع شرائح المجتمع كي تساهم في الثورة وإسقاط الحكومة، وكان من بين أعضاء هذه الجبهة الصادق ومبارك رزوق وبابكر عوض الله وحسن

=كان سكرتيرا لجبهة الاحزاب المتحدة لتحرير السودان وعضو الحزب الوطني عام ١٩٥٢، واشترك في ثورة انتفاضة تشرين الأول ١٩٦٤، عمل وزيرا للمالية في الحكومة الانتقالية عام١٩٦٤ – ١٩٦٥. للمزيد ينظر: عون الشريف قاسم، موسوعة الأنساب والقبائل في السودان، م٥، شركة افروقراف، الخرطوم، ص٢٠٨٥.

([1]) محمود قلندر، السودان ونظام الفريق عبود ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ – ٢١ اكتوبر ١٩٦٤، دار عزه، الخرطوم ٢٠١٢، ص١٩٣ ؛ كامل ادريس، المصدر السابق، ص٨١ .

([2]) صلاح الدين حسن حمد محمد، المصدر السابق، ص٣٣٠.

الترابي[1]. وغيرهم[2]، وأخيراً جاء تدخل النقابات العمالية تحت قيادة الحزب الشيوعي السوداني في إعلان إضراب عام في الخرطوم والمدن الرئيسية الأخرى بمثابة القشة التي قصمت ظهر النظام.

أما المؤسسات العسكرية فقد عجزت عن التعامل مع الموقف، وبدأت المفاوضات بين ممثلي الجبهة والعسكريين في ٢٨ تشرين الأول، وتراس الجلسة الأولى الفريق إبراهيم عبود، استمرت هذه المفاوضات ثلاثة أيام، توصل خلالها المتفاوضون إلى اتفاق اطلق عليه (الميثاق الوطني) أو ميثاق ٣٠ تشرين الأول ١٩٦٤، على أن يبقى الفريق عبود رئيساً للدولة وقيادة الجيش[3]، وقد تضمن تصفية الحكم العسكري وإطلاق الحريات العامة للشعب ورفع حالة الطوارئ وتأمين استقلال القضاء، وفي مساء ٣٠ تشرين الأول، تم تأليف الوزارة الانتقالية المؤقتة الأولى برئاسة سر الختم الخليفة، مع إعلان الوزارة رفع الإضراب السياسي في ٣١ تشرين الأول، وفقا لميثاق محدد جاء فيه (إزالة الوضع العسكري القائم،

---

(1) حسن الترابي: مفكر وسياسي وزعيم روحي ولد في كسلا عام١٩٣٢، تلقى تعليمه عن والده علوم اللغة العربية والفقه ومعارف شتى في التراث الاسلامي وادب العربية القديمة واحوال الاحكام وفقه المذاهب وعلوم القران وتفاسيره حصل على البكالوريوس في القانون من جامعة الخرطوم عام ١٩٥٨، والماجستير من جامعة لندن عام ١٩٦١، وحصل على الدكتوراه من جامعة باريس عام ١٩٦٤، اصبح عام ١٩٦٤عميدا لكلية الحقوق في جامعة الخرطوم ثم استقال منها ليتفرغ للعمل السياسي، واصبح خلال المدة (١٩٦٤-١٩٦٦) اميناً عاما للإخوان المسلمين وجبهة الميثاق الاسلامي، ويشهد له الاسلاميون في السودان وخارجه بالفضل في نهضة الحركة السودانية تأسيا وتنظيما وممارسة، اعتقل عدة مرات خلال النصف الاول من حكم الرئيس جعفر نميري ومن ثم أصبح نائبا عاما عام (١٩٧٩ - ١٩٨٣). للمزيد ينظر: محمد الفاضل بن على الافي التونسي، السودان من الحوار الى الأزمة المفتوحة صراع الهوية واشكالية الانتماء، دار الحكمة، مصر، المنصورية ٢٠٠٧، ص١٢٣.

(2) محمود قلندر، المصدر السابق، ص٢٠٨ .

(3) حسام الحملاوي، المصدر السابق، ص١٠.

وتضمن أيضاً قيام وزارة انتقالية تتولى الحكم وفقا للإحكام الدستور لسنة ١٩٥٦ وتكون أولى مهامها إجراء انتخابات عامة حرة في موعد أقصاه آذار ١٩٦٥)[١].

وفي يوم ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٤، تم عزل الفريق عبود عن رئاسة الدولة بسبب الانقسام حول بقاء عبود في الرئاسة والمطالبة بإقصاء العسكريين من الحكم، حيث تدخل الصادق المهدي لإقناع عبود بالاستقالة عبر اللواء أحمد عبد الوهاب، وفعلا قدم استقالته[٢].

إزاء ذلك باشرت الوزارة أعمالها وصدرت قرارات عدة تنفيذا لما جاء في الميثاق الوطني، ومنها إطلاق حرية الصحافة ورفع القيود عن الأحزاب وإلغاء حالة الطوارئ وقانون دفاع السودان لعام ١٩٥٨، ولائحة دفاع السودان المعدل عام ١٩٥٨[٣]، وبعد إعلان رفع الحضر عن الأحزاب، تم الاتفاق بين اعضاء من حزب الامة على أن يكون الصادق المهدي رئيسا لحزب الأمة في كانون الأول ١٩٦٤[٤].

ومن الجدير بالذكر، أنه ولأول مرة في تاريخ السودان، تتشكل فيه حكومة انتقالية تمثلت فيها أغلب القوى الوطنية، على رأس هذه الحكومة سر الختم خليفة[٥].

([١]) صلاح الدين حسن حمد محمد، المصدر السابق، ص٣٣٠.

([٢]) رباح الصادق، المصدر السابق، ص ١٨٣.

([٣]) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢١٠؛ وليد محمد سعيد الاعظمي، المصدر السابق، ص١٢٦.

([٤]) صلاح الدين حسن حمد محمد، المصدر السابق، ص٣٣٥.

([٥]) عطية عبد الجواد، مشكلة جنوب السودان، المصدر السابق، ص١٧٩.

وبعد اسقاط النظام العسكري أصبح أمام حكومة تشرين الأول مهمة إعداد البلاد لانتخابات عامة، وإنهاء المرحلة الانتقالية، لكن حصل بعد مدة وجيزة من عمر انتفاضة تشرين الأول خلافات في مجلس الوزراء حول تنفيذ بنود الميثاق الوطني، لاسيما موضوع إجراء الانتخابات أو تأجيلها، حيث انقسمت الحكومة الانتقالية بين مؤيد لإجراء الانتخابات في موعدها وبين من يريد تأجيلها، حيث سعى كل من الحزب الشيوعي الديمقراطي إلى تأجيل الانتخابات، بحجة الوضع الأمني في الجنوب، بينما أراد كل من حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي بضرورة إجراء الانتخابات. وعلى الرغم من هذه الانقسامات، اتفقت أغلب القوى الوطنية على أن يكون ٢١ نيسان ١٩٦٥ موعدا لإجرائها [١].

جريت الانتخابات في تاريخها المحدد، حيث قاطعها حزب الشعب الديمقراطي[٢]، وكانت نتيجة الانتخابات الشمالية حصول حزب الأمة على (٧٥) مقعداً والحزب الوطني الاتحادي على ٥٢ مقعداً و١٥ مقعداً للإخوان المسلمين، الذي أصبح أسمهم جبهة الميثاق الإسلامي وحصل الحزب الشيوعي على ١١ من ١٥ مقعداً، مخصصين للخريجين[٣].

ما إن هدأت الموجة الثورية واستتب الوضع مرة أخرى للبرجوازية السودانية، حتى تآمر إخوان المسلمين والأحزاب السياسية لحل الحزب الشيوعي بتهمة الإلحاد ومعاداة الإسلام، وعلى أثر ذلك منع البرلمان رسميا الدعاية الشيوعية في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٥، وفي كانون الأول طرد أعضاءه من البرلمان[٤]، ولم يحقق أي من الحزبين الوطني

([١]) منصور خالد، المصدر السابق، ص ٢٧٤.

([٢]) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص ٢١٦.

([٣]) منصور خالد، المصدر السابق، ص٢٧٤.

([٤]) حسام الحملاوي، المصدر السابق، ص١٢؛ كامل ادريس، المصدر السابق، ص٦١ .

الاتحادي والأمة الأغلبية التي تؤهلهم لتشكيل الحكومة فلجأوا إلى الائتلاف بين الحزبين، حيث أصبح إسماعيل الأزهري رئيساً لمجلس السيادة ومحمد أحمد محجوب رئيساً للوزراء ووزير للدفاع، ومن الجدير بالذكر أن تشكيل حكومة المحجوب بعد أول انتخابات عامة بعد انتفاضة تشرين الأول، لكنها لم تحظ بحالة من القبول، إذ كان هنالك تيار يعمل على تنفيذ برنامج الحكومة، بينما هنالك تيار آخر يقوم بوضع العراقيل لكي يلقي باللوم على رئيس الحكومة[1]، حيث تصاعد الخلاف بين الوزراء ورئيس الدولة الذي أصر على أن يكون له دور في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية باعتباره يمثل راس الدولة فيما رفض محمد احمد محجوب ذلك واصر على القيام بمهام منصبة وحسب الدستور الامر الذي دفع عدد من وزراء الائتلاف من المؤيدين للحزب الوطني على تقديم استقالاتهم الجماعية احتجاجا على عدم تمثيل الأزهري في العلاقات الخارجية[2]، أيضاً تزامن في نفس المدة أن بلغ الصادق المهدي سن الثلاثين مما دعا أحد نواب حزب الأمة لتقديم استقالته من الجمعية التأسيسية ليخلي له الدائرة الانتخابية ويصبح عضواً في الجمعية التأسيسية [3]، وادى اليمين الدستوري في ٢٣ حزيران ١٩٦٦، ولم يمر شهر واحد على أدائه اليمين كعضو في البرلمان حتى تزايد طموح الصادق المهدي لرئاسة الحكومة[4]، كما أن مطالبة بعض افراد عائلة الصادق من محمد أحمد محجوب بالتخلي عن منصبه كرئيس للوزراء، لا سيما بعد أن اكمل الصادق السن القانوني الذي يمكنه من تولي رئاسة الوزراء، إلا أن محجوب رفض ذلك مما

([1]) وكالة السودان الانباء، الموسوعة السودانية سودابيديا، التطورات السياسية في السودان (١٩٥٨ـ ١٩٦٨) ٢١ـ ٧ـ ٢٠١٦، ص٣.

([2]) فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن حمد، المصدر السابق، ص٤٧.

([3]) وكالة السودان للأنباء، الموسوعة السودانية سودابيديا، ١٩٥٨ – ١٩٦٨، المصدر السابق، ص٣ .

([4]) منصور خالد، المصدر السابق، ص ٢٨٠.

أدى إلى انقسام حزب الأمة[١]، علماً أن زعيم طائفة الأنصار الإمام الهادي كان إلى جانب محجوب، فما كان من الصادق إلا إن شق الحزب إلى قسمين، جناح الإمام الهادي المؤيد لمحجوب وجناح الصادق وأنصاره، وبعد ذلك سعى مع أنصار الصادق المهدي وإسماعيل الأزهري لإسقاط الحكومة واستبدالها بحكومة ائتلافية أخرى، أي أن الحزب الوطني قد فصل جناح الصادق عن جناح الإمام الهادي[٢].

أخيراً استقالة حكومة محجوب عام ١٩٦٦، بعد ان فقدت ثقة البرلمان بسبب التنسيق بين الصادق والحزب الوطني الاتحادي للإطاحة بحكومة محجوب، حث تقدم أعضاء حزب الأمة جناح الصادق باقتراح داخل مجلس السيادة لسحب الثقة من حكومة محجوب بحجة أنه فشل في ترجمة مبادئ انتفاضة تشرين الأول عام ١٩٦٤ إلى أعمال[٣]، وعلى وفق ذلك قدم محجوب استقالته لمجلس السيادة الذي قبلها وقد كلف الجمعية التأسيسية بانتخاب رئيساً للوزراء، وبعد ذلك تقدم ثلاث مرشحين هم الصادق المهدي وحسن الترابي ومحجوب، ففاز الصادق برئاسة الوزراء وحصل على ١٣٨ صوتاً وحصل محجوب على ٢٩ صوتاً كما حصل الترابي على ٧ اصوات فقط[٤]، حيث تولى الصادق رئاسة الوزراء في٢٧ تموز ١٩٦٦[٥].

---

(١) محمد ابو القاسم حاج حمد، السودان المأزق التاريخي وافاق المستقبل،(جدلية التركيب)، ج٢، ط٢، دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت ١٩٩٦، ص٣٤٩.

(٢) السودان الواقع وافاق المستقبل، اوراق مؤتمر، المصدر السابق، ص١٥١ .

(٣)محمد سليمان، من مذكرات نائب سوداني، دار الثقافة، بيروت ١٩٦٨، ص٨٥.

(٤) فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن حمد، المصدر السابق، ص٤٧ .

(٥) امل عجيل، المصدر السابق، ص١١١.

المبحث الثاني: وزارة الصادق المهدي الأولى (١٩٦٦ – ١٩٦٧).

تقلد الصادق وزارته الائتلافية الأولى من ٢٧ تموز ١٩٦٦، في جو من الانقسام والصراع داخل حزبه وفي المنظومة السياسية مجملا[١]، وفي اليوم التالي شكلت حكومة الصادق الائتلافية مع الحزب الوطني الاتحادي[٢]، وكانت الحكومة مستندة على أساس ميثاق التعاون الذي تم توقيعه بين الحزبين في ٢٧ حزيران ١٩٦٥، الذي جاء فيه (اتفقنا نحن حزب الوطني الاتحادي، وحزب الأمة أن يكون حكمنا هذا امتداداً لثورات التحرر الكبرى التي يزخر بها تاريخنا والتي توجت بانتفاضة تشرين الأول الشعبية الظافرة والتي سنتابع منجزاتها لتوفير الحريات العامة والمحافظة على الديمقراطية والدستور ومعاقبة كل من ينقص منها)[٣].

---

(١) عبد القادر اسماعيل، تقديم السيد فليفل، مفاوضات التسوية السلمية في جنوب السودان(١٩٤٧ – ٢٠٠٠)، دراسة وثائقية، النورس، الجيزة ٢٠٠٤، ص٤٣.

(٢) تألفت حكومة الصادق: منه رئيسا للوزراء ووزير الإعلام والشؤون الاجتماعية. وضمت كل من ابراهيم المفتي، نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للخارجية، عبد الرحمن نقد الله، وزيرا للداخلية، حسن عوض الله، وزيرا للتعليم، احمد بحار وزيرا للصحة، نصر الدين السيد، وزيرا للمواصلات والسياحة، الشريف حسين الهندي، وزيرا للحكومات المحلية، حمزه ميرغني، وزيرا لمالية والاقتصاد، جيرفسيول اوبانيو، وزيرا للري، مأمون سنادة، وزيرا للعدل، عز الدين السيد، وزيرا للصناعة والتعدين والتجارة والتموين، احمد ابراهيم دريج، وزيرا للتعاون والعمل، اروب يورايوك، وزيرا للأشغال، احمد عبد الرحمن المهدي، وزيرا للاستعلامات والشؤون الاجتماعية والدفاع، محمد خوجلي، وزيرا للزراعة والغابات. وبعدما يقرب من ٦ اشهر عين محمد موسى الحلو وعمر نور الدايم اعضاء في مجلس الوزراء بدلا من احمد عبد الرحمن المهدي ومحمد خوجلي. للمزيد ينظر: محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، التاريخ المعاصر وادي النيل مصر والسودان، ط٢، المكتب الاسلامي، دمشق، بيروت ٢٠٠٠، ص٣٦٥.

(٣) منى حسين عبيد الشمالي، الاحزاب الاتحادية في السودان ١٩٤٤ – ١٩٦٩، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد ٢٠٠٤، ص ٢١٦.

كان الصادق يرى أن التغير ضرورة ماسة في البلاد لذا حدد من اولويات حكومته، هي ايقاف تدهور الأوضاع الداخلية وتحقيق النهوض الاقتصادي والإداري[١]، وأيضا وجوب تحسين الخدمة المدنية وأحوال البلاد عامة وتحقيق انجازات محددة للبلاد مع إيجاد حل لمشكلة الجنوب والاهتمام بالجمعية التأسيسية وتنشيطها بما يمكن أعضاءها من المساهمة الناجحة والعمل على تقوية الائتلاف بين الحزبين، وكان الصادق يأمل ان يكون نواة للمصالحة الوطنية، فضلا عن كتابة الدستور الدائم للبلاد[٢]، كان علية أن يبذل جهوداً كبيرة عند تنفيذ برنامجه في الإصلاح، لكي يبرهن لخصومه ومنهم رئيس الوزراء الأسبق، بأن حداثة سنه لا تمنعه من النهوض بمستلزمات الحكم معتمدا على تعليمه الحديث الذي تلقاه في أوربا. لذ اقترح الصادق من خلال برنامجه الإصلاحي بأن يكون نائب الرئيس من جنوبها مع ضرورة منح الجنوب بعض من الاستقلالية[٣].

ومع مراعاة الأزمة الاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد وضرورة الاستعانة بشخص مؤهل لمعالجتها، استقدم الصادق خبيرا سودانيا مستقلا وهو وديع حبشي ليكون من ضمن لجنة الانشاء الزراعي، كما استحدث منصب جديد في الوزارة وهو مراقب عام للجمعية التأسيسية، وتقلد هذا المنصب أمين التوم[٤]، وحاول الاهتمام بالخدمة المدنية، حيث عين لجنة مؤهلة برئاسة كرار حمد احمد لدراسة مشاكل الخدمة المدنية، واقتراح وسائل الإصلاح، وأهتم أيضا بالإعلام والشؤون الاجتماعية، فجعل من نفسه وزيراً لها وذلك على

---

(١) ذاكر محي الدين عبد الله، الانقلابات العسكرية في السودان ١٩٥٨ – ١٩٧١، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل ٢٠٠٣، ص١٤٣.

(٢) رياح الصادق، المصدر السابق، ص٢٣٣ ؛ ربرت اوكولينز، المصدر السابق، ص١١٠.

(٣) ذاكر محي الدين عبد الله، المصدر السابق، ص١٤٣.

(٤) المصدر نفسة، ص٢٣٤، ٢٣٦.

غير العادة، معللا ذلك بأن الإعلام والشؤون الاجتماعية، وعلى مر الوزارات السابقة كان مهملا أو مهمشاً، علما أن جمع وزارتين كان يحدث وعلى الاغلب ما بين رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع[1]، كذلك أهتم بالناحية الاقتصادية وأعلن عن مشروعه بتحسين الإدارة والإدارة الأهلية وأعرب عن استعداده بالقيام ببعض مشاريع الإصلاح الزراعي وتأميم بعض المشاريع الزراعية وإنشاء مؤسسة سميت (مؤسسة مشاريع الإصلاح الزراعي)[2]، وكان الهدف من رفع راية الإصلاح الزراعي كحلقة من سلسلة إصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، ولتحقيق أهداف منها حسم نزاعات أصحاب الرخص والمزارعين بتحويل الإنتاج الزراعي في المشروعات الخصوصية إلى القطاع التعاوني، وبذا تتسع حقوق المزارع وتزول أسباب النزاع أيضا، فضلاً عن تغير السياسة الزراعية في المشاريع الخصوصية عن طريق الاستفادة من الري المستديم لتكثيف الزراعة وتنويع المحاصيل، ووضع لائحة تقوم على علاقات إنتاج جديدة في مجال الزراعة الآلية في الأراضي البكر، وأكد على العدالة الاجتماعية وسيطرة المواطن السوداني على موارد بلاده[3].

يبدو أن البرنامج الإصلاحي الذي سعى إليه الصادق لم يحول دون وقوع المواجهة بينه وبين أطراف عديدة وفي اتجاهات مختلفة.

([1]) ذاكر محي الدين عبد الله، المصدر السابق ، ص٢٤٣، ٢٤٥.

([2]) المصدر نفسه، ص١٤٣.

([3]) الصادق المهدي، المركز العام لحزب الامة، مكتب الصحافة والنشر لحزب الامة، أم درمان، (د. ت)، ص٢.

أهم الأزمات والمشاكل التي تعرضت لها حكومة الصادق.

-أزمة الدستور.

كانت حكومة الصادق جادة في وضع دستور جديد للبلاد وإقراره في أسرع وقت ممكن ومع أن كتابة الدستور هو مهمة الجمعية التأسيسية، إلا أنه حرص على أن يتم ذلك في ظل حكومته وإشرافها[١]، وقد بدأت أولى الخطوات التنفيذية لإحلال دستور دائم محل الدستور المؤقت، من خلال تسمية اللجنة الفنية لدراسة صياغة الدستور[٢]، وبدأت أعمالها في شباط ١٩٦٧، وأكملت مهام عملها في كانون الثاني ١٩٦٨ [٣].

ومن الجدير بالذكر أن مشكلة الدستور المختلف عليها سابقا، عادت لتفرض حضورها أمام لجنة كتابة الدستور، فهل سيكون إسلامياً أم علمانيا، لذا عارض الحزب الشيوعي ذلك، حيث أصر على أن يكون الدستور علمانياً[٤]. وأبدى الجنوبيون اعتراضهم حول إسلامية الدستور حيث قدم ناتالي لواك (Natalie Loach) عضو لجنة كتابة الدستور مذكرة جاء فيها(إن إقامة دستور مبني على الإسلام سيصطدم بلا شك بمساواة المجموعات الدينية المختلفة أمام الدولة، لذا لا بد من فصل الدين عن الدولة، وحصر الدين في دائرة النشاط الخاص ولا تتدخل فيه الدولة مطلقا، إلا لمقتضيات الأمن العام)، ومن داخل الجمعية احتج وليم دنيق على مسودة الدستور لأسباب شكلية وموضوعية وقال: (أن الدين خاص بعلاقة الفرد بربه مما يستدعي المطالبة بدستور علماني لأنه يتيح فرصاً

([١]) عبد اللطيف البوني، المصدر السابق، ص٣٩.

([٢]) روبرت او كولينز، المصدر السابق، ص١١٠.

([٣])محمد ابو القاسم حاج حمد، المصدر السابق، ص ٣١٢ ؛ رباح الصادق، المصدر السابق، ص٢٤١.

([٤]) منى حسين عبيد الشمالي، المصدر السابق، ص٢٣١.

متساوية للجميع، وأشار الى أن الدستور الإسلامي يفرق بين المواطنين)[١].وعلى الصعيد ذاته جرت مناقشات مطولة، انتهت برفض الدستور الاسلامي والعلماني[٢]، وفي شباط ١٩٦٨، قامت الحكومة الازهري بخرق الدستور وذلك بحل الجمعية التأسيسية، فعلق موضوع الدستور حتى انتخابات تأسيسية جديدة[٣]، وقد عارض الصادق بشدة حل الجمعية قبل فراغها من مهمتها[٤]، ونتيجة لاستمرار الصراع حول مسالة الدستور فقد رأت الجمعية التأسيسية الجديدة تشكيل لجنة للعمل على مراجعة مواد الدستور وتم الاتفاق على أن يكون هذا الدستور مستمد من مبادئ الشريعة الإسلامية[٥]. وبذلك اتجهت الاحزاب الحاكمة ليس فقط إلى تجاهل مطالب الجنوب والأقاليم الأخرى في مشروع الدستور، بل كرست بعض من نصوصه للمركزية، كالمادة الثانية التي تضمنت (جمهورية السودان دولة موحدة ذات سيادة على جميع الأقاليم الواقعة داخل حدودها الدولية) ودونما أدنى إشارة للامركزية أو الحكم الإقليمي[٦]. وعلى أثر ما تقدم، غادر الجنوبيين لجنة كتابة الدستور في كانون الاول ١٩٦٨، لأن الدستور المقترح في يهم (يفرق بين المواطنين على أساس الدين والعنصر وأنه ليس مقبولا للجنوب)[٧]، وبذلك فشلت محاولة كتابة الدستور دائم للبلاد[٨].

---

(١) ابراهيم محمد ادم، المصدر السابق، ص٣٥.

(٢) روبرت اوكولينز، المصدر السابق، ص١١٠.

(٣) رشا عوض، المصدر السابق، ص٢٣ ؛ عبد اللطيف البوني، المصدر السابق، ص٦٠.

(٤) رباح الصادق، المصدر السابق، ص٢٣٧.

(٥) منى حسين عبيد الشمالي، المصدر السابق، ص٢٣١.

(٦) رشا عوض، المصدر السابق، ص٢٣.

(٧) توفيق المديني، المصدر السابق، ص٣٦.

(٨) عبد اللطيف البوني، المصدر السابق، ص٦٤.

-مشكلة الجنوب.

بدأت حكومة الصادق بالعمل على احتواء أزمة الجنوب وإيجاد الحلول المناسبة لها بعد أن تسلمت الوزارة البيان الختامي للجنة الاثني عشر في حزيران ١٩٦٦، حيث تضمنت أمرين الأول هل يشكل الجنوب إقليما واحداً أم ثلاث أقاليم، وكيف يختار رئيس الحكومة الإقليمية إذ عقد مؤتمر لجان أمن المديريات الثلاث في الخرطوم في اب ١٩٦٦ لحل مسألة الجنوب[١]، ودعا الصادق إلى تنشيط عمل اللجنة الاثني عشر من خلال عقد مؤتمر جميع الأحزاب السياسية لتخطي الخلاف حول الحل الدستوري والإداري ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها، إذ ابتدأ هذا المؤتمر في ١٨ تشرين الأول ١٩٦٦، برئاسة الصادق، وتم فيه اختيار (محمد صالح الشنقيطي)[٢]، رئيسا للمؤتمر[٣]، وأتفق على أن الأقاليم الجنوبية لها الحق في تحديد رئيس (الحكومة الاقليمية) وعبر الانتخاب[٤]، وقد مثل المؤتمر (١٥) حزباً، وما لبثت وانسحب منه جبهة الميثاق الإسلامي والحزب الاشتراكي

---

(١) خالد منصور، المصدر السابق، ص٣٠١.

(٢) محمد صالح الشنقيطي: (١٨٩٨ ـ ١٩٦٦) ولد في ام درمان ودرس فيها وقد كان له دورا كبيرا في تأسيس نادي الخريجين عام ١٩٣٨ وقد اصبح رئيسا لمجلس النواب عام ١٩٥٧ وكان اقرب للتيار الاستقلالي ولكن لم ينظم للاحد من احزاب ذلك التيار، توفي اواخر عام ١٩٦٦. للمزيد ينظر: ابتسام محمود جواد العكيلي، الحياة الديمقراطية في السودان ١٩٥٣ – ١٩٦٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد ٢٠٠٣، ص٤١.

(٣) مدثر عبد الرحيم الطيب، مشكلة جنوب السودان طبيعتها وتطورها واثر السياسة البريطانية في تكوينها، ط١، الدار السودانية، الخرطوم ١٩٧٠، ص٢٠٠ ؛ بهاء الدين مكاوي محمد قبلي، المصدر السابق، ص٢١٠.

(٤) رياح الصادق، المصدر السابق، ص٢٠٩.

والحزب الجمهوري، وقاطعه حزب الشعب الديمقراطي، على الرغم من مشاركة الأحزاب في بادئ الأمر، إلا أنها عادت وانسحبت من المؤتمر، وذلك لأنها وجدت في توصيات لجنة الاثني عشر والتي تنص على الإدارة اللامركزية، ان هذه التوصيات تدعو إلى تفتيت البلاد، ولا تحافظ على وحدته[١]. بينما كان الصادق يرى أن اللجنة تعتبر هي الإنجاز الوحيد خلال المرحلة كلها إذ كان الصادق يسعى لحل مشكلة جنوب السودان سياسياً لا عسكرياً[٢].

-محاولة انقلاب عام ١٩٦٦.

في ٢٨ كانون الأول ١٩٦٦، جرت محاولة انقلاب فاشلة ضد حكومة الصادق ، أعدَّ لها الملازم (خالد حسين الكد)[٣]، ابن أخت عبد الخالق محجوب، حيث أستغل تدريبه للجنود في بداية التحاقهم بالخدمة، وبدا يتحدث مع الرقباء، ووصلت المعلومات إلى رئيس الوزراء الذي كلف القوات المسلحة بمتابعة الأمر[٤]، وكان من الأعضاء الذين انظموا إلى المخطط مع الكد جعفر محمد نميري[٥]، والرائد هاشم العطا[١]، والرشيد نور الدين، الرائد

([١]) مدثر عبد الرحيم الطيب، المصدر السابق، ص٢٠٨ ؛ رباح الصادق، المصدر السابق، ص٢١٠.

([٢]) بهاء الدين مكاوي محمد قبلي، المصدر السابق، ص٢٠٩.

([٣]) خالد حسين الكد :ضابط سابق في القوات المسلحة السودانية قام بمحاولة انقلابية عام ١٩٦٦ واشترك في الانقلاب المايوي ١٩٦٩ ضمن كادر الحزب الشيوعي المؤيد للانقلاب . رباح الصادق المصدر السابق، ص٣٠٣.

([٤]) محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، المصدر السابق، ص ٣٦٥.

([٥]) جعفر محمد النميري: ولد عام ١٩٣٠ في قرية ود نميري السودانية الواقعة في مدينة دنقلا شمال السودان. انهى دراسته الثانوية ثم دخل الكلية الحربية وتخرج برتبة ملازم ثان عام ١٩٥٢، اشترك في دورة في مدرسة التدريب العسكري المقامة في مصر عام ١٩٥٤، ثم شارك بدورة اخرى في مصر عام ١٩٥٦، والتقى خلالها بجمال عبد الناصر واعجب بشخصيته وكان من المشاركين في الانتفاضة الشعبية ضد نظام ابراهيم عبود عام ١٩٦٤. سافر

الرشيد ابو شامة والرائد بابكر عبد الرحيم، الرائد مصطفى عبادي وعلي التوم[٢]، إذ أصدر الصادق بياناً في صباح يوم ٢٩ كانون الأول ١٩٦٦، جاء فيه (لقد أستطاع بعض المخربين أن يجدوا سبيلهم إلى بعض القوات المسلحة فحاولوا القيام بمؤامرة للقضاء على النظام الديمقراطي، وأن تحركات الانقلابين كانت مرصودة من قبل رئاسة القوات وسلطات الأمن التي كانت تراقب الأمور بوعي ودقة واستطاعت اتخاذ التدابير اللازمة للإحباط المحاولة الانقلابية هذه وإلقاء القبض على قائدها دون خسائر، ووجه الصادق من خلال بيانه هذا، الاتهام إلى الشيوعيين بأنهم هم الذين دبروا الانقلاب بعد استغلالهم، على حد قوله، سماحة ولين الحكومة اتجاههم للتآمر على الديمقراطية، وفي ختام بيانه أكد بأن الأمر قد حسم وإن الحكومة قد سيطرت على الموقف سيطرة تامة)[٣].

ومن الجدير بالذكر أن السلطات الأمنية كانت تراقب خيوط المؤامرة قبل التنفيذ، لذا سارعت تلك السلطات على القاء القبض على الانقلابين من الضباط، وأيضاً على أربعمائة

الى الولايات المتحدة عام ١٩٦٤، للدراسة ضمن كلية الاركان في فورث ليفن ورث وعاد ١٩٦٦، قاد مع مجموعة من الضباط الاحرار انقلابا عسكريا واستولى على السلطة في ٢٥ ايار ١٩٦٩. للمزيد ينظر: سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص ٢٢٠؛ محمد ابو القاسم حاج حمد،ج٢، المصدر السابق، ص٣٥٤.

(١) هاشم العطا (١٩٣٦-١٩٧١): عسكري وسياسي سوداني، ولد في ام درمان تخرج من الكلية الحربية ١٩٥٩، عرف بتحصيله ثقافة عالية وعشقة للقراءة لا سيما في تاريخ السودان، شارك في حصار القصر الجمهوري عندما اندلعت احداث تشرين الاول الشعبية في ١٩٦٤، من مؤسسين تنظيم الضباط الاحرار الذي قام بحركة ٢٥ ايار ١٩٦٩، وكان يعمل مساعدا للملحق العسكري السوداني في المانيا الغربية استدعي لينظم الى مجلس قيادة الثورة كان برتبة رائد، تولى في تموز ١٩٧٠، منصب مساعد رئيس الوزراء للقطاع الزراعي ووزيرا للثروة الحيوانية . للمزيد ينظر : فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج١، المصدر السابق، ص١٠٥٥.

(٢) رباح الصادق، المصدر السابق، ص٢٩١ ؛ محمد عمر بشير، المصدر السابق، ص٢٩١.

(٣) ذاكر محي الدين عبد الله، المصدر السابق، ص ١٤٤.

من المدنيين على رأسهم عبد الخالق محجوب، والشفيع أحمد الشيخ والنواب الذين طردوا من المجلس النيابي وهم من الحزب الشيوعي أيضا، وقد وجدت أسلحة في منزل معاوية سورج أمين سر الحزب الشيوعي، بعدها تم تقديم الكد وعدد من المشاركين معه إلى المحكمة التي حكمت عليهم بمدد مختلفة[١].

من جانب أخر، نفى الشيوعيون صلتهم بالمحاولة الانقلابية وبقائدها واعتبروها محاولة مدبرة ضدهم من قبل خصومهم لإحراج موقفهم أمام الشعب السوداني، كما عدَّوها محاولة غطاء ومبرراً لاعتقال قادة الحزب وتحجيم نشاطهم[٢]، وأنها وسيلة مناسبة للعناصر التقليدية للانتقام من العناصر التقدمية المتنامية القوة داخل المؤسسة العسكرية، وعلى الصعيد ذاته قامت الحكومة بابتعاد العديد من الضباط ممن ورد اسمهم في المحاولة الانقلابية ومن الذين ارتبطوا بها، حيث جرى نقل العديد منهم إلى مناطق مختلفة من شرق وغرب وجنوب السودان، كما نقل فاروق عثمان حمد الله الى جوبا، وذلك من اجل ابعادهم عن العاصمة[٣].

-أثر العلاقات الإقليمية على وزارة الصادق المهدي.

تركت مسألة جنوب السودان والمشاكل التي أفرزتها أثراً واضحاً في سياسة السودان الخارجية اتجاه دول الجوار، فكانت بعض الدول الأفريقية طرفاً مباشراً في هذه الحرب منذ اندلاعها في حرب انيانيا أبان الحكم العسكري الأول، فقد فر عدد كبير من اللاجئين

---

(١) ذاكر محي الدين عبد الله، المصدر السابق، ص ١٤٥.

(٢) احمد حمروش، المصدر السابق، ١٦٤.

(٣) يونان لبيب زرق، الثورة والصراع الحزبي في السودان ١٩٦٤ – ١٩٦٩، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨ تشرين الاول ١٩٦٩، ص٨٣؛ احمد حمروس، المصدر السابق، ص١٦٤.

الجنوبيين إلى دول الجوار خاصة (إثيوبيا وكينيا والكونغو) وأداروا التمرد منها، كما حصلوا على المساعدات المادية والأسلحة من تلك الدول[1]، وحرصت الاطراف الخارجية وفي مقدمتها إسرائيل على ديمومة الأزمات التي نشأت، من خلال تقديم الخدمات للاجئين الذين تدافعوا عبر الحدود إلى أثيوبيا في مرحلة الستينات، وبدأت إسرائيل بدعم قوات الانيانيا وتدريبها [2].

اثيوبيا.

كان لإثيوبيا دوراً كبيراً في دعم المتمردين في جنوب السودان مما أثر ذلك سلباً على العلاقات السودانية الأثيوبية، وقد كان لها أسبابها في دعم المتمردين وأولها مشاكل الحدود مع السودان، إذ لم تعترف أثيوبيا بالاتفاقية المبرمة بين بريطانيا وبينها عام ١٩٠٢، ودعوتها لإعادة تنظيم الحدود إضافة إلى مشاكل اللاجئين الإرتيريين واتهام اثيوبيا للسودان بإيواء الثوار الإرتيريين ومساعدتهم[3].

وحيال هذا الوضع قامت أثيوبيا بمساعدة المتمردين في الجنوب وباختلاق المشاكل على الحدود بين البلدين، وبعد انتفاضة ١٩٦٤ غيرت السودان سياستها الخارجية تغيرا حيث ترتب عليها وقوفها إلى جانب الحركات الثورية في الدول الأفريقية المجاورة، إذ بدأت الخلافات الحدودية بعد عام ١٩٦٥ فكل طرف يتهم الاخر بدعم الحركات الانفصالية ، فأتهمت اثيوبيا ان السودان تدعم الحركات الارتيرية الانفصالية وأتهم السودان الجانب

([1]) الصادق المهدي، ميزان المصير الوطني في السودان، ام درمان، ٢٠١٠ ، ص٦٤.

([2]) حدادي ايمان، اشكالية انفصال جنوب السودان واثرها على دول المحور الافريقي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرياح . ورقله، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،٢٠١٤ . ٢٠١٥، ص٢١.

([3]) البخاري عبد الله الجعلي، نزاع الحدود بين السودان واثيوبيا، دار العلم، الكويت، ١٩٨٠، ص٩٢.

الاثيوبي بإيواء المعارضين وإقامة معسكرات تدريبيه لهم، وهذا ما عمق الخلافات بصورة واضحة بين البلدين حيث اتخذت جميع الأحزاب والنقابات موقفاً ايجابياً من الحركة الإرتيرية والتي وجدت التأييد المادي واتخذت من الأراضي السودانية منطلقا لنشاطاتها[١].

وبعد إجراء انتخابات عام٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٥ في السودان وتشكيل حكومة ائتلافية بين حزب الأمة والاتحاد الوطني، إذ عمل رئيس الوزراء محمد أحمد محجوب، زيارة إلى شرق أفريقيا (إثيوبيا وأوغندا وكينيا)[٢]، حيث أبرم اتفاقية مع اثيوبيا في ٢٨ تموز ١٩٦٥ تضمنت (أن لا يقوم أي من الطرفين أو أي من رعاياها أو أي دولة أجنبية أو أي شخص أو تنظيم قائم في البلدين بأي نوع من الأنشطة الضارة أو التي تهدف للإضرار بالمصالح الوطنية للطرف الآخر)[٣]، كما تضمنت الاتفاقية على تكوين لجان وزارية مشتركة لتكون مشرفة على تنفيذ ما اتفقا عليه ومعالجة المشكلات[٤].

وعلى أثر مجيء حكومة الصادق في ٢٧ تموز ١٩٦٦ بدأت سعيها نحو تعديل السياسة الخارجية لتصبح أكثر اعتدالا وتوافقاً مع الخط العام للحزبين الحاكمين، فأجريت في هذا الصدد اتصالات بالدول الأفريقية المجاورة بعد ثلاثة أشهر من تولي الصادق

---

(١) امال محمد بابكر، تطور العلاقات السياسية السودانية الاثيوبية ١٩٥٦ـ١٩٨٥، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الآداب، الخرطوم ٢٠١٥، ص١٠٤.

(٢) منى حسين عبيد، العلاقات السودانية الاثيوبية ١٩٥٤ – ٢٠٠٣، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد ٢٢ (٢) ٢٠١١، ص٢؛ تغريد رامز هاشم العذاري، الحدود السياسية بين السودان ودولة جنوب السودان، مجلة العلوم الانسانية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الرابع لكلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل كلية التربية الاساسية، (د. ن)، ص١٩٦.

(٣) الصادق المهدي، ميزان المصير الوطني في السودان، المصدر السابق، ص٦٤.

(٤) امال محمد بابكر، المصدر السابق، ص١٠٤.

وزارته، وعلى اثر ذلك قام بزيارة كل من (أثيوبيا- كينيا- تنزانيا) وانتهز حينها فرصة وجوده في أثيوبيا ليعلن التحول الكبير في سياسته الجديدة، إذ أعلن أن حكومته تؤيد الوحدة الأثيوبية مبتعدا بذلك عن موقف حكومة تشرين الأول المؤيدة لانفصال إريتريا[١]، وقد تواصل عمل اللجان المشتركة وأصدرت بيان في كانون الثاني ١٩٦٧ اتفق فيه الطرفان على أن لا تستغل أراضي الدولتين كمناطق لإعمال التخريب ضد الدولة الأخرى، كما نوقشت في ٢٣ــ ٢٦ شباط ١٩٦٧ العلاقات السودانية الاثيوبية وأكد الطرفان التزامهما بالاتفاقيات الدولية، وعلى الرغم من أن الاتفاقيات التي عقدت، إلا أن الهاجس الأمني كان المسيطر على العلاقات بين البلدين في تلك الحقبة، وفشلها في إيجاد حل سلمي لمشكلة الجنوب السوداني وإرتيريا[٢]، حيث دلت التقارير الرسمية على أن الانيانيا ضلت تستلم الأسلحة والمعونات الاخرى عبر الدول المجاورة [٣].

كينيا.

تعتبر نيروبي العاصمة الكينية إحدى المدن الرئيسية التي استعملها الثوار الجنوبيين كمنطلق لرحلاتهم الخارجية إلى أوربا وأميركا الشمالية لتوعية العالم بقضيتهم، إذ لم تظهر الحكومة الكينية أي اهتمام خاص ومباشر بقضية الجنوب، كما لم ترد تقارير تدل على أن الحكومة الكينية ساعدت الثوار الجنوبيين مباشرة عسكريا ولا حتى سياسيا في الستينات من

---

(١) سلمى عبد الله علي الفكي، تاريخ منظمة الوحدة الافريقية ودور السودان فيها ١٩٦٣- ٢٠٠١، رسالة ماجستير غير منشورة، الادب في التاريخ، جامعة الخرطوم، ٢٠١١، ص٦٧؛ منى حسين عبيد، العلاقات السودانية الأثيوبية، المصدر السابق، ص٣.

(٢) البخاري عبد الله الجعلي، المصدر السابق، ص ٩٥.

(٣) الصادق المهدي، ميزان المصير الوطني في السودان، المصدر السابق، ص ٦٤.

القرن العشرين، وربما يعود ذلك إلى تردد الرئيس الكيني جوموكينيانا(jomokiniana)، على فرض أن ثورة الجنوب ومنذ انطلاقها كانت انفصالية، ومن جانب آخر هو أن الحكومة الكينية كانت تنادي بوحدة الأراضي الأفريقية[١]، لذا كانت زيارة الصادق إلى كينيا وتنزانيا، الغرض الأساسي منها هو شرح سياسة الحكومة حيال مشكلة الحرب في الجنوب وكسب تأييد الدولتين، لذلك بذلت جهوداً كبيرة لإعادة العلاقات مع الدول الأفريقية[٢]، حيث تعتبر منطقة كينيا وتنزانيا من المناطق التي لا تستقبل اللاجئين ولا تصدرهم[٣].

تشاد.

العلاقات السودانية مع تشاد، كانت متوترة على أثر لجوء أعداد كبيرة من معارضي حكومة فرنسوا تومبلباي (Francois Tumbleay)[٤]، إلى الأراضي السودانية وقد اختارت الأراضي السودانية لانطلاق ثورتها على اعتبار إن السودان في ضل انتفاضة تشرين الأول كان بلدا ديمقراطيا حر ليس فيه قواعد اجنبية ويمكن التحرك فيه بسهولة، هذا بالإضافة إلى طبيعة الحدود الطويلة الممتدة بين البلدين والتي لا توجد موانع طبيعية تعوق التدخل والتحرك، فضلاً عن أن البلدين يجمعهما معا عوامل اللغة والدين والثقافة ووجود

---

(١) جون قاي نوت يوه، جنوب السودان افاق وتحديات، الاهلية للنشر والتوزيع، الاردن، عمان ٢٠٠٠، ص ١٩٩.

(٢) سلمى عبد الله علي الفكي، المصدر السابق، ص ٦٤.

(٣) تغريد رامز هاشم الغراي، المصدر السابق، ص ١٩٧.

(٤) فرنسوا تومبلباي ١٩١٨ . ١٩٧٥: ولد في جنوب تشاد وهو مسيحي ينتمي الى قبيلة سارا كان معلما وناشطا اتحاد عمالي ويعتبر اول رئيس لتشاد بعد الاستقلال عن فرنسا اتسمت فترة حكمه في الستينات وبداية السبعينات بالاضطرابات السياسية بعد اغتياله سنة ١٩٧٥ دخلت تشاد في حرب اهلية. للمزيد ينظر: https//ar.wikipedia/orj

جالية تشاديه كثيرة في السودان[١]، كما أن الحكومة السودانية قد قدمت مساعدات كبيرة للاجئين التشادين وعلى أثر ذلك أبدت حكومة تومبلباي انزعاجاً شديداً لموافقة حكومة تشرين الأول بفتح مكتب لحركة المقاومة الشادية في الخرطوم، حيث جاء رد فعل تومبلباي في خطاب له في حزيران ١٩٦٥، أتهم فيه الحكومة السودانية بتأييد العناصر المناوئة لحكومته مهدداً بأن ذلك سيؤدي لإضرار بمصالح المواطنين السودانيين في تشاد، كما أنه سينظر في أمر تقديم الدعم للإنيانيا، مما أدى إلى تدهور الأوضاع بين البلدين، حيث قامت حكومة تشاد بإغلاق حدودها مع السودان وحضر تحركات المواطنين السودانيين داخل تشاد[٢].

ومع تولي الصادق لحكومته، واصلت تلك الحكومة دعمها لتلك الحركات معنوياً ومادياً ومنحتها تسهيلات بلا حدود من داخل الأراضي السودانية لمهاجمة نقاط الحدود التابعة للحكومة الشادية، وبشكل حرب عصابات ثم التراجع بعد إداء المهمة إلى الأراضي السودانية، ولكن حدث انفراج محدود في العلاقات السودانية التشادية عام ١٩٦٨، حيث أوقفت الحكومة السودانية تأييدها للثوار على أثر تسوية المشكلة بوساطة ناجحة من رئيس جمهورية النيجر (هاماني ديوري) (Diori Hamani)[٣].

---

(١) كمال محمد عبيد ، العلاقات السودانية التيشادية واثرها في نشر الثقافة العربية الاسلامية ، مركز البحوث والدراسات الافريقية ، الخرطوم، ٢٠٠١، ص١٥٧؛ هاني محمد ابراهيم المكي، العلاقات السودانية التيشادية ١٩٥٦. ١٩٨٩، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الآداب، قسم التاريخ، ٢٠١٨، ص٧٧.

(٢) سلمى عبد الله علي الفكي، المصدر السابق، ص٦٤.

(٣) الفاتح عبد الله عبد السلام ، العلاقات السودانية الشادية المعاصرة ، السياسة الدولية، مجلة الاهرام ، العدد ١٠٨، ١٩٩٢، ص٢٢٤.

الكونغو.

يرجع تاريخ العلاقات السياسية بين جنوب السودان والكونغو إلى أوائل الستينات من القرن العشرين عندما كانت (كنشاسا) إحدى أهم المدن التي احتضنت الثورة الجنوبية، كما تميزت الكونغو بكونها إحدى المصادر المهمة لتسليح الثورة في الجنوب واستمرت في دعمها حتى عام ١٩٦٥، عند مجيء حكومة مابوتو (Maputow) لم يكن متحمسا لدعم الثوار في الجنوب خوفاً من أن تقوم الحكومة السودانية بالمثل في مساعدة المعارضين لحكومته، لهذا أوقفت حكومة الصادق في تشرين الثاني ١٩٦٦، تأييدها ودعمها للثوار (السيمبا) وأغلقت مكتبهم بالخرطوم بالإضافة إلى حضرها أي نشاط ضد الحكومة الشرعية في الكونغو مما ساعد كثيرا في تلطيف الاجواء معها بعد أن اضطربت كثيرا في عهد حكومة تشرين الأول التي قدمت مساعداتها للثوار مما دفع بحكومة تشومبي لفتح المعسكرات للانيانيا وتجنيد المرتزقة الاوربيون والتعاون مع (اسرائيل) لزعزعة الاوضاع في السودان[١].

أوغندا.

اما بالنسبة إلى الدور الأوغندي في دعم الانيانيا فقد توقف بعد انتفاضة تشرين الاول ١٩٦٤، ووافقت على التعاون بين البلدين لدرجة القيام بأعمال مشتركة بين قواتهما في مواجهة المتمردين وابعاد اللاجئين الجنوبيين من الحدود بين البلدين وأنذر القادة السياسيون الجنوبيون بعدم ممارسة أي نشاط عدائي ضد السودان، استمرت العلاقات جيدة في عهد

---

(١) سلمى عبد الله علي الفكي، المصدر السابق، ص٦٦.

حكومة ملتون ابوتي[١]، ومن جانب آخر فقد حضر الصادق المهدي مع الازهري عام ١٩٦٦ اجتماع قمة أفريقي في كنشاسا وقدما شكرهما لحكومة ابوتي على تعاونها في مجال التعاون حفظ أمن السودان واحتواء التمرد [٢]. حيث كان لدى الحكومة الاوغندية مخاوف من تأييد ومساعدة حركة الانيانيا الجنوبية، وذلك قد يؤدي الى قيام الخرطوم بتأييد ومساعدة الحركات المناوئة لها[٣]. إلا أن هذا التعاون توقف عام ١٩٦٨، بعد أن شكت السلطات السودانية من عدم تعاون أوغندا، خاصة بعد أن استجابت الأخيرة لنشاط الجماعات التبشيرية وبعض الضباط المتعاطفين مع متمردي الجنوب[٤]. وهكذا نجد أن علاقات السودان بالدول الاقليمية ترجع الحدود الجنوبية للسودان والتي أثرت بشكل كبير على علاقات السودان مع تلك الدول بسبب دعم الدول لحركات وثورات جنوب السودان.

اما بالنسبة للدور البريطاني في الستينات، فيكن يمكن القول بأنه اقتصر على متابعة الموقف في جنوب السودان دون التدخل المباشر به، إذ رفض طلب قيادات في حركة انيانيا بالحصول على دعم سياسي ومادي من بريطانيا، وبسبب تنامي علاقاتها الأفريقية فضلت الأخيرة دفع الاطراف للتوصل الى حل فيدرالي مقابل دفع مخاطر تكوين دولة انفصالية في الجنوب[٥].

---

(١) تغريد رامز هاشم، المصدر السابق، ص١٩٧.

(٢) رباح الصادق، المصدر السابق، ص ٢٤٧.

(٣) جون قاي نوت يوة، المصدر السابق، ص ١٧٤.

(٤) الصادق المهدي، ميزان المصير الوطني في السودان، المصدر السابق، ص ٦٥؛ رغد رامز هاشم، المصدر السابق، ص١٩٧.

(٥) اماني الطويل، العلاقات المصرية – السودانية، جذور المشكلات وتحديات المصالح، قراءة وثائقية، المركز العربي للبحاث ودراسة السياسات، بيروت ١٩١٢، ص٢٦٦.

-موقف وزارة الصادق المهدي من العدوان (الاسرائيلي) على مصر ١٩٦٧.

تعد الحرب العربية ــ الاسرائيلية في حزيران ١٩٦٧، من أهم القضايا السياسة الخارجية على الساحة العربية بشكل عام، والسودان بشكل خاص، فالسودان كانت كغيرها من الدول العربية، المساندة للقضية العربية، لذا عندما اندلعت الحرب العربية ـ الاسرائيلية في حزيران ١٩٦٧ اعلنت حكومة الصادق المهدي عن استعدادها للمشاركة في الحرب وأرسال قوة عسكرية من الجيش السوداني [١]، لتقف مع القوات المصرية والتعهد بتلبية جميع احتياجات مصر وإعلان حالة الطوارئ والتعبئة العامة[٢]، كما أعلنت عن إغلاق أجواء وموانئ السودان في وجه الطائرات الأميركية والبريطانية وسفنها في أعقاب اتهامات عبد الناصر لهما بالضلوع في مساعدة (إسرائيل)، كما أعلنت بأنها سوف تقوم بقطع العلاقات معها ومع أي بلد يساعد (إسرائيل)، ومنذ اللحظات الأولى للعدوان خرج الشعب السوداني في مظاهرات كبيرة تندد بالعدوان الإسرائيلي والتأهب لحمل السلاح وخوض معركة المصير العربي ضد عصابات إسرائيل، وقدم الشعب السوداني وقواه السياسية دعما غير محدود لمصر حتى شمل الفصائل السياسية المعادية لمصر مثل نواب (جبهة الميثاق) الذين أعلنوا داخل البرلمان تجميد خلافاتهم[٣].

---

(١) حنان الشيخ محمد علي، العلاقات السودانية – المصرية ١٩٥٦– ١٩٨٥، رسالة ماجستير غير منشورة، الآدب في التاريخ، جامعة الخرطوم، ٢٠١٥، ص٤٥.

(٢) عثمان عبد الحليم عثمان، فصول في تاريخ العلاقات السودانية المصرية ١٨٢١– ١٩٩٩، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، ٢٠٠٤، ص٩٢.

(٣) كان الخلاف بين مصر وجبهة الميثاق الاسلامي السوداني على اثر حدوث أزمة في مصر بين عبد الناصر والاخوان المسلمين حيث قاد الاخوان حملة اعلامية ضد مصر وعلى اثرها اتهمت مصر جبهة الميثاق الاسلامي السوداني بأنه يمد الاخوان المسلمين بالمال والسلاح. للمزيد ينظر: اماني الطويل، المصدر السابق، ص١٨٩.

مع مصر دعما لها في ظروف الحرب[1]، ومن جانبه حث الصادق المهدي حزب الأمة والأنصار على انتهاج سياسة قومية وأفريقية متناقضة مع أهداف وسياسات حزبه السابقة الموالية للغرب، وأكد أيضاً على ضرورة اتجاه السودان نحو تدعيم علاقاته مع البلدان العربية وقيامه بواجباته القومية الكاملة اتجاهها، وحاول أيضا الربط بين الكفاح العربي وكفاح القوى الثورية الأفريقية، وأعلن في ٢٥ تموز ١٩٦٧، صداقة العرب مع الغرب مستحيلة، لاسيما بعد مساعداتهم العسكرية وتأييدهم السياسي للكيان الصهيوني، كما أشار إلى أن السودان لا يمكنه أن يدير ظهره للدول الأفريقية وخاصة تلك الدول التي ساندت القضية العربية، سيما وأن السودان يمثل الجسر الرئيسي الذي يربط البلدان العربية بالدول الافريقية[2].

لم تكتف الحكومة السودانية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الدول التي قدمت مساعدة (لإسرائيل)، إذ قررت في ١٣ حزيران مقاطعة جميع السلع الأمريكية والبريطانية ومنع استيرادها، وقررت ايضا إيقاف جميع التعاملات التجارية من استيراد وتصدير مع الحكومة الامريكية والبريطانية، ولم ينته الأمر عند هذا الحد، بل أمر إسماعيل الأزهري رئيس مجلس السيادة بسحب جميع الأموال السودانية الموجودة في بنوك الدول التي تواطأت وساندت العدوان الاسرائيلي على الدول العربية[3]، وفي آب ١٩٦٧، استضاف السودان مؤتمر القمة العربي الرابع بالخرطوم الذي عرف (باللاءات الثلاث، لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف بإسرائيل) وقد أكد المؤتمر على وحدة الصف العربي والدور الجماعي وضرورة

([1]) سعدون شاكر محمود، العلاقات العراقية السودانية ١٩٥٨- ١٩٧٢، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، قسم التاريخ، ٢٠١٧، ص١٠٤،١٠٦.

([2]) ذاكر محي الدين عبد الله، المصدر السابق، ص١٦٩.

([3]) سعدون شاكر محمود، المصدر السابق، ص١٠٥.

تصفية جميع الخلافات، وقد ترتب على ذلك قطع السودان علاقته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا بسبب مواقفها المؤيدة لإسرائيل، وشرع السودان تحسين علاقاته مع الاتحاد السوفيتي المؤيد للعرب[1].

-مشكلة اليمن[2]

كان الصادق مهتما بالقضايا الإقليمية والعربية ومتابع للإحداث، ففي ٢٥ اب ١٩٦٥، أرسل خطاباً إلى الملك فيصل بن عبد العزيز وإلى جمال عبد الناصر محاولة منه لحل الأزمة اليمنية وقد تضمن الخطاب على (أن تعلن الأطراف المختلفة تصميمها على وقف القتال وتحقيق السلام والعفو العام وعزمها على الاتفاق الشامل الكامل الذي يخرج الأمة العربية من الفتنة ويفتح لليمن باب النمو والتقدم وكذلك قيام لجنة محايدة من

([1]) فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن حمد ، المصدر السابق، ص٤٩؛ عثمان عبد الحليم عثمان، المصدر السابق، ص ٩٢؛ عبد القادر اسماعيل، المصدر السابق، ص٤٤.

([2]) على اثر اشتداد المعارضة في اليمن على نظام الحكم الملكي للإمام احمد حيث كانت تتلقى المعارضة (الجمهوريين) الدعم من مصر وشخصية جمال عبد الناصر، ومع وفاة الإمام أحمد في ١٩ ايلول ١٩٦٢، وتولي ابنة محمد البدر(١٩٢٢. ١٩٩٦)، الذي يعد اخر امام حكم اليمن من اسرة حميد الدين، استغلت الجبهة المعارضة هذه فرصة من أجل إعلان الثورة ضد نظام الحكم في ٢٧ ايلول ١٩٦٢، وعلى أثرها هرب الإمام محمد البدر إلى المملكة العربية السعودية طلبا للدعم والمساعدة من أجل استعادة السلطة، حينها عملت مصر على تقديم المساعدات العسكرية للجمهورين وذلك بإرسال عدد من القوات المصرية إلى اليمن لتدريب وإسناد الثورة، إذ بدأ الإنزال المصري في اليمن في ٥ تشرين الاول ١٩٦٢، بالمقابل ردت المملكة العربية السعودية على دعم وإسناد سلطة الإمام محمد البدر من أجل استعادة سلطته الشرعية وبذلك أصبحت أرض اليمن منطقة للصراع بين مصر والسعودية، اذ ساءت العلاقات بين الجانبين ووصلت إلى قطع الرياض العلاقات الدبلوماسية مع مصر. للمزيد ينظر: سعيد محمد باديب، الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي ١٩٦٢- ١٩٧٠، مركز الدراسات الايرانية والعربية، ط١، لندن ١٩٩٠، ص٣٠؛ احمد نعمة عبد الله الشجيري، المصدر السابق، ص١٥٠.

مواطني الدول العربية من السودان والجزائر والكويت والمغرب العربي وتمثل هذه اللجنة الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، كما تضمن الخطاب أن تتولى الجبهة مهمة جلاء القوات غير اليمنية من الأراضي اليمنية إضافة إلى أن يعلن مولد اليمن كدولة عربية عصرية وإجراء استفتاء عام حول مستقبل اليمن فأما ان تكون ملكية دستورية، أم جمهورية دستورية وفي مدة اقصاها ٦ اشهر)[١]، وقد استمرت جهود الصادق في محاولة إيجاد صيغة لتسوية المشاكل بينهما حتى بعد تولية الوزارة عام ١٩٦٦، حيث بذل جهود كبيرة للوساطة بين الدولتين، إلا أن المحاولات لم تكلل بالنجاح، على الرغم من أن تعامل جمال عبد الناصر معها كان على نحو جاد[٢].

لم تتوقف جهود الحكومة السودانية في محاولة إيجاد حل ففي مطلع كانون الأول ١٩٦٦، زار إسماعيل الأزهري المملكة العربية السعودية ومن خلال الزيارة عرض استعداد بلاده للتوسط في نزاع اليمن القائم، ومما شجعه على ذلك الدور الإيجابي من جانب الملك فيصل[٣]، إلا أن استمرار التصعيد بين القوات اليمنية وجمال عبد الناصر الذي واصل دعمة وتأكيد وقوف مصر إلى جانب اليمن ودعم ثورتها، إلا أن تغير الاحداث الدولية على أثر نكسة حزيران ١٩٦٧، حدث تغير حيث قاد الأطراف إلى دخول مفاوضات من أجل حل الخلافات والتوجه لإزالة العدوان، لذلك جاءت مبادرة الحكومة السودانية بقيادة محمد أحمد محجوب في الدعوة لعقد مؤتمر القمة العربية في الخرطوم، وعلى أثر انعقاد المؤتمر في ٢٩ اب ١٩٦٧ رتب محمد أحمد محجوب لقاءً بين الملك فيصل وجمال عبد الناصر

---

(١) رباح الصادق، المصدر السابق، ص٣٢١.

(٢) اماني الطويل، المصدر السابق، ص١٩١.

(٣) سعيد محمد باديب، المصدر السابق، ص١٣٥.

في منزله من أجل حل الخلافات والوصول إلى حل لمشكلة اليمن[١]، حيث أفضت المشاورات بهذا الشأن إلى تعين محمد أحمد محجوب (رئيسا للجنة الثلاثية العراق، المغرب، السودان)[٢]، التي قامت بدور لدى عبد الناصر للإفراج عن المعتقلين السياسيين اليمنيين الموجودين في القاهرة وتسوية المسألة اليمنية، ويمكن القول أن القمة العربية في الخرطوم كانت من المحطات المهمة في تاريخ العلاقات المصرية – السودانية، إذ أنها استجابت للتحدي المطروح على الأمة العربية بأداء قومي عربي في إعادة وحده الصف والتضامن، وأكد أهمية دور السودان العربي، إلا أن اللجنة لم تنجح في مهمتها حيث استمرت مصر في إمداد الثوار بالسلاح[٣]، ومع ذلك بقيت اللجنة في بذل جهودها السلمية دون تحقيق نتائج ايجابية للتقريب بين وجهات النظر المختلفة، إلا أنه في عام ١٩٧٠، تم التوصل الى السلام المنشود[٤].

تأسيساً على ما تقدم، يبدو أن حكومة الصادق المهدي قد واجهت تحديات عدة، وعلى وجه التحديد كان من أهمها مشكلة الجنوب وكتابة دستور دائم، ويبدو أن حكومته لم

---

(١)احمد نعمة عبد الله الشجيري، المصدر السابق، ص١٥٢.

(٢) اللجنة الثلاثية: شكلت هذه اللجنة على اثر انعقاد مؤتمر القمة العربي في الخرطوم ٢٩ اب١٩٦٧، بحضور كل من الملك فيصل والرئيس عبد الناصر، في اليوم التالي اقترح الرئيس عبد الناصر على محمد احمد محجوب ان يجتمع هو والملك فيصل في منزل محجوب لمناقشة خطة السلام الخاصة باليمن وبذلك شكلت هذه اللجنة من اجل الاشراف على سير الاتفاق وضمان الانسحاب المصري من ارض اليمن والعمل على تمكين اليمنيين من ادارة البلاد والمحافظة على سيادة اليمن واستقلاله والتي عدها محمد احمد محجوب اعظم انجازاته السياسية على المستوى العربي. للمزيد ينظر: سعيد محمد باديب، المصدر السابق، ص١٣٦،١٣٧

(٣) اماني الطويل، المصدر السابق، ص١٩٤ .

(٤) سعيد محمد باديب، المصدر السابق، ص١٣٨.

تدخر جهدا لحل تلك المشكلتين، لكن تعدد القوى النافذة في البلاد واختلاف توجهاتها وأهدافها هو من وقف عقبة أما تلك الحلول.

المبحث الثالث: العوامل الداخلية التي أدت إلى سقوط وزارة الصادق المهدي ١٥ أيار ١٩٦٧.

عملت حكومة الصادق المهدي في خطى واثقة لقيادة البلاد نحو حل الأزمة المالية والاقتصادية وحل مشكلة الجنوب بالاستناد للحوار والجدية في كتابة الدستور الدائم، فقد شرع الصادق في زيارة الأقاليم وكان يستقبل في كل مكان استقبالاً فخماً وبهتافات (الصادق أمل الأمة) وكانت إنجازات حكومته المستمرة مهددة للقوى السياسية الأخرى التي خشيت من أداء الصادق في أن يعري أدائها العاجز[١]، وعلى الرغم من أن قصر مدة تولية رئاسة الحكومة، فأن يعد أول سياسي سوداني ينجح في بناء جهاز سياسي كفء، حيث منح المناصب الوزارية لشباب مؤهلين، كما كان أول سياسي يملك أجندة وطنية تتجاوز التقاليد الطائفية[٢].

-الانشقاق داخل حزب الأمة (جناح الصادق المهدي . الهادي المهدي).

كان على الصادق المهدي أن يبذل جهوداً كبيرةً لمواجهة الجناح الثاني لحزب الأمة وزعيمه الهادي المهدي وخصمه القوي محمد أحمد المحجوب اللذان قادا صفوف المعارضة ضد حكومته داخل الجمعية التأسيسية[٣]، إذ إن البيان الذي أصدره الإمام الهادي في ٤ أيلول ١٩٦٦، كان له أثراً عميقاً داخل كيان الأنصار، فقد عدَّ البعض هذه توجيهات واضحة من الإمام لمواجهة الجناح الآخر بالقول الغليظ والطرد والبعد، وهذا ما اكده في

---

(١) رباح الصادق، المصدر السابق، ص٢٤٨.

(٢) روبرت او كولينز، المصدر السابق، ص١١٠.

(٣) ذاكر محي الدين عبد الله، المصدر السابق، ص١٤٨.

البيان حيث أشار إلى(أن هناك منشقين من حزب الأمة أرادوا أن يكونوا بمنعزلً عن رعايانا، وانه يتعين على كل عاقل أن يعرف منزلة الصدق والاذعان في صحبتنا ومودتنا الخالصة لله تعالى ابتغاء رضوانه)[١].

حاول الصادق المهدي احتواء ضغوطات عمه الهادي عن طريق إعلان في ٢٩ كانون الأول ١٩٦٦، عزمة إجراء تعديل وزاري في صفوف وزراء حزب الأمة، و بموجبه تم إدخال وزراء من الموالين لعمه[٢]، إلا أن الإمام الهادي كان مصراً على إخراج الصادق من الجمعية التأسيسية وأي منصب وزاري[٣].

كما ساهم تدهور العلاقة بين حزبي الائتلاف بسبب رفض رئيس الوزراء تعين عبد الماجد ابو حسبوا أحد أعضاء الحزب الوطني الاتحادي عضوا في الحكومة على الرغم من حرص إسماعيل الأزهري على ذلك[٤]، فضلا عن إبعاد وزير الحكومة المحلية الشريف حسين الهندي[٥]، أحد أعضاء الاتحاديين، إذ سبق إن شكاه الصادق إلى أسماعيل الأزهري

---

(١) رباح الصادق، المصدر السابق، ص٢٦٣.

(٢) ذاكر محي الدين عبد الله، المصدر السابق، ص ١٤٨.

(٣) عبد اللطيف البوني، المصدر السابق، ص٥٨.

(٤) اماني الطويل، المصدر السابق، ص١٩٢.

(٥) الشريف حسين الهندي: ولد في عام ١٩٢٤، وهو من أسرة عريقة تنتمي إلى طائفة الهندية وهي طائفة دينية مهمة في السودان، التحق عام ١٩٣٥، بمدرسة ود مدني، عمل في مجال الزراعة سافر إلى القاهرة ١٩٤٦، كان كثير الاهتمام بالأدب ثم ما لبث أن اهتم بالسياسة فقد كان من الشخصيات المؤيدة للحزب الوطني الاتحادي ففي انتخابات ١٩٥٨ شرح نفسه عن الحزب الوطني الاتحادي في أحدى الدوائر المخصصة لذلك الحزب وفاز بها، ساهم مع الحزب الوطني الاتحادي في معارضته لانقلاب إبراهيم عبود عام ١٩٥٨، تقلد عدة مناصب وزارية منها وزارة الراي عام ١٩٦٥ – ١٩٦٦ ووزارة المالية عام ١٩٦٦– ١٩٦٧، ووزارة الحكومات المحلية عام ١٩٦٦– ١٩٦٧،

أكثر من مرة بسبب كثرة تغيبه عن أداء مهامه الوزارية، وكان يسافر بدون إخطار مما أدى إلى انضمامه إلى الجبهة المعارضة جناح الهادي ومحمد أحمد محجوب[١].

وفي أواخر نيسان ١٩٦٧، صرح وزير الحكومة المحلية بأن الحزب الوطني الاتحادي تجاه الائتلاف، بأن الائتلاف قد استنفذ أغراضه ووجب إلغائه، وإزاء ذلك اتضح ان هنالك رغبة في حل الجمعية، لذا عرض الصادق المهدي الأمر على مجلس الوزراء حيث (قال لقد ثبت وجود إفلاس خطير ووجود بعض التيارات السياسية تسعى إلى الخراب)[٢]، وعلى أثر ذلك عقد إسماعيل الأزهري مؤتمراً صحفياً في الخرطوم في ٩ أيار ١٩٦٧، أعلن فيه أن ينتهي اجل الجمعية التأسيسية في الموعد المقرر من الدستور، أي في ٩ حزيران ١٩٦٧، وأن تستقيل الحكومة الحالية فوراً وتحل مكانها حكومة قومية تتولى إدارة الحكم وإعداد البلاد لإجراء انتخابات عامة للبرلمان المقبل وذلك في كانون الثاني ١٩٦٨، وفي المدة من ٩ حزيران ١٩٦٧، وحتى قيام البرلمان الجديد يتولى مجلس الوزراء جبهة التشريع بأوامر مؤقتة يوافق عليها مجلس السيادة[٣].

هذا يعني أن التحرك المضاد لحكومة الصادق المهدي قد جاء من حلفائه هذه المرة، لذا اتجه أغلب الوزراء المؤتلفون في الحكومة من الوطني الاتحادي للمعارضة، علماً أنهم كانوا يشغلون فيها مناصب وزارية، وأخيرا أعلن الوطني الاتحادي فض الائتلاف[٤]، وبذلك

مارس دوراً مهما في مؤتمر قمة الخرطوم الذي عقد عام ١٩٦٧. للمزيد ينظر: صديق محمد أحمد البادي، الشريف حسين يوسف الهندي، اسرار وخفايا، دار الإنقاذ للطباعة والنشر، السودان ١٩٨٩، ص١٠-١٤.

(١) رياح الصادق، المصدر السابق، ص٢١٨.

(٢) نقلا عن، رياح الصادق، المصدر نفسه، ص٣٣٧.

(٣) منى حسين عبيد الشمالي، الاحزاب الاتحادية ١٩٤٤ – ١٩٦٩، المصدر السابق، ص٢٩٩.

(٤) رياح الصادق، المصدر السابق، ص٢٤٩.

سحب إسماعيل الأزهري دعم الحزب الوطني الاتحادي لحكومة الائتلاف، وتم إجراء التصويت على حجب الثقة في ١٥ أيار ١٩٦٧[١]، وعلى وفق ذلك أفاد الصادق في خطاب له بأن حكومته تحتاج لسند الجمعية لمواصلة سياستها الطموحة، وفي خطوة كان يعلم أن إمكانية نجاحها عصية، ولكنها ضرورية، قدم للجمعية التأسيسية توضيحاً للظروف التي كان يعمل فيها والعقبات التي قابلته والمنجزات التي حققها، وما يتطلع إليه، وطلب من الجمعية تأكيد ثقتها في حكومته[٢]، وبذلك اجري التصويت بحجب الثقة عن الحكومة حيث صوت (١١٢) عن حجب الثقة، في حين عارض ذلك ٨٦ نائباً، وبذلك حجبت الثقة عن حكومة وتقدم الصادق في نفس اليوم باستقالته، وبذلك عمل الحزب الاتحادي على تشكيل حكومة مع حزب الأمة جناح الإمام وتم التصويت لصالح محمد أحمد محجوب وشكل الصادق حينها جبهة المعارضة في الجمعية[٣]، وعمل بعد ذلك على تقوية المعارضة داخل الجمعية التأسيسية حيث شكل تحالف بين جناح الصادق وجبهة الميثاق الاسلامي وحزب سانوا وليم دنيق، كما نجح في استقطاب عدداً من نواب البرلمان، ليستطيع من خلالهم معارضة الائتلاف الحاكم[٤].

([١]) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص ٢١٦ ؛ روبرت او كولينز، المصدر السابق، ص١١٠.

([٢]) رباح الصادق، المصدر السابق، ص٢٤٩.

([٣]) جراهام. ف . توماس، ص٣٠.

([٤]) اوراق مؤتمر السودان وافاق المستقبل، المصدر السابق، ص ١٥٢؛ سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢١٦.

- اتحاد حزب الشعب الديمقراطي وحزب الاتحاد الوطني في كانون الاول ١٩٦٧.

بعد تلك التطورات اندمج الحزب الوطني الاتحادي بزعامة إسماعيل الأزهري وحزب الشعب الديمقراطي بقيادة علي عبد الرحمن، واتفق الجانبان على حل الجمعية التأسيسية[١]، وإزاء اشتداد المعارضة التي قادها الصادق في الجمعية ضد حكومة محمد أحمد محجوب ولمواجهة تلك المعارضة رأى الاخير ضرورة حل الجمعية التأسيسية خوفا من أن تتمكن المعارضة بقيادة الصادق من إسقاط حكومته[٢]، فاجمعوا أمرهم على إنهاء عمر الجمعية تجنباً لسحب الثقة من الوزارة، ولم يكن أمامهم سوى الرجوع إلى الدستور والاستفادة من الثغرات التي تمنحهم السلطة لحل الجمعية التأسيسية بطريقة مشروعة استنادا إلى التعديلات الدستورية التي أجرتها الجمعية التأسيسية في ٥ حزيران ١٩٦٧، بإلغاء بند (أ، من المادة ٥٣) من الدستور التي تنص (تستمر الجمعية التأسيسية لمدة سنتين من بدء أول انعقادها، ولا يجوز حلها) حيث أصبح البند(أ) من الدستور بعد التعديل يقرأ (تستمر الجمعية التأسيسية إلى قيام الانتخابات النيابية العامة على إلا يتجاوز ذلك يوم ٢٩ من شباط ١٩٦٨ ولا يجوز حلها)[٣]، لذلك رفع عدد من النواب مذكرة طالبوا فيها اصدار قرار بحل الجمعية التأسيسية[٤]، وباستمرار الجذب بين الحكومة والمعارضة، اهتدى الشريف حسين الهندي إلى فكرة حل الجمعية التأسيسية قبل موعدها على أساس عدم استقرار الوضع وإجراء انتخابات عامة جديدة، وهذ الخطوة كانت تعني سحب البساط من تحت أقدام

---

(١) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢٩٦؛ روبرت او كولينز، المصدر السابق، ص ١١٠؛ محمد ابو القاسم حاج حمد، ج٢ ،المصدر السابق، ص٣٥٣.

(٢) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص ٢١٧.

(٣) رياح الصادق، المصدر السابق، ص٢٦٩.

(٤) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص ٢١٧.

الصادق المهدي، وكانت الوسيلة لتحقيق ذلك هي أن يقدم نواب الحزبين المؤتلفين استقالاتهم وبذلك لا يتوفر النصاب للجمعية ومن ثم حلها لأنها غير مؤهلة لإقرار دستور دائم[١]، وقد قدم أكثر من ثلث اعضاء الجمعية استقالاتهم ووضعت أمام مجلس السيادة وعلى ضوء ذلك صدر في ٨ شباط ١٩٦٨، قرارا بحل الجمعية التأسيسية وبذلك برر إسماعيل الأزهري قرار الحل قائلا (أن الطلب الذي تقدمت به الحكومة دعمه في الوقت نفسه استقالة عدد كبير من النواب المؤيدين للحكومة يفوق ثلث أعضاء الجمعية التأسيسية، الامر الذي جعل مسألة اقرار دستور دائم للبلاد أمرا مستحيلا، لذا وجب على مجلس السيادة اصدار قرار الحل)[٢].

أثار هذا قرار عدد من نواب المعارضة والصادق المهدي، الذي ذهب إلى نقل اعمال الجمعية التأسيسية خارج مبناه مع رفع دعوى للمحكمة العليا ضد مجلس السيادة، يطالب فيها بإصدار أمر قضائي يلغي قرار الأزهري في حل الجمعية التأسيسية، الذي عده الصادق خرقا للدستور[٣]، إلا ان المحكمة قررت في ١٣ شباط ١٩٦٨ شطب الدعوى التي اقامتها المعارضة ضد مجلس السيادة وتم تحديد موعد الانتخابات العامة في ٢٦ نيسان ١٩٦٨، على اعتبار أن قرار الحل كان عملاً سياسياً ودستورياً في وقت واحد خاصة انه صدر بناء على طلب مجلس الوزراء[٤].

---

(١) وكالة الأنباء، التطورات السياسية في السودان في الفترة ١٩٥٨ـ ١٩٦٨، المصدر السابق، ص٤؛ رشا عوض، المصدر السابق، ص٣٨ .

(٢) منى حسين عبيد الشمالي، الاحزاب الاتحادية ١٩٤٤ – ١٩٦٩، المصدر السابق، ص٢٢٨.

(٣) منصور خالد، المصدر السابق، ص٢٨٧.

(٤) منى حسين عبيد الشمالي، الاحزاب الاتحادية ١٩٤٤ . ١٩٦٩، المصدر السابق، ص٢٢٩.

أجريت الانتخابات ما بين ١٨ الى٢٦ نيسان ١٩٦٨ في ظل أجواء من الصراع بين الاحزاب والحكومة من جانب وبين احزاب المعارضة من جانب، وتزايد الانقسام بين حزب الامة من جانب آخر، حتى وصل الى ان يرشح اثنين من حزب الأمة في دائرة انتخابية واحدة، وجاء نصيب الصادق المهدي من الترشيح بأن تكون دائرته الانتخابية هي دائرة للأنصار على النيل الابيض وأمام مرشح الإمام الهادي المدعوم من قبل الامام [١]محمد داوود الخليفة[٢]الذي حصل على اغلب الاصوات في الدائرة الانتخابية.

بعد انتهاء التصويت ، اعلنت نتائج الانتخابات في ٦ أيار ١٩٦٨[٣]، وقد أسفرت عن (١٠١) مقعداً للحزب الاتحادي الديمقراطي من أصل (٢١٨) مقعداً وحصل حزب الأمة على (٣٦) مقعداً و(٣٠) مقعد لمحمد احمد محجوب[٤]، أما حزب سانو بقيادة وليم دنيق فقد حصل على (١٥) مقعداً وجبهة الجنوب حصلت على (١٠) مقاعد أما جبهة

([١]) الحبر ابو القاسم الحبر، تاريخ الهيئات التشريعية في السودان في ضل الانظمة الديمقراطية والعسكرية ١٩٥٣-١٩٨٥، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين ٢٠٠٩، ص٧٠؛ روبرت او كولينز، المصدر السابق، ص١١١.

([٢]) محمد داوود الخليفة: من مواليد العباسية وهو حفيد خليفة المهدي اكمل دراسته الجامعية بكلية شمبات الزراعية والتحق بقسم مصلحة الزراعة في أوائل الخمسينات واصبح مساعد للمدير العام للبنك الزراعي استقال في عام ١٩٥٧ ليتفرغ للعمل السياسي. للمزيد ينظر: رباح الصادق، المصدر السابق، ص ٣٠٩.

([٣]) محمد ابو القاسم حاج حمد، السودان المأزق، ج٢، المصدر السابق، ص٣٥٥.

([٤]) السيد فليفل، ندوة مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الأخيرة، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، ٢٤ – ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٢، ص ١٤٢؛ محمد ابو القاسم حاج حمد، السودان المأزق، ج٢، المصدر السابق، ص٣٥٣.

الميثاق الاسلامي فحصلت على (٣) مقاعد في حين ألغيت مقاعد الخريجين[١] في هذه الانتخابات[٢].

على وفق معطيات الانتخابات آنفة الذكر، أخفق إسماعيل الأزهري في الحصول على الأغلبية التي تؤهل حزبه على تشكيل الحكومة الجديد، وبهذا فأن حل الجمعية التأسيسية قد جاء على عكس ما كان يتأمله[٣].

على ضوء نتائج الانتخابات الأخيرة، يبدو أن السودان أتجه مرة أخرى إلى دائرة الصراعات الحزبية، وأن موضوع استقرار البلاد سياسيا مع إقامة دستور دائم للبلاد، يبدو أنه أمر من الصعوبة تحقيقه في ظل هذا التنافس الحزبي، وهذا ما سيلقي بظلاله على استقرار السودان، على ما يبدو.

---

(١) استندت الحكومة في استبعادها لدوائر الخريجين الى سببين الأول أن تخصيص دوائر لخرجين بوصفهم فئة معينة عمل غير ديمقراطي وانه يؤدي الى خلق طبقة مميزة، ثانيا ان تخصيص دوائر للخريجين في الماضي كان الهدف منه انصافهم بعد الاستقلال. للمزيد ينظر: منى حسين عبيد، النظام الانتخابي في السودان ١٩٥٣ – ٢٠٠٢ قسم الدراسات الافريقية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، مجلة الاستاذ، العدد ٢٠٧ مجلد الثاني ٢٠١٣، ص٢٧.

(٢) روبرت او كولينز، المصدر السابق، ص ١١١؛ محمد ابو القاسم حاج حمد، السودان المأزق، ج٢، المصدر السابق، ص ٣٥٣.

(٣)اوراق مؤتمر السودان وافاق المستقبل، المصدر السابق، ص١٥٢.

المبحث الأول: انقلاب جعفر نميري ١٩٦٩ـ ١٩٧٥ وما خلفه من تداعيات على الصعيد الوطني وموقف الصادق منه.

-انقلاب جعفر محمد النميري ٢٥ ايار ١٩٦٩.

يبدو أن التطورات الأخيرة التي شهدتها السودان، وخاصة الداخلية منها، تشير إلى أن البلاد ما زالت بعيدة عن الاستقرار الداخلي وبعيدة أيضا عن أن تجد لها دستورا دائما، أو على أقل تقدير أن تخرج من مشكلة الجنوب ومن دون خسائر.

وعلى وفق هذه التحديات بدأت اجتماعات تنظيم الضباط الاحرار تتوالى بشكل دوري ومكثف منذ بداية عام ١٩٦٧، ولعل ابرز تلك الاجتماعات هي التي انظم اليها (فاروق عثمان حمدنا الله) [١]، في تشرين الاول ١٩٦٨ والذي كان فيه جعفر النميري يمثل الحلقة الأساسية للتنظيم وكان من بين ابرز المنظمين الى الاجتماع بابكر النور عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي وعضو تنظيم الضباط الشيوعيين في الجيش كما شارك فيه ايضا عبد العال مبارك الذي نظر إليه كممثل للضباط الناصريين في الجيش، تم حينها مناقشة

---

(١) فاروق عثمان حمدنا الله: ولد في الخرطوم عام١٩٣٧، تلقى تعليمة في الخرطوم، التحق بالكلية الحربية السودانية عام١٩٥٨، وتلقى عدة دورات في بريطانيا وباكستان، احيل للاستيداع عام ١٩٦٦ بعد اشتراكه مع عدد من الضباط في تقديم مذكرة إلى قيادة الجيش السوداني يطالبون بتطوير وتدريب الجيش السوداني اثر اشتراكهم في حملة القضاء على التمرد في جوبا جنوب السودان، عمل بعد تسريحه موظفا مدنيا بقسم الاسعار بوزارة التجارة وانضم للتنظيم السري لثوره ٢٥ تموز ١٩٦٩ واختير عضوا في مجلس قياده الثورة ووزيرا للداخلية واعفي من منصبة بأمر من جعفر النميري، وبعد انقلاب هاشم العطا ١٩٧١رشح رئيسا للوزراء وكان موجودا في لندن مع بابكر النور واحتجزتهما الحكومة الليبية وهما في الطريق من لندن الى الخرطوم بعد هبوط الطائرة البريطانية الاضطراري في بنغازي وتم تسليمهم للحكومة السودانية في ٢٢ تموز ١٩٧١ بعد فشل الانقلاب وقد نفذ فيه حكم الاعدام رميا بالرصاص. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، م٤، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان ١٩٨٣، ص٤٤٧.

استراتيجية الحركة المستقبلية، اذ استقر رأي الأغلبية على ضرورة السعي للاستيلاء على السلطة مستغلين الصراع السياسي المحتدم بين الاحزاب السياسية[١]، فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي العام في البلاد وعدم اكتمال البناء الدستوري بسبب الصراع بين دعاه الدستور العلماني وبين دعاه الدستور الاسلامي، كذلك تردي الاحوال الاقتصادية بشكل كبير، إذ أن الاحزاب السياسية لم تكن مهتمة بشيء غير التناحر بشان المناصب التي تؤمن لها الامتيازات وتوفر لها المكاسب كما كانت هناك مشكلة الجنوب التي اهملت وفشلت الحكومة في حلها[٢]، علاوه على ذلك، ازدادت حركة التمرد في جنوب السودان وأعلنت الانيانيا في إحدى منشوراتها(أن صبرنا قد نفذ الآن، وأننا مقتنعون بان استعمال القوة وحدها هو الذي يحسم الموضوع)، حيث شكلت في جنوب السودان في اذار ١٩٦٩ حكومة النيل المؤقتة برئاسة (غردون مورتاث ماين) وتطابق برنامجها مع برامج حكومة (اقري جادين) المؤقتة التي شكلها في المنفى، حيث انشأ دولة جنوب السودان مستقلة عن طريق العمل العسكري[٣].

على وفق ما تقدم من تداعيات داخلية، في عام ١٩٦٩، بدأت مناقشة تفاصيل الانقلاب العسكري حيث وردت معلومات بأن مدرسة المدرعات ستجري تدريبا حربيا في منطقة (خور عمر) في ايار ١٩٦٩، اذ كان للضباط الاحرار وجود مكثف وسط معلمي المدرسة، كما إن الخلوة في خور عمر تساعد كثيرا على تهيئة جنود المدرسة البالغ عددهم

---

(١) عصام مشعل الحلبوسي، الحركات الاسلامية في السودان ١٩٦٩ – ١٩٨٥، جعفر العصامي للطباعة، دار الكتب والوثائق بغداد، ٢٠١٨، ص٩٢.

(٢) احمد البشير، العلاقة بين الدين والسياسة في السودان، مجلة المستقبل العربي، العدد٧٧، بيروت، ١٩٧٢، ص١١٤؛ جرهام .ف. توماس، المصدر السابق، ص٣٠.

(٣) كامل ادريس، السودان ٢٠٢٠ تقويم المسار ورؤيه المستقبل،(د . م) ، (د . ت)، ص ١٦٢.١٦٣.

(٢٠٠) شخص للقيام بالانقلاب، كما تقرر إن تضم وحدتان من المضلات الى جنود المدرسة لتنفيذ الانقلاب[١]، وفي نيسان ١٩٦٩ عقد (١٣) ضابطاً من قاده التنظيم اجتماعا من اجل البت في شأن تحديد موعد الانقلاب، وكان أبرز ما نتج عن الاجتماع هو انقسام المجتمعين الى قسمين، وكان عدد المعارضين للانقلاب سبعة، حيث اكدوا على عدم التسرع وضرورة التريث والترقب حتى تصبح الفرصة ملائمة لذلك، وان الجو العام في السودان غير مهيئ لمثل هذه الخطوة، وقد مثل معظم هؤلاء الشيوعيين الذين انطلقوا من الموقف المعارض الذي اتخذه سكرتير الحزب عبد الخالق محجوب[٢]، اما القسم الاخر من الاعضاء فقد اكدوا على فكرة استغلال الوضع الذي تمر به السودان للقيام بالانقلاب وكان ممثلي هذا الرأي فاروق حمدنا الله و(مأمون عوض ابو زيد)[٣]، وزين العابدين محمد وخالد حسم عباس وابو القاسم حمد والقاضي بابكر عوض الله وعلى رأسهم جعفر محمد النميري الذين ايدوا الانقلاب في هذا الوقت مبررين رأيهم بان الظروف في البلد مهيأة للقيام بالانقلاب، فقد كان كبار ضباط الجيش مسافرين خارج السودان وتزامن ذلك مع سفر اسماعيل الازهري الى خارج البلاد، اضافة الى ذلك أن الجيش يكون في شهر ايار مجهز

---

(١) عصام مشعل الحلبوسي، المصدر السابق، ص ٩٣؛ روبرت او كولينز، المصدر السابق، ص ١١٥.

(٢) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص ٢٢٠؛ روبرت اوكولينز، المصدر السابق، ص ١١٦؛ وكالة السودان سودابيديا، التطورات السياسية في السودان في الفترة ٢٥ مايو ١٩٦٩ـ ٦ابريل ١٩٨٥،المصدر السابق، ص٩.

(٣) مأمون عوض ابو زيد: ولد عام ١٩٣٩ في ام درمان، في عام ١٩٦٠ تخرج من الكلية الحربية وفي ١٩٦٩ـ١٩٧٠ اصبح عضوا في مجلس قياده الثورة والناطق الرسمي باسمها والامين العام للاتحاد الاشتراكي السوداني. للمزيد ينظر: عون الشريف قاسم، موسوعة القبائل والانساب في السودان، م٥، المصدر السابق، ص١٠٤٣.

بالذخيرة الحية ذلك للقيام بالمناورات السنوية[١]، اضافة الى الفراغ الوزاري الذي نشأ نتيجة تقديم محمد احمد محجوب استقالته، كما جاء انضمام الحزب الشيوعي للانقلاب بسبب سعيهم للحد من نفوذ الشخصيات الدينية التي عملت على حل الحزب الشيوعي وطرد اعضائه من البرلمان وهكذا تهيأت جميع الظروف لتحقيق الانقلاب[٢].

كان جعفر نميري قد حريص على مشاركة الحزب الشيوعي والضباط الشيوعيين في تنفيذ الانقلاب الذي تأجل تنفيذه عدة مرات من جراء موقف الشيوعيين، فخلال المدة من ١٥ ايار الى ٢٥ ايار، عقد جعفر النميري مع عبد الخالق محجوب وعدد من كبار قادة الحزب الشيوعي السوداني اجتماعات عديدة بهدف اقناعهم بالمشاركة في الانقلاب، وكان النميري في الساعة القريبة من الانقلاب في غاية القلق والحذر من الشيوعيين وتحركاتهم حتى تمكن فاروق عثمان حمدنا الله من اقناع الشيوعيين في المشاركة وتأييد الانقلاب[٣].

عند منتصف ليلة ٢٥ ايار ١٩٦٩ تسللت مجموعتان من المسلحين المتمركزين في خور عمر عند اسفل تلال كراري شمال ام درمان مع مئتي طالب بمدرسة المدرعات الى الخرطوم على شكل وحدات صغيرة وبفوارق زمنية حددت بدقة على مدى ساعات الصباح الباكر، وعند الساعة الرابعة صباحا قامت المجموعة الاولى بقطع شبكة الهاتف ثم استولت على مقر الاذاعة والتلفزيون، وقامت بتأمين الجسور على النيل الازرق والأبيض وتولت

---

(١) دعاء محمد عبد علي الهر، جعفر محمد النميري ودورة السياسي في السودان حتى عام ٢٠٠٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، ٢٠١٧، ص١٦.

(٢) الامام الصادق المهدي، الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة، ط٢، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة ٢٠١٥، ص١٥.

(٣) ذاكر محي الدين عبد الله، المصدر السابق، ص ١٨٥.

المجموعة الثانية التي كان على رأسها جعفر النميري احتلال مقر الجيش[١]، ومع ساعات الصباح الأولى اصدرت السلطة بيانها الاول الذي اعتبره البعض بمثابة الدستور الاساسي للانقلاب، حيث اكد فيه نجاح خطة استيلاء الجيش على السلطة والإعلان عن حل مجلس السيادة والوزراء وكافة الاحزاب السياسية في البلاد[٢].

عبر البيان الأول الذي اذاعه من اذاعة أم درمان، كشف النميري (أن البلاد لم تنعم بالاستقرار منذ عام ١٩٥٦، ويعود السبب في ذلك هو تعدد الاحزاب والنفوذ الاجنبي وفساد الحكم[٣]، وإن السودان يتطلع الى اشغال مكانته اللائقة في الأسرة الدولية ويعمل على إقامة وترسخ دعائم السلام والتعايش السلمي وتسخير كل امكانيات الوطن من اجل الجماهير والطبقة العاملة التي يجب ان تأخذ دورها في الحياة والحكم)[٤]، كما أعلن عن تشكيل مجلس قيادة الثورة الذي تولى هو رئاسته بعد ترقيته الى رتبة لواء وبابكر عوض الله نائبا للرئيس وعضوية كل من المقدم بابكر النور والمقدم زين العابدين محمد احمد عبد القادر والرواد خالد حسن عباس وأبو القاسم محمد ابراهيم ومأمون عوض ابو زيد وابو القاسم هاشم وفاروق عثمان حمد الله وهاشم العطا و تمتع هذا المجلس بحكم موقعه كسلطة حاكمة بسلطات واسعة في اتخاذ القرارات السياسية[٥].

---

(١) روبرت او كولينز، المصدر السابق ، ص١١٥؛ عصام مشعل الحلبوسي، المصدر السابق، ص٩٣.

(٢) حسن الطاهر رزوق، السودان الى اين، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص ٣١.

(٣) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص ٢٢١

(٤) عصام مشعل الحلبوسي، المصدر السابق، ص ٩٤؛ سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص ٢٢١.

(٥) ذاكر محي الدين عبدالله، المصدر السابق، ص ١٨٩.

كما اصدر مجلس قيادة الثورة امرا بأن تكون السودان(جمهورية ديمقراطية) السيادة فيها للشعب وإيقاف العمل بالدستور السوداني المؤقت الصادر عام ١٩٦٤، كما حضر وجود الاحزاب السياسية والقي القبض على قادتها والوزراء السابقين [١]، ووضع اسماعيل الازهري رئيس مجلس السيادة تحت الاقامة الجبرية في منزله، ثم نقل الى سجن كوبر إذ لم يشفع له كبر سنة عند بابكر عوض الله الذي اصر على نقلة الى السجن وقد فسرت تلك المعاملة غير الكريمة من بابكر عوض الله، بأنها محاولة منه لتصفية حسابات شخصية مع الازهري، فضلا عن وضع محمد احمد محجوب رئيس الحكومة تحت الاقامة الجبرية في منزلة، كما شملت الاعتقالات قيادات من الحزب الاتحادي الوطني وحزب الأمة وبلغ عدد المعتقلين السياسيين حوالي(٦٤) معتقلا[٢].

ولغرض احكام سطرته اصدر النميري أمرا جمهورياً اخر في ٢٧ ايار عدّ فيه أن أي عمل من الاعمال العدائية الموجهة ضد السلطة الحاكمة، أو المحاولة للإثارة المعارضة ضد النظام والتشهير به، أو انكاره بالقول او بالإشارة أو الكتابة وكل من ينظم التجمعات ويوزع الكتب واللافتات أو من خلال الإذاعة والتلفزيون سيعاقب بالإعدام أو الحبس لمدد مختلفة في حال ثبت عليه القيام بمثل هذه الاعمال[٣].

ولفرض إحكام السيطرة على المؤسسات العسكرية والمدنية اقدم النظام على اتخاذ اجراءات الاعفاء والإحالة على التقاعد والطرد من الخدمة لعدد من موظفي الدولة وكبار

---

(١) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢٢١؛ محمد عمر بشير، المصدر السابق، ص٢٩٣.

(٢) عصام مشعل الحلبوسي، المصدر السابق، ص ٩٥؛ روبرت او كولينز، المصدر السابق، ص١١٥؛ جرهام. ف. توماس، المصدر السابق، ص ٣١.

(٣) دعاء محمد عبد علي الهر، المصدر السابق، ص ٢١.

الضباط، وفي الاطار ذاته اعاد النظام العسكري إلى الخدمة عدد من الضباط المحالين على التقاعد والمفصولين لأسباب سياسية، كما تم تعين مجموعه من الضباط والشباب في مواقع هامة ورئيسية في الجيش السوداني، كما شكل النظام محكمة اطلق عليها اسم (محكمة الشعب) لمحاكمة رجال العهد السابق بتهمة الفساد السياسي[١].

لاشك أن ما أتخذه جعفر النميري من قرارات وأحكام، ستؤدي إلى إثارة الرأي العام فضلا عن القوى الوطنية الأخرى، ذلك لأنها تقيد حرية الرأي ولا تمت بصلة إلى الحياة الديمقراطية.

أما على صعيد الاقتصاد، فقد عمل النظام الجديد على تأميم المصارف والمؤسسات الأجنبية بالإضافة الى عدد من الشركات السودانية الكبرى، اضافة تخفيض أسعار الشاي والبن والملح مما دفع الشعب السوداني الى الوقوف بصلابة مع ثورة ايار[٢].

-موقف القوى الوطنية من الانقلاب.

عمل جعفر النميري على كسب رضا الشعب السوداني حيث انتهج في سياسته اسلوبا ودياً توجه به الى إثارة احاسيس الجماهير خاصة بعد أن أظهر الاهتمام لبعض القضايا الحياتية المباشرة مثل معالجة قلة المياه في غرب السودان وتوفير التعليم لكل

---

(١) منصور خالد، النخبة السودانية وادمان الفشل، ج١، الساق للنشر والتوزيع، السودان، (د. ن)، ص٣٢٠؛ ذاكر محي الدين عبد الله، المصدر السابق، ص١٩٥.

(٢) احمد حمروش، المصدر السابق، ص١٧٧؛ عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، م٣، ص ٢٧٣.

محتاج إليه، وبسبب هذا اكتسب قبولاً كبيراً لدى الناس، بل شق طريقه الى قلوب الملايين حتى في بعض مناطق نفوذ الاحزاب التقليدية، كما ابدى اهتماما في مشكلة الجنوب[١].

اما بالنسبة للأحزاب والقوى التقليدية في السودان فكان موقفها من الانقلاب بين مؤيد حذر ومعارض نشط، فقد شكلت معارضة سميت جبهة المقاومة الشعبية قوامها حزب الأمة وجبهة الميثاق الإسلامي، وترأس هذ الجبهة حسين الهندي، وحسن الترابي نائبا له، في حين ايدت الطائفة الختمية النظام الجديد[٢]، وبرر موقفه من النظام الجديد، وذلك لاهتماماته القومية العربية التي أعلن عنها منذ استلامه للسلطة، وقد اعطى هذا التأييد للنظام الجديد دفعة قوية [٣].

اما بالنسبة لموقف الحزب الوطني الاتحادي الديمقراطي فقد أظهر انقساما بين مؤيد ومعارض للانقلاب[٤]، واتسم موقف اسماعيل الازهري بالسلبية والاستسلام للانقلاب وقد تبين موقفه هذا قبل وقوع الانقلاب، إذ انه لم يخف ريبه وشكوكه من تحركات وتصرفات مأمون عوض ابو زيد أحد اعضاء تنظيم الاحرار واحد اعضاء مجلس الثورة بعد الانقلاب والذي كان مرافقاً له في رحلته الاخيرة لخارج السودان عشية وقوع الانقلاب، إلا أنه مع ذلك لم يأخذ أي خطوة لمراقبة هذا الضابط ورفاقه والحد من نشاطهم في الجيش وخارجة[٥]،

([١]) منصور خالد، النخبة السودانية، المصدر السابق، ص ٣٢١.

([٢]) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص ٢٢٤.

([٣]) ذاكر محي الدين عبد الله، المصدر السابق، ص ١٩٩.

([٤]) عبد اللطيف البوني، تجربة نميري الاسلامية في السودان مايو ١٩٦٩ – ابريل ١٩٨٥، الخرطوم ١٩٩٥، ص٢٥.

([٥]) ذاكر محي الدين عبد الله، المصدر السابق، ص ٢٠٠.

ومن الجدير بالذكر، فإن الأخير قد تعرض وهو في سجن كوبر إلى أزمة قلبية حادة ادت الى وفاته وذلك في ٢٧ آب[١].

من جانب آخر، عدّ حزب الشعب الانقلاب (بالثورة المجيدة) وذلك لإيمانه بالقومية العربية والخط الاشتراكي الذي نادى به الانقلاب[٢]. أما الجبهة الاسلامية فبعد ان اتضح لها سياسة الحكومة الانقلابية، اتخذت موقفا يدعو إلى مقاومة النظام وتعريته امام الرأي العام بوصفه محاولة يسارية شيوعية، وعملت الحركة على إصدار منشورات تبين ذلك وقد تضمن احد منشوراتها (إن كل اعضاء مجلس الثورة هم من الشيوعيين والمتعاطفين معهم) إلا ان القيادة لم تتمكن من الاشراف على توزيع المنشور، اذ اعتقل قادة الحركة وعلى رأسهم حسن الترابي[٣]، وعل وفق ذلك أصدر مجلس قيادة الثورة في تموز عام ١٩٦٩ قراراً بتصفية الجامعة الاسلامية وتحويلها الى كلية دراسات إسلامية عربية وكان المبرر لهذا القرار ان الجامعة باهظة النفقات وأصبحت وكراً لجماعة الاخوان المسلمين[٤].

اما بالنسبة لموقف الامام الهادي المهدي فقد تخندق في جزيرة ابا وآثر مجاهرة النظام بالعداء حيث عدّ الهادي الانقلاب الذي وقع، انقلابا مصرياً شيوعياً، يسعى لفرض الوحدة بالقهر، كما اعلن حسين الهندي احد اقطاب الحزب الوطني الذي تولى قيادة الحزب بعد وفاة إسماعيل الازهري ٢٧ اب ١٩٦٩، فقد أعلن معارضة شديدة للنظام منذ اليوم الأول

---

(١) رباح الصادق، الامام الصادق المهدي سيرة ومسيرة، ج٢، ظلام ابعاج، أم درمان ٢٠١٩ ، ص٤٩.

(٢) منصور خالد، النخبة السودانية، المصدر السابق، ص ٢٦٣ ؛ سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص ٢٢٤.

(٣) عصام مشعل الحلبوسي، المصدر السابق، ص ٩٦.

(٤)عبد اللطيف البوني، تجربة النميري الاسلامية، المصدر السابق، ص ١٦، ١٧؛ عصام مشعل الحلبوسي، المصدر السابق، ص ٩٦.

للانقلاب، فتحرك الى جزيرة ابا ليلتحق بالهادي[١]، وذلك في حزيران ١٩٦٩، واجتمع فور وصوله مع الهادي واتفق معه على اسقاط نظام النميري عن طريق المواجهة المسلحة وان هذا ما يقتضيه الواجب الوطني والشرعي والديني، كما انظم اليهم مجموعة من جماعة اخوان المسلمين وجبهة الميثاق، ومنذ لقائه بالهادي أعلن ميلاد الجبهة الوطنية[٢]، وبذلك انقسمت البلاد بين الحكومة وأنصارها وجبهة المقاومة الوطنية[٣].

-أحداث الجزيرة ابا.

بعد إقامة الهادي المهدي في جزيرة ابا أعلن بأنه سيبذل قصارى جهده وإمكاناته في محاربة نظام النميري[٤]، وعلى وفق ذلك تقدم في رسالة له إلى النميري بعدد من المطالب أكدت على إخراج الشيوعيين من السلطة وقيام حكومة قومية يشترك فيها جميع المواطنين وإن تحدد مدة انتقالية لعودة الحياة الدستورية ويعود الجيش الى ثكناته وإن إنجاز مسودة الدستور الإسلامي الذي وضع عام ١٩٦٨، في استفتاء شعبي عام وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين[٥]، وردا على هذه المطالب قام النميري باعتقال الصادق في ٥ حزيران

([١]) خالد منصور، النخبة السودانية، المصدر السابق، ص ٢٦٥.

([٢]) الشريف الهندي، لوطني والتاريخ، الخرطوم، ٢٠٠٦، ص٤٦.

([٣]) محمود شاكر، السودان، المصدر السابق، ص ١١٧.

([٤]) دعاء محمد عبد علي الهر، المصدر السابق، ص ٥٩.

([٥])هاشم بابكر محمد احمد علوب، المصالحات الوطنية في السودان في الفترة ١٩٧٢- ١٩٨٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الخرطوم ٢٠١٠، ص ١٨ ؛ محمود شاكر، السودان، المصدر السابق، ص ١١٨.

١٩٦٩ومن معه على اثر رفض الصادق تأييده للنظام الجديد، من بعد ذلك نقل إلى سجن شندي في ١٦ أيلول من العام ذاته[١].

وعلى أثر ذلك اخذت المعارضة ضد نظام النميري تتصاعد وتتحرك من مركز انطلاقها في ابا الى خارج السودان بحثا عن المال والسلاح وقد توجه حسين الهندي نحو اثيوبيا ليطلب من الامبراطور هيلا سيلا سي(Haile selassie) [٢] ، الوقوف إلى جانبهم في مقاومة نظام النميري، حينها أبدى استعداده لمساندتهم ليس فقط من ناحية السلاح، وإنما في توفير نقاط الارتكاز داخل الأراضي الأثيوبية [٣]، كما اتجه الهندي الى المملكة العربية السعودية لطلب الوقوف إلى جانب الانصار، لذا قدمت المملكة بالتعاون مع بعض الاقطار الخليجية منها قطر والكويت دعما ماديا وعسكريا لطائفة الأنصار والإخوان المسلمين[٤].

---

(١) جرهام ف. توماس، المصدر السابق، ص ٣١؛ روبرت او كولينز، المصدر السابق، ص ١١٧.

(٢) هيلا سيلا سي: ولد عام ١٨٩٢ في بلده (اوجيرسو) بإقليم (صرر) وكان والده حاكما للإقليم وفي سن الرابعة عشر اصبح حاكما لإقليم (سلالة) ثم عين في سن الثامنة عشر من عمره حاكما لإقليم (هرر) وعندما اصبح امبراطورا قام بإصلاحات عدة أهمها تحديث النظام التعليمي وارسال البعثات الدراسية الى الخارج، توج عام ١٩٣٠ امبراطورا باسم هيلا سيلا سي الأول، اراد توحيد القبائل الأثيوبية المتعددة في مملكة حديثة تعتمد على العرش، إلا ان اصلاحاته توقفت بوقوع الغزو الايطالي على اثيوبيا عام ١٩٣٥، حينها نفي الى مدينة (بات) في جنوب بريطانيا وفي عام ١٩٤١ عاد الى اثيوبيا داعيا شعبه لحمل السلاح لطرد الايطاليين من البلاد وبتأييد من بريطانيا، وبعد ان عاد الى عرشه ضم اقليم ارتيريا الى سيطرته عام ١٩٦٢ ، توفي عام ١٩٧٥. للمزيد ينظر: دعاء محمد عبد علي الهر، المصدر السابق، ص٣٧.

(٣)خالد منصور، النخبة السودانية، المصدر السابق، ص٢٦٦.

(٤)الشريف الهندي، المصدر السابق، ص٤٨،٤٩.

وفي ٢٧ أذار ١٩٧٠ قامت القوات الحكومية بالهجوم على جزيرة ابا، وبدأت عملياتها بالقصف الشديد، وكانت الغاية من ذلك هي إبادة المعارضة هناك. اما من ناحية كل من مصر وليبيا، فقد أرسل الرئيس جمال عبد الناصر نائبه انور السادات الى السودان للاطلاع على الاوضاع عن كثب وأمره بإشراك الطائرات المصرية التي كانت بأشراف حسني مبارك آنذاك في قصف جزيرة ابا بواسطة طائرات وطيارين مصريين حسب (ميثاق طرابلس)[١]، كما شاركت الطائرات الليبية في ضرب معاقل الانصار[٢]، واستمر قصف الجزيرة الى ٣٠ اذار ١٩٧٠، عندما قرر مجلس شورى الانصار بمغادرة الهادي الجزيرة والتوجه إلى إثيوبيا حقنا للدماء وعدم القدرة على مواصلة القتال، يرافقه في ذلك تسعه اشخاص، إلا ان دورية اعترضت سبيلهم وقامت بإلقاء القبض على بعض الاشخاص الذين برفقته، وفي ١ نيسان اذاع النظام خبر مقتل الهادي ضمن الاشتباكات التي حدث على الحدود[٣]، وبعد اعلان مقتل الامام اصدرت السلطات قرارا بمصادرة جميع املاك عائلة المهدي كما صادرت الاراضي المملوكة للأسرة، اما حسين الهندي فقد تمكن من الخروج من الجزيرة ووصل الى اثيوبيا، ثم توجه بعدها الى المملكة العربية السعودية بعد ان حصل على طلب اللجوء فيها، اما أعضاء تنظيم الاخوان المسلمين فقد لجأوا الى ليبيا[٤].

---

(١) هو ميثاق أمني وقع بين كل من مصر وليبيا والسودان ضمن المحور الشرقي ويهدف الميثاق الى خلق جبهة تقدمية مؤمنة بالوحدة وتعمل من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي والالتقاء الفعلي لسياسة الخارجية والآمال الوحدوية بين الدول الثلاث يأخذ الشكل تعاهدي فدرالي يضم الدول الثلاث على ان يوسع ويضم دول أخرى . ذاكر محي الدين عبدالله، المصدر السابق، ص٢٣٢

(٢) ذاكر محي الدين عبدالله، المصدر السابق، ص٢١٣.

(٣) الصادق الهادي المهدي، صفحات من التاريخ السياسي للأنصار، مجزرة ابا الهجرة واحداث الكرمك ١٩٧٠، دار الامين للنشر والتوزيع ١٩٩١، ص٤٩، ٥٠ ؛ محمود شاكر، السودان، المصدر السابق، ص١١٨.

(٤) عصام مشعل الحلبوسي، المصدر السابق، ص١٠٣.

-الصادق المهدي وحكومة الانقلاب:

بعد اعتقال الصادق في٥ حزيران أمرت السلطات بتحويله الى سجن بورتسودان[١]، وفي ٥ نيسان ١٩٧٠ نفي الصادق الى مصر[٢]، وكان الهدف من نفي الصادق هو إبعاده عن البلاد حتى لا يصبح قطب للحزب وتجمعات الانصار بعد غياب الهادي، اذ كان الصادق هو العنصر القيادي الوحيد الكفيل بجمع الانصار وإعادتهم مرة اخرى قوة منظمة مهابة الجانب[٣].

بقي الصادق في مصر حتى توترت العلاقات بين نظام النميري و(انور السادات)[٤]، على اثر انقلاب هاشم العطا في ١٩ تموز ١٩٧وأخذ نظام النميري بالتوجه بسياسته نحو الامريكان ومعاداته للسوفييت واتهامهم بمساندة الانقلاب مما سبب في حرج للسادات وبذلك ارجع النميري الصادق المهدي الى السودان في سجن بورتسودان [٥]، وفي عام ١٩٧٣

---

(١) رباح الصادق، المصدر السابق، ج٢، ص٦٣.

(٢) محمد ابو القاسم حاج حمد، السودان المأزق، ج٢، ص٣٩٥.

(٣) هاشم ابو بابكر محمد احمد علوب، المصدر السابق، ص٣٨.

(٤) محمد انور محمد السادات:(١٩١٨ـ ١٩٨١) ولد في قريه ميت ابو الكرم بمحافظه المنوفية في دلتا نهر النيل لأسرة فلاحيه واتم دراسته في الكلية الحربية في عام ١٩٣٨ وبعد التخرج عين ضابطا برتبة ملازم ثان في سلاح الاشارة وتم اختياره من قبل الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٤٥ عضوا في محكمة الشعب التي عقدت لتحاكم التنظيم السري المسلح للإخوان المسلمين اثر محاولتهم اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر وتولى رئاسة الجمهورية عقب وفاة الرئيس جمال عبد الناصر. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة سياسية، م٦، المصدر السابق، ص٧٠_٧٣.

(٥) رباح الصادق، ج٢، المصدر السابق، ص٣٨.

وضع نظام النميري دستور السودان[١]، وقد ادخل في الدستور ما اتفق عليه مع الجنوبيين من حكم ذاتي اقليمي وادخل ايضا النص على اطلاق الحريات مما أدى الى اطلاق سراح المعتقلين دون محاكمة حيث تم اطلاق سراح الصادق المهدي في اوئل ايار ١٩٧٣مباشرة بعد توقيع رئيس الجمهورية على الدستور[٢]، في ضوء تلك التطورات، وصدور دستور السودان الذي تقرر فيه اطلاق سراح المعتقلين، سرعان ما عاد الصادق لمعارضة النظام، حيث كان هناك اعتراض على بعض المواد التي تضمنها دستور ١٩٧٣ وقد اعلنت الجماعات الاسلامية وبضمنها حزب الامة وحزب الاتحاد الديمقراطي والإخوان رفضها بعض مواد الدستور، إذ قدم حسن الترابي مذكرة أكدت على ضرورة اتباع الحكومة في تحديد علاقات الدولة الداخلية والخارجية أسس الشريعة الإسلامية، إلا ان الحكومة اهملت المذكرة[٣]. وتبعا لذلك بدا اتحاد الطلاب اجراء اتصالات تنسيقية مع حركه الاخوان وحزبي الامة والاتحادي من اجل العمل على اسقاط نظام النميري ومطالبة السلطة بكفالة استقلال الجامعات والحريات العامة في البلاد[٤].

---

(١) دستور السودان الدائم ١٩٧٣: كان دستور شبه علماني لذ قضى من مواده على كل ما يشير الى دين الدولة واعترف في احدى مواده بكل العقائد السودانية كالإسلام والمسيحية والانظمة العقائدية التي وصفها الدستور بكرم المعتقدات وقد نصت المادة ١٦٥ من الدستور على تحريم استغلال الدين للأغراض سياسية وساوى بين المواطنين امام القانون في الحقوق والواجبات دونما تمييز بسبب الجنس او القومية او اللغة وتجريم الاعمال التي تثير الكراهية ضد الاديان وكرم المعتقدات. للمزيد ينظر: منصور خالد، السودان اهوال حرب، المصدر السابق، ص٣٣٤؛ مختار عجوبه، مشكله جنوب السودان وإثرها على مستقبل العلاقات العربية . الافريقية، المستقبل العربي، العدد٨٨، يونيو ١٩٨٦، ص٧٢.

(٢) رباح الصادق، ج٢، المصدر السابق، ص ٨٩ - ٩٠.

(٣) عصام مشعل الحلبوسي، المصدر السابق، ص١١٥.

(٤) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢٣٩.

وفي ١١حزيران ١٩٧٣ اصدر اتحاد جامعة الخرطوم بيان حمل توقيع احمد عثمان المكي رئيس الاتحاد، أعلن فيه ان الانتفاضة ستكون حاسمة، ومن جانب اخر عمل الصادق بعد ان تم اطلاق سراحه على تعبئة شعبية تخاطب الطلبة والعمال والمهندسين والمزارعين والتجار للتحرك والقيام بإضرابات ومظاهرات ضد النظام، وبذلك اخذ الصادق المهدي العمل على الاتصال بالطلبة وكذلك تحدث مع القوات المسلحة من اجل مساندة الشعب وكان العمل من اجل قيام مظاهرات تعم السودان كله، وبدأ وضع الخطة بعد ان تحالف الصادق المهدي مع جبهة الميثاق الاسلامي [١]، وتقرر ان تعقد سبع ندوات حول مواضيع الساعة وان تحشد الجماهير لهذه الندوات على أن تقدم القوى السياسية مذكرة في موكب حاشد بعد الندوة الاخيرة، وقيام النقابات بإضراب شامل بالتزامن مع تظاهرات انطلقت من الجامعة والمدعومة. وبعد ذلك على القيام بعمل عسكري، وجرى التنسيق مع زعماء الاحزاب وعلى رأسهم الصادق المهدي الذي أكد انصاره في الجيش والموالين له في النقابات وبضمنها نقابة العاملين في الادارة المركزية للكهرباء والمياه بانهم سيدعمون الانتفاضة التي سميت باسم (انتفاضه شعبان) [٢]، إلا أن السلطات علمت بالتحرك وقامت باعتقال حسن الترابي وآخرين من قادة المعارضة والمحرضين ضد النظام، وانطلقت عقب ذلك التظاهرات والعصيان المدني، فأعلنت الحكومة حالة طوارئ في ايلول ١٩٧٣، واعتقلت اكثر من ٣٠ شخصا وقدمتهم الى المحاكمة وكان من بينهم ١٨ طالبا، وأما الاخرون من العمال والتجار [٣].

---

(١) رباح الصادق، ج٢، المصدر السابق، ص٩٢؛ وكالة سودابيديا، التطورات السياسية في السودان ١٩٦٩-١٩٨٥، المصدر السابق، ص١٤.

(٢) عصام مشعل الحلبوسي، المصدر السابق، ص٩٢.

(٣) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢٣٩.

وعلى أثر تلك الاعتقالات قدم الصادق مذكرة في ٨ ايلول١٩٧٣، أرسلها الى النميري ذكر فيها(ان طلاب جامعة الخرطوم ليسوا كما تعلم جسما معزولا عن الكيان السوداني، وأنهم كانوا مثقلين بظروف المجاعة في دار فور وبظروف البطالة والغلاء في غيرها من الاقاليم، وان السلطة سلطت عليهم بطشا تجاوز جميع المواريث)[١]، كما ذكر الصادق في المذكرة فشل النظام القائم، وطالب بقيام حكم مدني ديمقراطي قومي لإنقاذ البلاد، ويكفل الحريات الاساسية ويحقق العدالة الاجتماعية ، وبعد ان سيطرت القوات على الانتفاضة القى النميري خطابا في ٢٤ ايلول ١٩٧٣، بما معناه ان التحرك الذي حدث وافد من خارج السودان، وبعد ثلاثة اشهر من الانتفاضة اعتقلت حكومة النميري الصادق في كانون الاول ١٩٧٣، وأودع في سجن كوبر ثم رحل الى سجن بورتسودان [٢]، وفي تلك الاثناء بدأت الجبهة الوطنية التي ضمت الاحزاب السياسية المعارضة للنظام اتصالاتها مع النظام الليبي منذ عام ١٩٧٣مستغلة توتر العلاقة بين النميري والقذافي[٣]، فترأس هذه الاتصالات عمر نور الدائم[٤]، والشريف الهندي وقد رحب النظام الليبي بمبادرة الجبهة الوطنية لا سيما بعد

---

(١) عصام مشعل الحلبوسي، المصدر السابق، ص١١٧.

(٢) رباح الصادق، ج٢، المصدر السابق، ص٩٣.

(٣) بدا الخلاف بين القيادة الليبية ونظام النميري منذ ١٩٧٣عندما توجهت خمس طائرات نقل عسكري ليبية الى اوغندا عبر سماء الخرطوم لمساعدتها في حربها ضد تنزانيا، لكن الحكومة السودانية منع تلك الطائرات من مواصلة رحلتها الى اوغندا وتفريغ شحنتها في الخرطوم فتم انزالها ثم أعيدت الى ليبيا مما دفع معمر القذافي إلى إرسال برقية الى جعفر النميري وكانت عبارة واحدة (سامحكم الله) وقد برر النميري تصرفه هذا بان السودان وقع على اتفاقيات تمنعه من التدخل في الشؤون الافريقية المجاورة للسودان مما حمل القذافي على اتهام النميري بالخيانة. للمزيد ينظر: دعاء محمد عبد على الهر، المصدر السابق، ص٨٤.

(٤) عمر نور الدائم: ولد عام ١٩٣٤ بقرية نعيمة وهي مركز نظارة الحسانية بالنيل الابيض، درس الثانوي بحنتوت تخرج من كلية الزراعة جامعة الخرطوم ١٩٥٧ حصل على الدكتوراه من المانيا ١٩٦٣ وشغل منصب وزير الزراعة خلال الفترة الديمقراطية من ١٩٦٦ – ١٩٦٧وعاد مع الصادق المهدي عقب المصالحة الوطنية وانتخب العام

ان تخلى النميري عن مبادى ثورة ايار وربط السودان بنظام السادات الذي ربط بدوره نفسة بالمعسكر الغربي بعد تخليه عن الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الاخرى[١]، وفي شباط ١٩٧٤ اطلق سراح المعتقلين ومنهم حسن الترابي كذلك الصادق، كما سمح له بمغادرة السودان الى لندن[٢]، وقد تأكد الصادق بان المعارضة من داخل السودان لم تعد مجدية، وفي نيسان ١٩٧٤ سافر الصادق إلى لندن[٣]، وتشكلت جبهة وطنية في المنفى عام ١٩٧٤ تحت اسم الجبهة الاسلامية القومية متمثلة بجماعة الاخوان وحزب الأمة برئاسة الصادق[٤].

كما التقى الصادق السيد حسين الهندي وعمر نور الدائم، وهم من قادة المعارضة في لندن واتفقوا على عقد اجتماع مع القيادة الليبية حيث تم الاتفاق معها على مساعدة الجبهة السودانية في نشاطها المعارض للنظام السوداني، على أن تقرر الجبهة السودانية وسائل المعارضة ولا تتدخل ليبيا طرف مباشر وانما من خلال المساعدة في تدريب وتسليح قوات السودانية المعارضة، بالمقابل ان يلتزم المعارضون الوحدة مع ليبيا، وقد رأى الصادق المهدي ان الخطوة الوحدوية المحددة يقررها الشعب السوداني باستفتاءات حر، وتلتزم الجبهة بمناشدة الشعب السوداني ان يقبل بإرادته الحرة الوحدة العربية وبذلك بدا ترحيل

١٩٨٦- عضوا في البرلمان ،امين الامانة العامة لحزب الامة ١٩٨٦ الى اغسطس ٢٠٠٠، ونائب رئيس حزب الأمة من ٦مايو ٢٠٠٣ إلى حين وفاته عام ٢٠٠٤. للمزيد ينظر: هاشم بابكر محمد احمد علوب، المصدر السابق، ص٢٨.

(١) فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن حمد، المصدر السابق،ص٧٤.

(٢) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢٣٩.

(٣) رباح الصادق، ج٢، المصدر السابق، ص١٠١.

(٤) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢٣٩.

المعارضة من اثيوبيا إلى ليبيا، ومنذ اواخر عام ١٩٧٤ أصبح للمعارضة معسكر مسلح في ليبيا قوامه الانصار الذين هاجروا في الأصل الى اثيوبيا، وكان المشرف على حركة المعسكرات السيد حسين الهندي وأحمد سعد والسيد الصادق يعقوب وكانوا يعملون تحت قيادة الصادق[١].

بعد أن التقت المعارضة، اسست الجبهة الوطنية برئاسة زعيم حزب الامة الصادق المهدي وبدا التدريب العسكري في ليبيا، وكان الاخوان يهيئون الشعب داخل البلاد بالمظاهرات وتوزيع المنشورات، وفي الخارج بإذاعة بيانات الجبهة الوطنية[٢]، وفي ٥ ايلول ١٩٧٥ جرت محاولة انقلاب فاشلة بقيادة المقدم حسن حسين عثمان وكان المنظم لهذه المحاولة الانقلابية (الجبهة القومية السودانية)[٣]، التي تكونت من عدة احزاب[٤]، وقد استطاع أن يسيطروا على العاصمة مدة ساعات معدودة، وكان من بين الاهداف التي اعلنها الانقلاب هي الرغبة في اقامة ديمقراطية سليمة تسع لكل السودانيين، والمشاركة في اتخاذ القرار السياسي[٥]، وقد نجح الانقلاب في بداية الامر، وعلى اثر ذلك تم إخراج السجناء السياسيين من المعتقلات لكن لم يلبث ان انتهى امر جماعة الانقلاب بإلقاء

---

(١) رباح الصادق، ج٢، المصدر السابق، ص١٠٦

(٢) محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، المصدر السابق، ص٣٨٩.

(٣) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢٤٠؛ وكالة سودابيديا، التطورات السياسية في السودان ١٩٦٩.١٩٨٥، المصدر السابق، ص١٤.

(٤) جبهة غرب السودان برئاسة عزالدين المهدي واتحاد عمال جبال النوبة برئاسة القس فيليب عباس غبوش وجبهة دارفور وحزب غرب السودان برئاسة التقلاوي المحامي وقد عقدت هذه الاحزاب مؤتمر وتوحدت تحت الجبهة القومية السودانية ١٩٧٠.للمزيد ينظر: رباح الصادق، ج٢، المصدر السابق، ص١١٥.

(٥) انتصار ادهم هارون احمد، اسباب الانقلابات في افريقيا منذ عام ١٩٦٩ السودان نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم ٢٠١٠، ص٧٩.

القبض على قادة الانقلاب وإعدامهم [١]، وقد كشفت المعلومات عقب المحاولة الانقلابية الفاشلة بان الجبهة القومية كان لها دور كبير في قيادة الانقلاب، وقد اشار أحد عناصر تلك المحاولة وهو محمد بخيت بأن الجبهة القومية كانت على تنسيق تام مع الجبهة الوطنية، خاصة قيادتها العليا الصادق المهدي والشريف حسين الهندي[٢]، واتهم جعفر النميري الحكومة الليبية بأنها وراء عملية الانقلاب الفاشلة [٣].

(١) محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، المصدر السابق، ص٣٩٠.

(٢) هاشم بابكر محمد احمد علوب، المصدر السابق، ص٦٥.

(٣) محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، المصدر السابق، ص٣٩٠.

المبحث الثاني: موقف الصادق من التطورات السياسية السودانية ١٩٧٦ – ١٩٨٣.

-انقلاب ١٩٧٦، حيثياته وتداعياته.

على أثر الاتفاق الليبي مع الجبهة الوطنية أصبحت الاراضي الليبية مركز ايواء وتدريب القوات المعارضة لحكم النميري والتي ضمت كما ذكرنا سابقاً الانصار والإخوان المسلمين، الذين اخذو يتدفقون نحو ليبيا بعد اخفاق محاولة حسن حسين عثمان الانقلابية ضد نظام النميري وإقامة دولة إسلامية وقد اخذت الجبهة تعمل على إشراك المعارضين للنظام في الداخل والخارج[١].

وبذلك اصبحت الجبهة منذ اواخر عام ١٩٧٥ تمتلك السلاح والرجال والمال، ولكنها تفتقر القيادة العسكرية الجيدة ولا تمتلك معلومات كافية عن الاوضاع في داخل السودان، لذلك اتصل الصادق بـ (محمد نور سعد)[٢]، من اجل سد النقص العسكري في موقف المعارضة، الذي كان متواجدا في المانيا لتدريب الضباط على أحدث ما وصلت إليه الاكاديمية العسكرية العالمية واعلمه بأمر تدبير المعارضة من اجل بناء تنظيم داخلي يتخطى كل المسؤولين السابقين على أساس كادر غير معروف للأمن، والاستفادة من الخلايا الموجودة داخل القوات المسلحة وللحصول على المعلومات التي تخص الاوضاع الأمنية والدفاعية في الداخل[٣]، ولضمان تواجد محمد نور سعد في السودان من دون إثاره الشكوك بشأن تواجده ابلغ القيادة العامة للجيش السوداني قبل سفره الى ليبيا بأنه يريد زيارة

---

(١) عصام مشعل الحلبوسي، المصدر السابق، ص١٢٢ ؛ دعاء محمد عبد علي الهر، المصدر السابق، ص٨٤.

(٢) محمد نور سعد: ضابط سوداني تخرج من الكلية الحربية وقاد المحاولة الانقلابية ضد نظام جعفر النميري عام ١٩٧٦ للمزيد ينظر: عون الشريف قاسم، موسوعة الانساب والقبائل في السودان، م٥، المصدر السابق، ص٢٢٢٢.

(٣) رباح الصادق، ج٢، المصدر السابق، ص١١٤.

شقيقته في بنغازي لمدة اسبوعين، وبذلك تمكن من مقابلة الصادق وناقش معه خطة الانقلاب[١].

في أوائل عام ١٩٧٦ وضعت قيادة الجبهة الوطنية هيكل خطة الحركة، على ان يتم استقطاب للقوى الشعبية والمهنية والجماهيرية من اجل التحرك لصالح المعارضة وكذلك ان يستقطب جزء من القوات المسلحة لمساندة الحركة، وان يقوم المهاجرون المدربون بعمل فدائي منظم ومنسق مع الأخرين للإطاحة بالنظام، وقد اختلف كل من محمد نور سعد وحسين الهندي والصادق المهدي في كيفية مشاركة القوى الفدائية، فقد كان محمد نور سعد يرى إن احتلال جزء من السودان أسهل وهذا سيفجر التناقضات الموجودة في النظام ويخلق مواجهة تمكن الجبهة من العمل على أسقاط النظام، في حين كان رأي حسين الهندي أن تكون المعركة في الخرطوم من خلال اقتحام المهاجرون المواقع العسكرية، بينما كان رأي الصادق هو العمل على تسريب القوى الوطنية الفدائية الى داخل العاصمة والعمل على توفير السلاح الازم لها، ثم إدخال القائد العسكري للحركة ليتولى التنسيق مع القوات المسلحة مع إشراك القوى الشعبية ايضا لكي تقوم بدورها، وبذلك تم الأخذ برأي الصادق وتم الموافقة والعمل عليها[٢].

وفي ضوء تلك التطورات، والاخذ برأي الصادق فقد عملت الجبهة الوطنية على نقل المقاتلين على شكل جماعات صغيرة لا تتعدى العشرة وحرصت على ان يكون بينهم رابطة اجتماعية يزول معها الشك في انتمائهم التنظيمي، اما السلاح فقد عملت الجبهة على ادخاله بواسطة شاحنات خاصة إلى اطراف أم درمان ثم دفن السلاح الخفيف والمتوسط في

---

(١) دعاء محمد عبد علي الهر، المصدر السابق، ص٨٤.

(٢) رباح الصادق، ج٢، المصدر السابق، ص١١٣.

الصحراء غرب أم درمان، وعلى وفق ذلك نجحت الجبهة الوطنية في إدخال جيشها البديل والمكون من (٨٦٠) مقاتلا انصاريا وكذلك بعض من مقاتلي الاخوان المسلمين الذين هم من طلاب الجامعات والخريجين الذين تدربوا في معسكرات العوينات في ليبيا[١].

كانت خطة الانقلاب تقوم على ثلاثة محاور يستهدف من خلالها معسكرات الجيش وكبار الضباط ودار الهاتف من قبل شباب الجبهة الاسلامية ثم احتلال دار الإذاعة ، كما تضمنت الخطة التحرك لاحتلال المطار حيث سوف يصل النميري على متن طائرة الخطوط الجوية السودانية من الولايات المتحدة الامريكية وفق توقيت معلوم[٢]، أما مجموعة الأسلحة الأخرى فستكون تحت قياده الصادق، ومن الجدير بالذكر أنها وفي ليلة الانقلاب توغلت إلى عمق ٣٠٠ ميل في الأراضي السودانية وأمست على بعد ساعات من أم درمان وانها ستدخل العاصمة بعد الاستيلاء على السلطة [٣].

قبيل تنفيذ خطة الانقلاب واجة قادة الانقلاب عدة مشاكل، منها كيفية توزيع السلاح ودفنه ومع وجود خلافات بين قادة الجبهة الوطنية أذ لم تستطع القيادات في الداخل التعرف على موضع دفن السلاح، وهذا ما يشر الى ضعف التنسيق بين الفصائل، فضلا عن اتخاذ(محمود حسنين) احد اعضاء الجبهة الاسلامية موقفا قياديا غير متفق عليه، وإصدار قيادة الاخوان توجيها لكوادرها بالابتعاد، ذلك لأن قيادتهم التي بالخارج مختلف

---

(١) هاشم بابكر محمد احمد علوب، المصدر السابق، ص٩١.

(٢) الصادق الهادي المهدي، المصدر السابق، ص٥٩؛ محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، المصدر السابق، ص٣٦٠.

(٣) محمد بن المختار الشنقبطي، الحركات الإسلامية في السودان، مدخل الى فكرها الاستراتيجي والتنظيمي، دار الحكمة، لندن ٢٠٠٢، ص٢٤٤؛ هاشم بابكر محمد احمد علوب، المصدر السابق، ص٩٣.

عليها[١]، اي أن الخطة كانت غير مكتملة مع ذلك بدأت ساعة التنفيذ في يوم الجمعة المصادف ٢ تموز ١٩٧٦، وعند موعد صلاة الفجر استيقظ سكان العاصمة على اصوات الرصاص وشوهدت سيارات تحمل أسلحة وذخائر وعليها رجال بلباس مدني يحملون أسلحة لم يألف الناس رؤيتها عند الجيش السوداني[٢].

أما خطة الجبهة الوطنية لاحتلال المطار فقد كلفت بها احد الطلاب من خلال ضرب الطائرة التي تقل الرئيس جعفر نميري التي من المحتمل أن تصل الساعة السادسة صباحا، لكن الطائرة وصلت قبل موعدها وهذا ما أدى الى فشل المهمة، وعلى أثر ذلك غادر النميري المطار الى إحدى المخابئ المنتشرة في العاصمة ومنها الى جوبا ليخاطب الجماهير من الإذاعة هناك، بعد تعطيل إذاعة أم درمان، وقد استطاعت الحركة التي وصفتها اجهزة النظام بالمرتزقة أن تسيطر على بعض المنشآت العامة فاحتلت جميع القواعد العسكرية والمدنية الهامة مثل مدرسة المشاة في (كرري) وسلاح المهندسين ومطار الخرطوم واحتلت أيضا دار الهاتف[٣].

بعد نجاح النميري في الهرب كلف اللواء محمد باقر أحمد بأن يتجه الى القصر الجمهوري والعمل من أجل احباط الانقلاب، واستطاع ان يرسل برقية الى الرئيس المصري انور السادات لإعلامه بالتطورات التي شهدتها السودان، ناهيك عن بث مدير وكالة السودان للإنباء (سونا) (أن قوة غازية قادمة من ليبيا هاجمت الخرطوم فجر اليوم في

---

(١) رباح الصادق، ج٢، المصدر السابق، ص١٢٠.

(٢) عصام مشعل الحلبوسي، المصدر السابق، ص١٢٢.

(٣) ابو القاسم حاج حمد، السودان المأزق، ج٢، ص٤٣٦؛ هاشم بابكر محمد احمد علوب، المصدر السابق، ص٩٣.

محاولة لقلب نظام الحكم واغتيال الرئيس، ولكن الرئيس نجا من المحاولة وهو يدير بنفسه، الآن عملية ردع قوات الغزو)[١].

أما على صعيد إدارة الاذاعة من قبل حركة الانقلاب، فقد أخفقوا في إدارة أجهزة البث، وهذا ما جعل هوية الحركة غامضة من قبل الرأي العام، وكان هذا أحد أهم أسباب فشل الحركة، إذ خسرت التأييد الشعبي الذي كانوا بأمس الحاجة إليه لدعم موقفهم[٢]. وما يؤكد ذلك هو خروج عدد من المواطنين والاشتباك مع قوات الانقلاب، وهذا مما تسبب بإحداث دامية ومؤسفة، هذا من جانب، فأن قوة السلاح الثقيل بقيادة الصادق، كانت تنتظر خبر التحرك عن طريق الإذاعة، بقيت مرابطة الى أن سمعت عصر يوم السبت ببيان الحكومة، فسحبت قوتها، بعد أن علمت بأن الحركة قد اصيبت بنكسة[٣].

ومن الجدير بالذكر، أن فشل حركة الانقلاب، كان يعود إلى أنها لم تكن موحدة بالقدر الذي يكفي لعمل ثوري مشترك[٤]، ثم أن التوقيت لم يكن مناسبا، وذلك لعدم وجود أزمة سياسية او تدهور اقتصادي[٥].

على خلفية هذا الانقلاب الفاشل، ومن جانبه وجه السادات نداء الى الشعب السوداني يدعوه إلى الالتفاف حول قيادته والدفاع عن ثورته والمبادئ التي نادى بها، كما بعث برسالة الى النميري جاء فيها (ان المؤامرة التي تمكن شعب السودان وقواته من القضاء عليها إنما

---

(١) دعاء محمد عبد علي الهر، المصدر السابق، ص٨٦،٨٧.
(٢) محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، المصدر السابق، ص٣٦٠.
(٣) رباح الصادق، المصدر السابق، ج٢، ص١٢٢.
(٤) الصادق المهدي، المصالحة الوطنية من الالف الى الياء، الحركة الإسلامية الوطنية، الخرطوم ١٩٧٨، ص٢٠
(٥) هاشم بابكر محمد احمد علوب، المصدر السابق، ص٩٦.

هي مخطط خارجي ضد الأمة العربية كلها) ،ومضيفا إن على مصر الاستعداد لكي تلبي نداء الواجب، وانه أصدر تعليماته الى القوات المسلحة المصرية منذ الساعات الاولى للإحداث بالتدخل إذ لزم الأمر، وفي السياق ذاته، قامت الطائرات المصرية بعملية استطلاعية فوق منطقة جبل العوينات وصورت قوافل المسلحين القادمين من ليبيا، كما أقامت الحكومة المصرية جسرا جويا ربط القاهرة بالخرطوم لنقل الأسلحة والمعدات العسكرية[١]، أيضاً ساهمت الحكومة المصرية في نقل حوالي (١٥٠٠) جندي سوداني كانوا يتمركزون على جبهة قناة السويس لمواجهة الجيش الاسرائيلي، ايضاً اتصل يونا ميلوال وزير الاعلام السوداني بالسفير المصري طالباً منه ارسال مهندسين وفنيين مصريين لإصلاح العطل في أجهزة البث والاذاعة، ولبت مصر الطلب وأرسلت المهندسين وتم اصلاح العطل واعلنت الحكومة السودانية من الاذاعة بيانا للشعب، بأن البلاد تتعرض لغزو من قبل مرتزقة ليبيين، ودعا أيضا الضباط للالتحاق من اجل اعادة السيطرة على البلاد[٢].

على وفق ما تقدم، فقد فشلت المحاولة الانقلابية وللأسباب التي ذكرت سابقا، واستطاعت القوات السودانية من بسط سيطرتها على العاصمة والمدن الأخرى. فيما ذهبت المعارضة إلى لندن لعقد اجتماع في اب ١٩٧٦ وقررت فيه احتواء الآثار الضارة لحملة الحكومة[٣].

---

(١) دعاء محمد عبد علي الهر، المصدر السابق، ص٨٧.

(٢) محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، المصدر السابق، ص٣٦٠؛ عصام مشعل الحلبوسي، المصدر السابق، ص١٢٤.

(٣) الصادق المهدي، المصالحة الوطنية من الالف الى الياء، المصدر السابق، ص٢٠.

-المصالحة الوطنية.

على الرغم من فشل انقلاب ٢ تموز ١٩٧٦ واستعادة النميري سيطرته على الوضع الأمني في البلاد، ولكن شكل ذلك الانقلاب منعطفا جديداً في مسيرة النظام وتوازنات القوى الداخلية والاقليمية، فمحاولة الانقلاب جعلت النميري وأنصاره يعيدون النظر في النظام الداخلي من جهة وعلاقتهم بمصر من جهة اخرى، فقد توجه جعفر النميري نحو القاهرة في ٢ تموز ١٩٧٦من اجل ان يحسم مع انور السادات كافة الخلافات وأهمها قلق السادات من قوة نظام النميري ، وعدد الانقلابات العسكرية ضده، والخوف من نجاح انقلاب عسكري شيوعي في السودان، كذلك شراء النميري أسلحة من فرنسا والصين والولايات المتحدة [١].

وفي ٦ تموز ١٩٧٦ توجه إلى المملكة العربية السعودية، ومن خلال لقائهم، فتح العاهل السعودي موضوع المصالحة، وبينّ إن الشعارات الاشتراكية هي التي تدفع بقيادات معروفه باتجاهاتها الإسلامية كالصادق بأن يلجأ إلى ليبيا وإثيوبيا[٢]، وبذلك استطاعت المملكة العربية ان تمهد لمصالحة، كان من ثمارها أن عاد بعض زعماء المعارضة إلى السودان[٣].

من جانب آخر، فأن الدول المانحة للدعم مثل المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الامريكية كانا يفضلا المصالحة الوطنية مع جبهة المعارضة، فضلا عن مخاوف

---

(١) محمد ابو القاسم حاج حمد، ج٢ السودان المأزق، المصدر السابق، ص٤٣٥.

(٢) المصدر نفس، ص٤٣٦

(٣) احمد عبد الرحمن اسماعيل، العلاقات السودانية السعودية، بحث تكميلي لنيل درجه البكالوريوس، جامعه الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، (د. ن)، ص٢٤.

النميري من محاولة انقلابية أخرى قد تنتزع السلطة منه، فكان لابد من غلق الباب عبر المصالحة الوطنية[١].

اما في ما يخص الجبهة الوطنية فقد ادركت من خلال فشل محاولة الانقلاب، انه ليس من السهل القضاء على نظام النميري الذي يتمتع بتأييد أغلبية ضباط الجيش، فضلا عن مساندة مصر له، الامر الذي اوصل الجبهة الى قناعة بضرورة الحد من العنف لحل الخلافات السياسية[٢]، اضافة الى قناعة الصادق بان دكتاتورية النميري لا يمكن اسقاطها بالقوة العسكرية[٣]، وان الجبهة الوطنية كانت هي الاخرى أحوج ما تكون الى المصالحة في تلك الظروف القاسية التي كانت تعيشها[٤].

جاء مشروع المصالحة الوطنية في وقت كان فيه الطرفان في أمس الحاجة إليها، وان أول إشارة الى مصطلح المصالحة وردت في مذكرة رفعها الطيب زين العابدين الذي كان معتقلا منذ انقلاب حسن حسين عثمان في سجن كوبر إلى النميري في تموز عام ١٩٧٦، وبين بها عدم ميله الى سياسة سفك الدماء لحل قضايا الوطن، واقترح عليه أن يتبنى سياسة المصالحة الوطنية، موضحا إن الصراع الدائر لا يوجد فيه غالب أو مغلوب، وان الخاسر الأكبر هو الشعب السوداني[٥].

---

(١) هاشم بابكر محمد احمد علوب، المصدر السابق، ص١٠١،١٠٢.

(٢) عصام مشعل الحلبوسي، المصدر السابق، ص١٢٧؛ Mohamed Beshir Hamid. The politics of National Reconciliation in the sudan center for contemporary Arab studies, Georgetown university,1984.p.6.

(٣) جرهام ف. توماس، المصدر السابق، ص٣٢.

(٤) الصادق المهدي، المصالحة الوطنية من الالف الى الياء، المصدر السابق، ص٢١.

(٥) نقلاً عن هاشم بابكر محمد احمد علوب، المصدر السابق، ص١٠٢.

في تلك الظروف اجتمع كل من خالد فرج وعصمت زلفو مع الصادق المهدي في لندن وبينا رأيهما كمواطنين سودانيين بأنهما لا يرضيان عما يدور في السودان من استعداد لصدام ما، وأنهما على استعداد لإجراء حوار للتوصل لحل سلمي، وأنهما يريدان ان يعرفا اذ كانت الجبهة مستعدة ايضا، وبذلك تم اجتماع بين الصادق ومأمون عوض في فندق هيلتون بلندن في كانون الثاني ١٩٧٧، وخلال الاجتماع أكد الصادق توجه المعارضة السلمي، ومن جانبه وعد مأمون بأنه سيتحدث بالأمر مع جعفر النميري[١].

وعلى الصعيد ذاته وفي نيسان ١٩٧٧ قاد الوساطة بين جعفر النميري والمعارضة رجل الاعمال السوداني فتح الرحمن البشير، اذ اتصل بعبد الحميد الصالح وأطلعه على ورقة العمل التي تضمنت عشرة نقاط[٢]، كان قد وضعها الصادق إذا ما صار حوار مع النميري[٣].

([١]) رباح الصادق، ج٢، المصدر السابق، ص١٣٩.

([٢]) الاتفاق على غلق الطريق أمام التفرق الحزبي وقبول تنظيم قومي مبني على مشاركة المنظمات الفئوية والجماهيرية على مستوى البلاد، اتفاقية اديس ابابا والخاصة بجنوب السودان حققت اهدافها التي ابرمت من اجلها وهي مقبولة لدى الجميع، استمرار تكريس الجهود للتنمية كهدف أساسي للحكم وتكون مخططة وعادلة بين الفئات والاقاليم، الجمهورية الرئاسية، نظام حكم يقبله الجميع في السودان، الاسلام هو المنطق الفكري للأداء العام والخاص، القوات المسلحة رافد مشارك في الأداء السياسي وعليها تقع مسؤولية حماية الأمة مع الالتزام بضوابط الجندية، للسودان الدور القومي العربي وتضامن افريقي وعليه واجب حماية الفكر الإسلامي والعربي والأفريقي من سيطرة الدول الكبرى، يعمل رئيس الجمهورية عن طريق بيانات وتصريحات لتخفيف المرارة وتلطيف الجو العام الذي نتج عن المصادمات السياسية وإعلان العفو عما سبق، النظام الاشتراكي أفضل وسيلة للكفاية والعدل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. للمزيد ينظر: هاشم بابكر محمد علوب، المصدر السابق، ص١٠٤،١٠٥؛ رباح الصادق، ج٢، المصدر السابق، ص١٣٩،١٤٠.

([٣]) هاشم بابكر محمد احمد علوب، المصدر السابق، ص١٠٤.

استمرت جهود الوساطة سواء من المملكة العربية السعودية أو من خلال فتح الرحمن البشير الى أن تم القاء بين الصادق وجعفر النميري في بور سودان في ٦ تموز ١٩٧٧ وقد استمر القاء عشر ساعات حيث بين الصادق الأسباب التي دعتهم للتجاوب مع المصالحة وضرورة تضافر الجهود الوطنية للحيلولة دون نمو تيارات للتنظيم الإقليمي بالصورة التي تهدد الوحدة الوطنية[١]، وإن التجربة اثبتت أن العنف لا يحقق دائما الأهداف المرجوة والسعي لتحقيق الوحدة والسلام والاستقرار وكذلك العمل على جذب الأموال العربية للاستثمار والتنمية في السودان، كما دار حوارهما حول الاتحاد الاشتراكي الذي اشاد به النميري بينما كان للصادق وجهة نظر مغاير عنه، ودعا الى إجراء تعديلات عليه لكي يكون ديمقراطيا جامعا بحق للسودانيين[٢]، وتم التطرق إلى وضع الانصار وضرورة رد الاعتبار لهم والتعرف على قبر الامام الهادي والسماح لأهله بدفنه[٣]، وبعد ذلك عاد الصادق إلى لندن ليشاور رفاقه الذين تجمعوا في اجتماع عقد بفندق براون بلندن في ١٤ تموز، أي بعد اسبوع واحد من لقاء بور سودان، إلا ان حسين الهندي غاب عن ذلك الاجتماع على الرغم من تبليغه من قبل الصادق[٤].

أما من جانب النميري فأنه أعلن العفو الشامل عن المعتقلين السياسيين وتم إصدار قانون العفو العام في اب ١٩٧٧ وتم اطلاق سراح المعتقلين السياسيين عدا الشيوعيين[٥]، وفي شهر ايلول اجرى النميري تعديلات على الوزارة حيث عين نائبا له ووزيراً للخارجية

---

(١) سرحان غلام حسين، المصدر السابق، ص٢٤٠ ؛ منصور خالد، النخبة السودانية، المصدر السابق، ٤٨٣.

(٢) رباح الصادق ،ج٢، المصدر السابق، ص١٤٤.

(٣) منصور خالد، النخبة السودانية، المصدر السابق، ص٤٨٥.

(٤) المصدر نفسة، ص٤٨٥.

(٥) عصام مشعل الحلبوسي، المصدر السابق،ص١٣٠؛ هاشم بابكر محمد احمد علوب، المصدر السابق، ص١٠٣.

الرشيد طاهر بكر في ١٠ ايلول ١٩٧٧ وهو من كبار الاخوان المسلمين سابقا، اذ كان فيما مضى المراقب العام في السودان ثم اعتزلهم وأصبح من اعضاء الاتحاد الاشتراكي[١].

وفي ٢٥ ايلول ١٩٧٧ قابل الصادق الشريف الهندي والعقيد معمر القذافي عند مجيئه الى طرابلس وقابل ايضا ابو بكر يونس ودار نقاش حول المصالحة الوطنية وتطوراتها في السودان وأراد الصادق معرفة فيما هم يؤيدون المصالحة أولا، وأكد بأن ما يهمه هو ان يتبادل غرس الثقة مع النظام لأنه مفتاح المصالحة الحقيقي وطلب بإيقاف اذاعة الجبهة الوطنية في ليبيا(صوت الوطن)، ووافق العقيد معمر القذافي على ذلك[٢]، وعند وصول الصادق الى البلاد في ٢٧ ايلول ١٩٧٧، استقبله الموالون إليه استقبالا ظافرا[٣]، وحينها وجه خطابا قال فيه (اليوم حضرنا الى الوطن العزيز واثقين بأننا وبإذن الله، سنحقق اجتماعا سودانيا رائعا عبر لقاءات مختلفة وجادة لا فرصة فيها لغريب ولا يدخل فيها اعداء الوطن والحاقدين عليه)[٤].

وعلى الصعيد ذاته، عقد الصادق والنميري عدداً من القاءات استمرت ما بين ٢٧ ايلول الى ١١ كانون الاول ١٩٧٧، وكانت نتيجتها، تشكيل لجنة موسعة قومية لرد المظالم وإزالة آثار النزاع الداخلي ورد اعتبار المواطنين مادياً وأدبياً ودعم لجنة مراجعة القوانين لبعث التشريع الاسلامي في النظام القانوني بأسلوب عصري، واتفق على سياسة البلاد

---

(١) محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، المصدر السابق، ص٣٩٦.

(٢) رباح الصادق، ج٢، المصدر السابق، ص١٤٨.

(٣) عصام مشعل الحلبوسي، المصدر السابق، ص١٣٣.

(٤) حيدر ابراهيم علي، الديمقراطية السودانية، المفهوم، التاريخ، الممارسة، ط١، الحضارة للنشر، القاهرة ٢٠١٣، ص١٣١.

الخارجيـة فـي ظـل المصـالحة ومراجـع تكـوين الاتحـاد الاشـتراكي لأنـه تكـونَ فـي ظـروف غيـر مناسبة[١].

-اتفاقيه كامب ديفيد ١٩٧٨ وموقف الصادق المهدي منها.

وفـي ضـوء تلـك التطـورات فـي السـودان بعـد المصـالحة الوطنيـة، فقـد عمـد النميـري علـى ضـم العديـد مـن رمـوز المعارضـة السـودانية وأشـركهم فـي السـلطة وقـد انضـم الصـادق المهـدي الـى حكومـة النميـري وأصـبح عضـوا فـي الاتحـاد الاشـتراكي السياسـي كمـا اظهـر اسـتعداده الكامـل للمشـاركة، إلا ان خـط المصـالحة الوطنيـة قـد تعثـرت بشـكل كبيـر خاصـة بعـد اذاعـة (بيـان ١٩٧٨) المتعلـق بموقـف السـودان مـن اتفاقيـة كامـب ديفيـد[٢]، حيـث وقفـت حكومـة النميـري موقفـا متعاطفـا، إن لـم نقـل مسـاند للموقـف المصـري وقـد بـارك خطـوات السـادات نحـو السـلام مـع (إسـرائيل) بـل تبنـى الـدعوة إلـى عـدم عـزل النظـام المصـري الـذي اتبعتـه الـدول

---

(١) رباح الصادق، ج٢، المصدر السابق، ص١٥٤

(٢) اتفاقية كامب ديفيد وقعها الرئيس المصري انور السادات مع الكيان الصهيوني ،والتي اظهرت السودان مؤيد للاتفاقية وقد سبق التوقيع عليها زيارات عدة قام بها الرئيس المصري، وفي مقدمتها زيارته الى الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٧٧ ولقاءه مع (جيمي كارتر) من اجل تسوية النزاع العربي مع إسرائيل وايجاد حل للقضية العربية وفي ٩ تشرين الأول من العام نفسه فوجئ الشعب المصري والأمة العربية، بقرار منفرد من السادات بزيارته القدس المحتلة وإدلائه بتصريح امام الكنيست اوضح فيه مفهوم مصر للسلام واشار الى ذلك من خلال نقطتين هما انهاء حاله الحرب في المنطقة وقبول التعايش السلمي بين العرب وإسرائيل عندما يتم الانسحاب الكامل من الاراضي العربية المحتلة وتمثل الاتفاق الذي ضم سلسلة المفاوضات بالتوقيع على وثيقتين منفصلتين في ١٧ ايلول ١٩٧٨ صدرت الوثيقة الاولى أسس علاقات السلام بين إسرائيل والدول العربية ودعت الاردن والبنان وسوريا الى الموافقة عليها اما الوثيقة الثانية فنصت على أسس السلام بين مصر وإسرائيل على ان تنجز وتبرم خلال مدة لا تتجاوز(٣ اشهر) من تاريخ الاجتماع الثلاثي في كامب ديفيد. للمزيد ينظر: رباح الصادق، ج٢، المصدر السابق، ص١٧٧-١٧٨؛ دعاء عبد علي الهر، المصدر السابق، ص١٣٩؛ عصام مشعل الحلبوسي، المصدر السابق، ص١٤٣.

العربيــة، وفــي اعقــاب ذلــك شــهد الشــارع الســوداني تظــاهرات حاشــدة ضــمت عمــوم طبقــات المجتمــع الســوداني وشــرائحه للتنديــد بسياســة الســادات، وإعــلان تمســكها (بــلاءات) الخرطــوم الــثلاث وطالبــت بإلغــاء أو نقــض الاتفاقيــة[١]، كمــا رفــض الصــادق الاتفاقيــة مــن خــلال حديثــه قــائلا (إننــا نــرفض اتفاقيــات كامــب ديفيــد، وبالقــدر الــذي لــدينا مــن طاقــة ســوف نعمــل علــى تغييــر موقــف الســودان الرســمي، اذ لــيس للســودان أي مصــلحة فــي تأييــد اتفــاق كامــب ديفيد)[٢].

كــان تأييــد النميــري للاتفاقيــة بمثابــة القشــة التــي انهــت المصــالحة الوطنيــة، وذلــك بســبب موقــف الصــادق مــن الاتفاقيــة والــذي عارضــها بشــكل قــوي كونهــا خطــر علــى مصــر والســودان، وعلاقــة الأمــة العربيــة والكيــان الإســلامي بصــفة خاصــة [٣]، كمــا اشــار الــى الاتفاقيــة بأنهــا خيانــة قوميــة، لــذلك قــدم اســتقالته مــن المكتــب السياســي للجنــة المركزيــة للاتحــاد الاشــتراكي فــي ٢١ تشــرين الأول ١٩٧٨، وبــين فــي كتــاب اســتقالته رفضــه لصــدور بيــان التأييــد الــذي يفتــرض إن الــروابط الازليــة بــين الســودان ومصــر توجــب تأييــد الســودان لمصــر فــي كــل مــا تفعــل، وعــدّ موقــف الســادات هــو بالضــرورة لــيس موقــف مصــر، كمــا رفــض اعتبــار التضــحيات التــي قــدمتها مصــر دفاعــا عــن حقوقهــا الوطنيــة والقوميــة، مبــررا لتنصــلها عــن التزاماتهــا الوطنيــة والقوميــة التــي التزمــت بهــا فــي مــؤتمرات القمــم العربيــة، ووصــفها بأنهــا أداة للحصــول علــى ســيادة ناقصــة ومحــدودة فــي ســيناء، والتفــريط فــي الحقــوق العربيــة الاخــرى كمــا حــددها مــؤتمر القمــة العربــي فــي الربــاط [٤]، وإن الســادات أجــرى صــلحا منفــرداً تحــت حمايــة أميركيــة، وبــين إن دور

---

(١) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢٤٢.

(٢) عصام مشعل الحلبوسي، المصدر السابق، ص١٤٧.

(٣) هاشم بابكر محمد احمد علوب، المصدر السابق، ص١١٢.

(٤) رباح الصادق، ج٢، المصدر السابق، ص١٨٠.

السودان ليس لتأييد مصر ظالمة أو مظلومة، بل الالتزام بالعهود واتفاقيات التي أكدتها مؤتمرات القمم العربية ومطالبة مصر بالالتزام المماثل والعودة من طريق الانفراد والعمل على توحيد الصف العربي للصمود دفاعاً عن الحق العربي والسلام العادل[١].

وعلى الصعيد ذاته وفي ٢٧ تشرين الاول ١٩٧٨ شارك الصادق في ندوة أعدها طلاب جامعة أم درمان، وأعلن من خلالها خروجه من الاتحاد الاشتراكي وان المصالحة وصلت الى طريق مسدود[٢].

([١])رياح الصادق، ج٢، المصدر السابق، ص١٨٠.

([٢])المصدر نفسه، ص١٨١،١٨٦.

المبحث الثالث: انقلاب عبد الرحمن سوار الذهب ١٩٨٥وتأليف حكومة انتقالية.

-انقلاب عبد الرحمن سوار الذهب[١] ١٩٨٥.

كان لتورط حكومة النميري في قضية هجرة يهود (الفلاشا)[٢]، عبر الأراضي السودانية وتطرفه في تطبيق قوانين الشريعة الاسلامية، اثراً في ازدياد نقمة الشعب السوداني عليه،

---

(١) عبد الرحمن سوار الذهب: ولد بأم درمان عام ١٩٣٤، عندما كان السودان تحت الحكم البريطاني – المصري، يحكمه ضباط بريطانيين تحت اشراف حكومة يقودها حاكم عام معين، دخل الكلية الحربية عام ١٩٥٤، والسودان وقتها يقترب من الحكم الذاتي، تلقى بعد ذلك التدريب في الاردن وبريطانيا ومصر، كانت اسرته تدين بالولاء للطريقة الختمية التي تقودها عائله الميرغني، الا ان سوار الذهب عرف باعتداله في كل الامور كما عرف بذكائه وهدوئه. للمزيد ينظر: جرهام. ف. توماس، المصدر السابق، ص٤٢.

(٢) الفلاشا: كلمة مأخوذة من الكلمة العربية (فلاشا) ومعناها يهاجر او يدخل الاراضي عنوة، وهي تطلق على اليهود الاثيوبيين الذين يشكلون طائفة دينية تقيم في شمال منطقة (تانا). ويسود الاعتقاد بينهم انهم من سلالة منيليك الأول نسبة الى ما جاء في قصة الملك سليمان والملكة بلقيس ملكة سبأ حينما تزوجها في اثناء سفرها نحو القدس وانجبا ابنا يدعى (مينليكومن)، ثم هاجروا إلى اثيوبيا وعليه يكون الفلاشا احفادهم الأصليين. وكان عددهم عام ١٩٧٤ على وفق بعض التقديرات قرابه (٢٠) الف يهودي، في حين هناك راي مخالف لذلك يقول بانهم من اعراق اثيوبية اصلا او مهاجرين الى اثيوبيا، ويرى البعض الآخر انهم اثيوبيين ينتمون الى (الاغاو)، وهي إحدى المجموعات الحضارية الاثيوبية، ويرى اخرون انهم مهاجرون يهود جاؤوا الى البلاد في احدى حقب التاريخ القديم واندمجوا مع الاثيوبيين.

للمزيد ينظر: عطا محمد زهرة، حول هجره يهود الفلاشا إلى فلسطين المحتلة. مجلة المستقبل العربي، العدد(٧٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت١٩٨٥، ص٣١؛ عبد السلام ابراهيم بغدادي، البعد الايجابي في العلاقات العربية– الافريقية والتعددية الاثنية كرابط ثقافي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ٢٠١٣، ص١٧٥؛ ابراهيم يوسف حمادة عودة، الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان وتداعياته على الصراع العربي – الإسرائيلي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين٢٠١٤، ص٤٧؛ محمد جلاء ادريس، يهود الفلاشا أصولهم ومعتقداتهم وعلاقاتهم مع اسرائيل، مكتبه مدبولي، القاهرة ١٩٩٣، ص١٧٣،١٧٤ ؛ اجلال رافت واخرون، انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت ٢٠١٢، ص٢٢٠،٢٢١.

اضافة الى تحرك اتحاد الكنائس العالمي[١]، والإرساليات التنصيرية والدول الاقليمية وإتباع الانظمة الوضعية كلها وإسرائيل وأصحاب العصبيات ضد قوانين الشريعة، فضلا عن استمرار الركود الاقتصادي المزمن في الجانبين الصناعي والزراعي مما ادى إلى تردي الاوضاع الاقتصادية بشكل عام والتوسع في إقامة المشروعات غير المدروسة وازدياد معدلات التضخم[٢]، جراء هذه الصعوبات والمشاكل اندلعت المظاهرات الطلابية وتمددت الاحتجاجات الى قطاعات كبيرة من المواطنين كما شهدت بعض اطراف السودان توترات اثنية وقبلية نتيجة لإخفاق تجربة الحكم المحلي والإقليمي من ناحية وانتشار الجفاف والتصحر من ناحية اخرى، جراء هذه المشاكل لجأ النميري الى القمع لإيقاف احتجاجات الطلاب والمواطنين، وبذلك دخل السودان في مرحلة جديدة من المواجهة بين الشعب والنظام[٣].

بالإضافة الى استخدام النميري، المؤسسات العسكرية في قمع الحركة الشعبية الوطنية ومصادرة الحريات العامة للشارع السياسي السوداني، وهذا ما أدى إلى مساندة القوى الاقليمية لقوى المعارضة السودانية سواء الاحزاب أو حركة التمرد في الجنوب، كذلك تخلي اصدقائه عنه في نهاية الأمر سواء من البلدان العربية أو الدول الاقليمية أو الدول

---

(١)مجلس الكنائس العالمي تاسس عام ١٩٤٨وهو هيئة تنظيمية تجمع كل الكنائس بمختلف اتجاهاتها في شكل تجمع ديني يقوي سلطة الكنيسة الدولية في التفاوض والتنسيق وتبادل المعلومات وتحديد اهم نشاطه في مساعدة اللاجئين والتنصير واعداد الدراسات والبحوث الاجتماعية الدينية والاقتصادية ودعم كثير من حركات التحرر المناهضة وخاصة الانفصالين بجنوب السودان. محمد الفاضل بن علي اللافي التونسي، المصدر السابق، ص٤٥، ٥٧

(٢) محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، المصدر السابق،ص٤١٠؛ نبراس خليل ابراهيم، جون قرنق واثرة في الحياة السياسية في السودان، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، قسم التاريخ، مجلة الآداب، العدد١٠٧، ص١٦٩.

(٣) هادشم بابكر محمد احمد علوب، المصدر السابق، ص١٤٥؛ توفيق المديني، المصدر السابق، ص٤٤؛ نبراس خليل ابراهيم، المصدر السابق، ص١٦٩؛ الشريف الهندي، المصدر السابق، ص٦١.

الكبرى[١]، فضلاً عن ذلك اندلعت ازمة الجنوب مرة اخرى، حيث ظهرت حركة التمرد بقيادة (جون قرنق Garang jon)[٢]، إذ اختارت هذه الحركة النضال العسكري لمواجهة المشاكل الجذرية للسودان، لأنها كانت ترى ان نظام النميري مثله مثل نظام الفريق عبود، وأوضحت ان ما تقاتل من أجله هو ليس حل مشكلة الجنوب أو السلام الجزئي وإنما تريد السلام الدائم وهي تخوض حربا لإنهاء الحروب[٣].

مع بداية عام ١٩٨٤ اصبح واضحا ان الوضع الاقتصادي بالسودان آخذ في التدهور وبمعدل كبير، وإن النميري قد انزلق في فوضى إدارية[٤].

وفي ١٤ اذار ١٩٨٥ قام (٤٠٠) طالب اغلبهم من الاسلاميين بقيادة اتحادهم الذي يسيطر عليه حزب الأمة بالتظاهرات وإحراق ناقلة وقود في جمعية ود نميري التعاونية، مما

---

(١) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢٤٩؛ وكاله سودابيديا، التطورات السياسية في السودان ٢٥ مايو ١٩٦٩ . ٦ ابريل ١٩٨٥، المصدر السابق، ص٢١.

(٢) جون قرنق ديمابيور: ولد عام ١٩٤٥ في دنقلى جنوب السودان اذ ينحدر من فرع منطقة بور في قبيلة الدينكا اكبر قبائل جنوب السودان من عائلة مسيحية، كان عضوا ضمن الوفد الجنوبي الذي تفاوض مع الحكومة السودانية للتوصل الى اتفاق سلام في اديس ابابا عام ١٩٧٢، وبسبب انهيار اتفاقية اديس ابابا وعودة التمرد عام ١٩٨٣، هو استغلال النميري الخلاف بين الجنوبيين انفسهم لاسيما القبائل الصغيرة في المنطقة الاستوائية وقبيلة الدينكا المهيمنة على الادارة في الجنوب وعلى اثر ذلك اصدر النميري قرار تقسيم الجنوب مما سبب ذلك اشتعال اعمال عنف في الجنوب، وظهر في تلك المدة الجناح العسكري لتنظيم سياسي اطلق علية اسم تحرير جنوب السودان والذي تغير اسمه ليصبح الجبهة الشعبية لتحرير السودان، اذ ترأس جون قرنق الجيش الشعبي لتحرير السودان. للمزيد ينظر: نبراس خليل ابراهيم، المصدر السابق، ص ١٦٠، ١٦٦.

(٣) خالد منصور، الازمة السياسية في السودان وطريق المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٤، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة ١٩٨٨، ص١٨٦.

(٤) جرهام ف. توماس، المصدر السابق، ص٣٦.

أدى الى انتقال الحريق إلى أصول الجمعية مخلفا خسائر مادية جسيمة، وهذا ما تسبب في اغلاق جامعة الخرطوم من قبل السلطات التي اتهمت الاخوان بمسؤولية ما حدث[١].

وعلى الصعيد نفسه، نشأت أزمة اضراب الاطباء الذي استمر ثمانية أيام، على أثرها قدم الاطباء استقالة جماعية في ٢٤ اذار ١٩٨٤، ولخشية النميري من إعلان الاطباء أن السودان منطقة موبوءة من قبل منظمة الصحة العالمية، قرر اعتقال لجنة الأطباء وعدداً من الاطباء القياديين، فتأزم الموقف وأيدت القوى السياسية موقف الأطباء، ثم نشأت مواجهة اخرى بين النظام وبين نقابة المهندسين، كذلك بينه وبين نقابة المحامين والصيارفة استمرت لمدة طويلة وانتهت الى اضراب نقابة المحاسبين والصيارفة [٢] في ٢٣ اذار ١٩٨٤[٣].

وفي الخامس والعشرين من أذار ١٩٨٥، توسعت التظاهرات الطلابية في جامعة القاهرة، وأنضم اليها طلاب الكليات التقنية، كما انضمت الجماهير السودانية لها بأعداد كبيرة، وازدادت حدة التظاهرات عندما أعلن النميري زيادة قدرها (٣٣%) في سعر الخبز عشية مغادرته إلى الولايات المتحدة الامريكية[٤]، للبحث عن العون السياسي والاقتصادي الذي كانت تمده فيه في بداية عام ١٩٨٥ لتضمن ولاءه، ولاسيما أن الولايات المتحدة

([١]) كامل ادريس، السودان ٢٠٢٠ تقويم المسار ورايه المستقبل، المصدر السابق، ص٩١؛ عصام مشعل الحلبوسي، المصدر السابق، ص١٩٦.

([٢]) نقابة المحاسبين والصيارفة وهي نقابة كبيرة تظم في عضويتها (١٤) الف شخصاً. للمزيد ينظر: رباح الصادق،ج٢، المصدر السابق، ص٢٣٥.

([٣]) المصدر نفسة، ص٢٣٥.

([٤]) كامل ادريس، السودان ٢٠٢٠ تقويم المسار ورايه المستقبل، المصدر السابق، ص٩١؛ عصام مشعل الحلبوسي، المصدر السابق، ص١٩٦.

الاميركية وبريطانيا والمملكة العربية السعودية والمانيا الغربية قررت قطع تلك المعونات لعدم قيام النميري بإصلاحات جذرية طبقا لتعليمات صندوق النقد الدولي، أذ كان النميري يحصل على قروض مالية من البنك الدولي مقابل تقديم اصلاحات للبلاد إلا أن اصلاحاته لم تقدم شيء للبلاد بل اوصلته للمجاعة والفقر مما ادى الى قيام انقلاب ضدة[١].

من جانب آخر كانت المعارضة قد اتحدت وان اتحادات العاملين والمهنيين تقوم بتنظيم الاضرابات والمظاهرات وذلك بالتنسيق مع طلاب الجامعات[٢]، ففي ٣١ اذار ١٩٨٥ دعا اساتذة جامعة الخرطوم لاجتماع اعلنوا فيه الاضراب المفتوح والقيام بتظاهرة عامة في ٣ نيسان من العام نفسه، على أثر ذلك داهمت قوات الأمن دار اتحاد طلاب الخرطوم واعتقلت جميع من كانوا في الدار مع مصادرة ماكنات الطباعة، وفي اليوم ذاته سعى الصادق للتنسيق مع القوات المسلحة وذلك بلقاء عقد مع اللواء مهدي بابو نمر والذي قال أنهم سوف يفعلون شيئا، كما اتصل بالعميد فضل الله قائد منطقة بحري الفرعية وقائد سلاح النقل، الذي اظهر تعاطفا مع الانتفاضة وأكد وقوف هيئة الأركان إلى جانب الشعب وطلب منه أيضاً اقناع عبد الرحمن سوار الذهب، الذي كان قائدا عاما للقوات المسلحة، فرد عليه وأخبره بأن هيأة الاركان حزمت أمرها على الانحياز للشعب وسوف يحدث تغيير[٣].

في الأول من نيسان التقى الصادق المهدي مع اثنين من كبار الضباط الأحرار وتحاور معهم في الأحداث الراهنة آنذاك، نقوله (نحتاج إلى دعمكم، ومن دون مساعدتكم

---

(١) مليكة فرحاتي، المصدر السابق، ص٧١.

(٢) جرهام. ف. توماس، المصدر السابق، ص ٣٩،٤٠.

(٣) رياح الصادق،ج٢، المصدر السابق، ص٢٧٢،٢٧٩

سوف تكون التظاهرات حمام دم) وقد وعدوه بأن الجيش لن يقمع أي تظاهرة[١]، وفي مساء اليوم نفسه عقد التجمع النقابي اجتماعاً هاماً في حديقة نادي الخريجين (بالخرطوم بحري) من أجل تنظيم تظاهرات ٣ نيسان وتقديم مذكرة وتصعيد المواجهة[٢].

وعند الموعد المحدد انطلقت التظاهرات وقد اشترك فيها اغلب شرائح المجتمع السوداني، وانتهى هذا التجمع عند التوقيع على ميثاق وطني، ضم كل القوى السياسية المشاركة في هذه التظاهرات، وإعلان اضراب سياسي يلتزم به ويعمل له الجميع حتى سقوط نظام[٣]، بينما حاول عمر الطيب امتصاص الانتفاضة الشعبية المتزايدة بإعلان عزم الحكومة على تخفيض سعر الخبز وعدد من السلع الاستهلاكية الأخرى، وفي ٥ نيسان خطب الصادق بالمصلين عند صلاة الجمعة في جامع الهجرة بودنوباوي ودعا المصلين الى المقاومة، كما دعا العسكريين الى الاطاحة بالنظام، وان يؤيدوا الشعب ومواقفه[٤]، وعند المساء ذاته تم توقيع الميثاق الوطني من قبل (حزب الأمة، الاتحادي الديمقراطي، الحزب الشيوعي، والنقابات، الأساتذة، المحامون، الاطباء، البنوك، الصيارفة، التأمينات)[٥].

ولم تمض ساعات بعد أن انحاز الجيش إلى جانب الشعب بقيادة عبد الرحمن سوار الذهب، حتى امسك الشعب والقوى السياسية بزمام الأمور، وفي صباح يوم السبت ٦ نيسان

---

(١) عصام مشعل الحلبوسي، المصدر السابق، ص١٩٧.

(٢) رباح الصادق،ج٢، المصدر السابق، ص١٧٤.

(٣)الصادق المهدي، الديمقراطية في السودان، راجحة وعائدة، المصدر السابق، ص٥٠ ؛ رباح الصادق، ج٢،المصدر السابق، ص٢٧٤.

(٤) عصام مشعل الحلبوسي، المصدر السابق، ص١٩٨؛ رباح الصادق، ج٢، المصدر السابق، ص٢٧٦.

(٥) الصادق المهدي، الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة، المصدر السابق، ص٥٠،٥١.

١٩٨٥ أعلن عبد الرحمن سوار الذهب قرار الاستيلاء على السلطة[١]، كما أذاع بيانا رقم (١) باسم القيادة العامة للقوات وذلك في صباح اليوم نفسه من إذاعة أم درمان أعلن فيه (أن قوات الشعب المسلحة وحقنا للدماء وحفاظا على استقلال الوطن ووحدة اراضيه، قررت وبالإجماع ان تقف إلى جانب الشعب واختياره، وان تستجيب لرغبته في الاستيلاء على السلطة ونقلها للشعب عبر فترة انتقالية محددة)[٢]، كما تضمن البيان ايضا ايقاف العمل بالدستور عام ١٩٧٣، وإعلان حالة الطوارئ في كل البلاد[٣]، فضلاً عن ذلك أعلن وتعهد بمعالجة الاقتصاد وانهاء الحرب في الجنوب وتعديل وملاءمة قوانين الشريعة[٤]، وكذلك تعهد بالتخلي عن الحكم بعد سنة واحدة فقط، يتم من خلالها تقاسم السلطة التشريعية بين (المجلس العسكري)[٥]، الانتقالي ومجلس الوزراء[٦]، على أن تجرى انتخابات يتم من

---

(١) كامل ادريس، السودان ٢٠٢٠، المصدر السابق، ص٩٠؛ نضال عبد العزيز محمد نور حفار، المصدر السابق، ص٢١.

(٢) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢٤٧؛ كامل ادريس، السودان ٢٠٢٠، المصدر السابق، ص٩٠؛ عصام مشعل الحلبوسي، المصدر السابق، ص١٩٨.

(٣) عبد القادر اسماعيل، المصدر السابق، ص٩٤؛ عصام مشعل الحلبوسي، المصدر السابق، ص١٩٨.

(٤) جمال محمد السيد ضلع، مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الاخيرة، ٢٤ـ ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٢، معهد البحوث والدراسات الافريقية، قسم التاريخ، ص١٤٥.

(٥) ضم المجلس العسكري (الفريق الاول عبد الحمن سوار الذهب، الفريق تاج الدين عبدالله، الفريق يوسف حسن ، الفريق توفيق خليل، الفريق حسن تاج). للمزيد ينظر: محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، المصدر السابق، ص٤١٥.

(٦) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢٤٨.

خلالها تسليم السلطة للشعب، كذلك اتاح حرية قيام الاحزاب بإصدار الصحف وإعادة الحياة السياسية كما كانت عليها في سنوات التعددية السياسية[١].

-الحكومة الانتقالية ١٩٨٥ – ١٩٨٦.

كونت القيادة العامة للقوات المسلحة بعد نجاح الانقلاب مجلسا برئاسة الفريق عبد الرحمن سوار الذهب ليتولى الشؤون السيادية والتشريعية، واختارت مجلسا للوزراء مدنيا ليتولى الشؤون التنفيذية ويكمل الدور التشريعي، لذلك اختير الدكتور دفع الله الجزولي[٢]، رئيسا للوزراء[٣]، وبذلك شكل عبد الرحمن سوار الذهب مع عدد من كبار ضباط الجيش المجلس العسكري الاعلى الذي تحمل مسؤولية سير الحكم وأعلن من البداية أنه لا يرغب في الاستئثار بالسلطة إنما سوف يسلمها الى حكومة مدنية بعد مرحلة انتقالية لا تزيد عن السنة، كما أعلن المجلس في ١٤ نيسان أنه سوف يستمر في الحكم (اذ تطلبت الظروف ذلك) ولكنه يأمل في أن تعود الديمقراطية خلال عام[٤]، معلنا في ٢٢ نيسان عن تشكيل الحكومة الانتقالية[٥]، وأن يكون مجلس الوزراء مسؤولا امام المجلس العسكري عن الاعمال

---

(١) نضال عبد العزيز محمد نور حفار، المصدر السابق، ص٢٢.

(٢) دفع الله الجزولي: ولد عام ١٩٣٥، هو من الشخصيات الوطنية السودانية، وهو طبيب ونقابي وكان نقيب الاطباء عام ١٩٨٢ – ١٩٨٥، اختاره التجمع النقابي رئيسا لوزراء الحكومة الانتقالية، استمرت وزارته من نيسان ١٩٨٥ لغاية نيسان ١٩٨٦، حين اجريت الانتخابات العامة في السودان. للمزيد ينظر: سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢٥٤.

(٣) الصادق المهدي، الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة، المصدر السابق، ص٥٢.

(٤) جرهام. ف. توماس، المصدر السابق، ص٤٥؛ جمال السيد ضلع، المصدر السابق، ص١٤٥؛ محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، المصدر السابق، ص٤١٥.

(٥) تشكلت الحكومة الانتقالية على النحو الاتي (دفع الله الجزولي رئيسا للوزراء، صموئيل ارو نائب لرئيس الوزراء ووزيرا للري، ابراهيم طه ايوب وزيرا للخارجية، عوض عبد المجيد وزيرا للمالية والتخطيط، سيد احمد السيد وزيرا=

التنفيذية والإدارية للحكومة، ويعاون مجلس الوزراء المجلس العسكري ويقدم له المشورة في سبيل قيامه بإعماله[١]، وفي ٢٥ نيسان أدى الجزولي ومعه أربعة عشر وزيرا اليمن الدستوري[٢].

مع تسلمه رئاسة الحكومة الجديدة، حدد الجزولي مهمات حكومته وسياستها في المجال الداخلي والخارجي وأوضح ان تلك المهمات تتركز على أربع نقاط وهي الإعداد لانتخابات حرة وتشكيل جمعية تأسيسية تقوم بوضع دستور خلال المرحلة الانتقالية وتكريس الجهود لحل مشكلة الجنوب، ووضع الحلول للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلاد وتصفية اثار النظام السابق[٣].

أما على صعيد مشكلة الجنوب وفي ١ حزيران ١٩٨٥ اطلق رئيس وزراء الحكومة الانتقالية مبادرة لحل مشكلة الجنوب، تضمنت الإقرار بدور الحركة الشعبية في اسقاط نظام السابق وان مكانها الطبيعي هو بين قوى الانتفاضة للمشاركة في الحوار الوطني وان ميثاق الانتفاضة الذي تلتزم به الحكومة الانتقالية يؤكد أن قضية الجنوب يجب ان تعالج في إطار

=للتجارة والتعاون والتموين، عبد العزيز عثمان موسى وزيرا للطاقة والصناعة والتعدين، بيتر جات كوت وزيرا للنقل والمواصلات ،صديق عابدين وزيرا للزراعة والموارد الطبيعية، حسين ابو صالح وزيرا للصحة والرعاية الاجتماعية، اوليفر باتال البينو وزيرا للخدمة العامة والعمل، اللواء عباس مدني وزيرا للداخلية، امين مكي مدني وزيرا للتشييد والبناء، محمد بشير حامد وزيرا للثقافة والاعلام، بشير حاج التوم وزيرا للتعليم). للمزيد ينظر: محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، المصدر السابق، ص٤١٦.

(١) ابتسام محمود جواد، الحكومة العسكرية الانتقالية في السودان ١٩٨٥ وظروف تشكيلها، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، مجله كليه التربية الاساسية، ملحق العدد ٧٣، ٢٠١٢، ص٨.

(٢) جمال السيد ضلع، المصدر السابق، ص١٤٥.

(٣) ابتسام محمود جواد، الحكومة العسكرية الانتقالية في السودان، المصدر السابق، ص٨.

حكم ذاتي اقليمي يقوم على أسس ديمقراطية بموجب صلاحيات محدودة تحقق المشاركة الحقيقية لكافة القوى السياسية الممثلة لجنوب السودان، والتزام جميع الاطراف باتفاق اديس ابابا كأساس لإدارة شؤون الجنوب، معترفا بالخصائص الثقافية لجنوب السودان وبذل الجهود للارتقاء به وتضيق فجوه التخلف، وإذا تم الاتفاق على الجوانب الاخرى لقضية الجنوب فان القوانين الإسلامية لن تقف حاجزا في طريق الحل[١]، ووجه نداء للحركة الشعبية للدخول في هدنة تمكن الحكومة من اغاثة المتضررين من الحرب، مع الوعد بأن وسائل النقل لا تحمل سوى مواد اغاثة، وان السودان هو المكان الطبيعي للتفاوض والحوار والحكومة لا تمانع من اللقاء بالحركة في أي زمان ومكان[٢].

وفي ظل تزايد الضغوط على الحكومة المؤقتة اعلن دستور السودان المؤقت في ١٠ تشرين الاول ١٩٨٥[٣]، وذلك من خلال بيان صدر عن اجتماع مشترك للمجلس العسكري ومجلس الوزراء، وفيه إشارة الى أن سلطه التشريع هي في أيدي المجلسين مجتمعين وتأكيد للنظام الديمقراطي القائم على التعددية السياسية والحقوق الاساسية والحريات العامة[٤]، ايضا نادى بنظام حكم ديمقراطي بعد عام من الحكم العسكري على ان تجرى الانتخابات عامة في البلاد خلال شهر نيسان عام ١٩٨٦، وقد رحبت قوى الانتفاضة بدستور السودان الانتقالي رغم بعض التحفظات [٥].

---

(١) بهاء الدين مكاوي محمد قبلي، المصدر السابق، ص٢٢٧.

(٢) ابراهيم محمد ادم، المصدر السابق، ص١٠٩.

(٣)جمال السيد ضلع، المصدر السابق، ص١٤٥.

(٤) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢٥٥.

(٥) جمال السيد ضلع، المصدر السابق، ص١٤٥.

-انتخاب الصادق واعلان تشكيل وزارته الثانية ١٩٨٦.

اعدت الحكومة الانتقالية مشروع قانون الانتخابات في نهاية تموز ١٩٨٥ الذي أقره المجلسان المجلس العسكري والوزاري، وتقرر طبقا لذلك القانون أن تجري الانتخابات بالأسلوب الفردي[١].

شهد مطلع عام ١٩٨٦ تحرك ونشاط سياسي ملموس خاصة بعد أن اصدرت الحكومة الانتقالية قانون الاحزاب في كانون الأول ١٩٨٥[٢]، فقد امتلأت الساحة بعشرات الأحزاب والجماعات السياسية التي تسعى جميعها للمشاركة في السلطة[٣]، وفي الأول من نيسان ١٩٨٦جرت في السودان انتخابات الجمعية التأسيسية في (٢٨،٠٠٠) ثمانية وعشرين الف مركز انتخابي وقد غطت كافة الدوائر الانتخابية السودان عدا الجنوب[٤]، أذ لم تشترك الحركة الشعبية في تلك الانتخابات، وإنما اخذت تصعد الحرب في الجنوب وذلك

---

(١) ابتسام محمود جواد، الحكومة الانتقالية في السودان ١٩٨٥، المصدر السابق، ص١٤١.

(٢) قانون الاحزاب ١٩٨٥: وقد نص هذا القانون على انه لا يسمح للأحزاب السياسية بحمل اسلحة او تكوين مليشيات او قبول اموال اجنبية وانما علية الاعتماد على التمويل الذاتي عن طريق اشتراكات اعضائها وتبرعاتهم ومنع التمويل من الخارج حتى لو كان من سودانيين في المهجر واشترط على كل حزب تقديم اعلان موقع من خمسين من اعضائه على الاقل ويحدد اهدافه السياسية ومصادر دخله وتمويله بشرط عدم معارضته لمبادئ الدستور وان تراعي اهدافه الوحدة الوطنية والنظام الديمقراطي وان يتميز برنامجه تميزا واضحا عن برنامج الاحزاب الاخرى كما اكد القانون عدم شرعيه قيام أي فرع لحزب ما خارج حدود السودان. للمزيد ينظر: ابتسام محمود جواد، الحكومة العسكرية الانتقالية في السودان ١٩٨٥، المصدر السابق، ص١٤١.

(٣) جمال السيد ضلع، المصدر السابق، ص١٤٥.

(٤) منى حسين عبيد، النظام الانتخابي في السودان ١٩٥٣. ٢٠٠٠، قسم الدراسات الافريقية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، مجلة الاستاذ، العدد ٢٠٧، المجلد الثاني، ٢٠١٣، ص٢٩.

لكي لا يدلى المواطنين بأصواتهم، فقامت الحركة بحملات عسكرية مما أدى إلى إلغاء الانتخابات في معظم دوائر الجنوب[١].

تنافست في الانتخابات أربع قوى سياسية هي الحزب الاتحادي الديمقراطي والختمية وحزب الامة والجبهة القومية الاسلامية والحزب الشيوعي السوداني وغيرها من الاحزاب[٢].

مع أنهاء عملية الانتخابات لم تحصل أي من الأحزاب على الأغلبية التي تؤهلها لتشكل حكومة منفردة[٣]، ويرجع السبب في ذلك إلى الظروف في الجنوب والمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلاد كذلك بروز الجبهة الاسلامية كقوة سياسية جديدة تمثل التيار الديني[٤]، وقد استمرت الانتخابات العامة من ١ـ ١٢ نيسان ١٩٨٦[٥]، وكانت نتيجة الانتخابات هو فوز حزب الأمة بعد حصوله على (١٠٠) مقعدا وقد جاء أغلبها من القواعد التقليدية للحزب في كردفان ودار فور والإقليم الاوسط، وفي حين حصل الحزب الاتحادي الديمقراطي على(٦٠) مقعداً من الدوائر الانتخابية التي يسيطر عليها في الشمال والشرق، أما الجبهة القومية الاسلامية فقد استطاعت بعد عدة سنوات من التنظيم اختراق دوائر

---

(١) منى حسين عبيد، الخريطة السياسية لأحزاب الجنوب في السودان (الحركة الشعبية لتحرير السودان) دراسات دولية، العدد ٤١، جامعة بغداد، (د.ت)، ص٣١.

(٢) منى حسين عبيد، النظام الانتخابي في السودان، المصدر السابق، ص٢٩

(٣) نبراس خليل لبراهيم ، المصدر السابق، ص١٧٢.

(٤) منى حسين عبيد، النظام الانتخابي في السودان، المصدر السابق، ص٢٩.

(٥) كامل ادريس، السودان ٢٠٢٠، المصدر السابق، ص٩٢.

الخريجين وبعض الدوائر الانتخابية الاقليمية وحصلت على (٥١) مقعدا[١]، كما حصلت الاحزاب الجنوبية على(٢٦) مقعدا، أما الحزب القومي السوداني فقد حصل على(٨) مقعد والمستقلون على(٤) مقاعد، وحصل الحزب الشيوعي على (٣) مقاعد، وهكذا افرزت الانتخابات جمعية تأسيسية تسيطر فيها احزاب القوى المهيمنة الثلاث، علماً هناك اكثر من ثلاثمائة مراقب دولي من الاتحاد الاوربي والجامعة العربية والصين واليابان والولايات المتحدة لمتابعة سير الانتخابات[٢].

بناء على نتائج الانتخابات التي اجريت، دخل الصادق المهدي في مفاوضات مع محمد عثمان الميرغني لتشكيل حكومة ائتلافية بين حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي وبعض الاحزاب الأخرى وعلى أن يتولى حزب الأمة رئاسة مجلس الوزراء بينما يتولى الحزب الاتحادي رئاسة مجلس السيادة ويتم تقسيم الوزارات الهامة بينهما، غير أن ذلك التحالف أدى الى إحياء الحاسة الدينية في أمور السودان السياسية التي أزعجت المثقفين ورجال الاعمال الذين رأوا في قيام حكومة قوامها طائفتي الختمية والأنصار نكسة ورجعة بالبلاد إلى فترة ما بعد الاستقلال، وهذا لا تتناسب مع ما وصل إليه الوضع الثقافي والاجتماعي للمواطن[٣]، بينما اتخذت الجبهة القومية الاسلامية الجانب المعارض[٤].

---

(١) محمد ابو القاسم حاج حمد، السودان المأزق التاريخي، ج٢، المصدر السابق، ص٣٩٦؛ محمد محمود، السودان وفشل المشروع الاسلامي نحو مستقبل علماني ديمقراطي، مركز الدراسات النقدية للأديان، لندن ٢٠١٩، ص١٦.

(٢) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢٥٨.

(٣) جرهام .ف. توماس، المصدر السابق، ص٦١.

(٤) كامل ادريس، السودان ٢٠٢٠، المصدر السابق، ص٩٢.

اجتمعت الجمعية في ٢٦ نيسان ١٩٨٦[١]، وعندما بدأت مساعي الصادق المهدي بتشكيل حكومته، كان علية ان يأخذ في الحسبان عوامل عدة منها، إن حزبه لا يمتلك الأغلبية المطلقة في المجلس وهو الأمر الذي يعني إملاء اسلوب الحلول الوسط عليه، وإن أي حكومة سيتم تشكيلها ستكون محدودة الشرعية[٢]، وفي ١٥ ايار ١٩٨٦ تم تشكيل الوزارة، وقد ضمت ثمانية وزراء من حزب الأمة، وستة من الحزب الاتحادي الديمقراطي، وأربعة من احزاب اخرى، كما تشكل في الوقت نفسه مجلس لرئاسة الدولة من خمسة اعضاء يمثلون الحزبين الرئيسيين وهما حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي إضافة الى عضو يمثل الجنوب[٣]، وبعد انتهاء الانتخابات العامة في البلاد سلم المجلس العسكري الانتقالي السلطة الى الحكومة المدنية من خلال ممثلي الشعب من الجمعية التأسيسية ومجلس رأس الدولة في قاعة الشعب في أم درمان[٤].

([١]) كانت الحكومة على النحو التالي: الجنوب[١]، وابعد عن الوزارة الحزب القومي السوداني[١]، (الصادق المهدي رئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع، عمر نور الدائم وزيرا للزراعة، ادم موسى ماديبو وزيرا للطاقة، مبارك عبدالله الفاضل وزيرا للصناعة، بكري احمد عديل وزيرا للتربية، صلاح الدين عبد السلام خليفة وزيرا لشؤون مجلس الوزراء، بشير عمر علي وزيرا للمالية، عبد المحمود حاج صالح وزيرا للعدل)،الاتحادي الديمقراطي، (زين العابدين الشريف الهندي نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للخارجية، سيد احمد حسين وزيرا للداخلية، محمد طاهر جيلاني وزيرا للإسكان، محمد وفيق احمد وزيرا للإعلام، محمود يوسف ابو حرير وزيرا للتجارة، حسين ابو صالح وزيرا للصحة)، الجنوب (الدواغوا دينغ وزيرا للحكم المحلي، جاشو ديلوار وزير الحكم المحلي، اسماعيل اباكار وزيرا للثروة الحيوانية، وولتركون يغوك وزيرا للعمل، خالد ياجي وزيرا للوحدة والسلام، سرفينو واتي وزيرا للاتصالات). للمزيد ينظر: محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، المصدر السابق، ص٤١٩؛ توفيق المديني، المصدر السابق، ص٤٤.

([٢])جمال السيد ضلع، المصدر السابق، ص١٤٥؛ جرهام .ف توماس، المصدر السابق، ص٥٨.

([٣]) ضم مجلس رئاسة الدولة: احمد علي ميرغني رئيساً وادريس البنا نائبا للرئيس وكل من ميرغني النصري وعلي حسن تاج الدين وباسفيكو لادوليغ ممثلا للجنوب. للمزيد ينظر: محمود شاكر التاريخ الاسلامي، المصدر السابق، ص٤٢٠.

([٤]) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢٥٩.

المبحث الاول : حكومة الوحدة الوطنية (١٩٨٦ . ١٩٨٧).

-حكومة الوحدة الوطنية الأولى أيار ١٩٨٦ – أيار ١٩٨٧.

بعد أن تشكلت الحكومة ألائتلافية طرح الصادق المهدي في الاسبوع الأول من حزيران ١٩٨٦، برنامج حكومته معلناً الالتزام بميثاق الدفاع عن الديمقراطية[١]، كما تعهد بتحقيق ثلاث اهداف استراتيجية وهي إبطال الفتنة الدينية التي زرعها النميري وإنهاء الفتنة العرقية المدعومة من قوات خارجية، وتعهد في خطابه بإلغاء قوانين أيلول ١٩٨٣ لتطبيق الشريعة، كما أشار الى أن وزارته الجديدة ستكون معنية بالسلام والشؤون الدستورية القومية من اجل حل مشكلة الجنوب بالتعاون مع جون قرنق (john Garang)[٢]، اذ حدد الصادق ثلاث قنوات للتعامل مع مشكلة الجنوب باعتبارها من اكثر المشاكل الحاحاً فقد كلفت الحرب في الجنوب الكثير من الارواح واستنزفت موارد الدولة الشحيحة، وهذه القنوات هي القناة السياسية والتي تستوجب الإسراع بعقد مؤتمري دستوري من أجل التطرق للقضايا الاساسية لإيجاد حل سياسي لها، والقناة الأمنية والتي تتعلق بضرورة تأهيل القوات المسلحة السودانية من اجل القيام بواجبها في التصدي لقوات قرنق، أما القناة الثالثة وهي الدبلوماسية

---

(١) ميثاق الدفاع عن الديمقراطية: أعلن في تشرين الثاني ١٩٨٥ الذي يصادف يوم ذكرى انقلاب ابراهيم عبود اذ جاء في الميثاق ان قادة الاحزاب والنقابات والقوات المسلحة يعلنون التزامهم المطلق بعدد من المبادئ التي تؤكد الالتزام بالديمقراطية كنظام للحكم تعهدوا باتخاذ التدابير اللازمة والعاجلة لمقاومة أي اعتداء على النظام الديمقراطي من أي مصدر كان وان يبليان في مقاومة ومقاتلة أي اعتداء عليه بالإضراب السياسي العام والعصيان المدني فور الاعتداء على النظام الديمقراطي ووقع على الميثاق ١٨حزبا وتجمعا واتحادا بالإضافة الى ممثل المجلس العسكري والقوات المسلحة. للمزيد ينظر: رباح الصادق، سيرة ومسيرة، الصادق امل الامة ولكن، ج٣، صالون الابداع للثقافة والتنمية، ام درمان، الخرطوم ٢٠١٩، ص٦٥.

(٢) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢٥٩.

وتعني سعي الحكومة لحل الخلافات وتجاوزها[١]، وفي مجال السياسة الخارجية اوضح ضرورة المحافظة على السودان كبلد غير منحاز الى جهة ما، وتعهد بإحداث قفزة نوعية للتخلص من عجز الاقتصاد السوداني الذي يقتات من جميع الموائد في العالم[٢].

ومن الجدير بالذكر أن الوضع الاقتصادي الموروث من عهد نظام النميري متدهورا للغاية[٣]، وعلى وفق ذلك أعلن الصادق أن حكومته ستطرح خطة اقتصادية برؤية سودانية على أساس مقررات وتوصيات المؤتمر الاقتصادي الوطني الأول، الذي عقد في اذار ١٩٨٦، شارك في إعداده وتنظيمه عدد من الاقتصاديين السودانيين العاملين داخل السودان وخارجه[٤]، وبأخذ بمقررات المؤتمر ارتفع نمو الدخل القومي في عهد الصادق المهدي بعد ان كان سالبا في عهد النميري اذ انه كان (-٦.٣%) ثم بدا النمو تدريجيا اذ اصبح عام ١٩٨٦ (٤.٥%) وفي عام ١٩٨٧(١٤.٢%)وفي عام ١٩٨٨ كانت سالبة بسبب السيول والفيضانات التي اجتاحت السودان (-٠.٣%) وفي عام ١٩٨٩ ارتفعت بصورة جيدة الى (٨.٩%)[٥]، اما في ما يخص الانتاج فقد اولت حكومة الصادق هذا الجانب اهتماما كبيرا، ففي القطاع العام التقليدي وزعت البذور المحسنة مجانا ودعمت أسعار المحاصيل تشجيعا للإنتاج وحجم دعم هذه المحاصيل في عام ١٩٨٧وحده بلغ (١٠٤) مليون جنيها سودانيا، وفي مجال القطاع الزراعي والصناعي العام قامت بوضع

---

(١) ماجد محي عبد العباس، التطورات السياسية في السودان منذ الاحتلال البريطاني حتى بدايات حكم البشير، (د، ن)، (د، ت)، ص١٤٥،١٤٦.

(٢) سرحان غلام حسين العباسي ،المصدر السابق، ص٢٥٩؛ روبرت او كولينز، المصدر السابق، ص١٩٦.

(٣) رياح الصادق، ج٣، المصدر السابق، ص٩٨.

(٤) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢٥٩.

(٥) رياح الصادق، ج٣، المصدر السابق، ص٩٩.

وتنفيذ برنامج إعادة تأهيل المشاريع والمصانع وبتحفيز المنتجين بتجميد الديون وتحديد أسعار مجزية للمحاصيل الزراعية مثل القطن والفول، وهذه الاجراءات زادت الانتاج زيادة ملحوظة[١].

أما على صعيد التعليم فقد عقد مؤتمر قومي للتعليم العام في مارس ١٩٨٧ لتحسين وزيادة اعداد المدارس واتفق مع البنك الدولي على خطة اعادة تأهيل مؤسسات التعليم العالي[٢]، وفي مجال الكهرباء فقد تم التوجه لدعم كهرباء المدن والريف، حيث اقام خط النيل الابيض البديل، كذلك اولت حكومته اهتماما بمشروعات المياه الحضرية والريفية ومشروعات التخزين وترشيد التنمية، اذ وضعت الحكومة البرنامج الرباعي للإنقاذ وإعادة التأهيل والتنمية، وقد عرضت الحكومة برنامج التنمية على المجلس القومي للتخطيط الاقتصادي الذي كونته واشتركت فيه الاحزاب السياسية والنقابات والجامعات والمفكرين ورجال الاعمال واقامت معه اجهزة متخصصة اذ استعرض المجلس القومي للتخطيط الاقتصادي البرنامج الرباعي وبعد اقتراح تعديلات معينة عليه، تمت إجازته، وتقرر أن يكون برنامج اعادة التعمير لما اتلفه موسم امطار ١٩٨٨ واتلفته الحرب في الجنوب[٣].

وفي مجال الصحة وضع برنامج لإعادة تأهيل المستشفيات الحضرية الكبيرة واستقطب عون منظمة الصحة العالمية واليونسيف للمساهمة، وأعيد تأهيل نصف المستشفيات الريفية ودعم برامج الطب الوقائي، اما فيما يخص التسليح فقد اولت حكومة

---

(١) الصادق المهدي، راجحة وعائدة، المصدر السابق، ص١٢٠.

(٢) رباح الصادق، ج٣، المصدر السابق، ص١٠٠،١٠١.

(٣)الصادق المهدي، راجحة وعائدة،المصدر السابق، ص١٢٥.

حكومته اهتماما كبيرا ايضا حيث عقد (البروتوكول الصيني)[1]، وفي الشرطة والأمن تم تحسين شروط الخدمة ومعاشات الشرطة، وزودت الشرطة بسيارات وأدوات اتصال لاسلكي[2].

إلا أن هذه التوجهات الاصلاحية لم ترتبط ببرنامج واضح المعالم، الأمر الذي عرض خطة الحكومة الاقتصادية لضغوط عديدة سواء من طرف الجبهة الاسلامية القومية او من طرف الفئات التجارية والطفيلية والمؤسسات المالية والدولية، فضلا عن ضغوط قوى الانتفاضة في الوقت نفسه، اي أن الصراعات الحزبية كانت سبب في عرقلة إصلاحات الصادق المهدي وكان ذلك سبب فيفشل حكومته، وبرز ذلك بشكل واضح من خلال مواجهة الحكومة قضايا الاجور ومستوى دخل الفرد بنظرة اقتصادية ضيقة وتركيزها على التوازن المالي مع تجاهل الجوانب الاجتماعية بعد زيادة الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة وتأثيرها في الانتاج والإنتاجية وبذلك عجزت الحكومة عن تقديم خدمات للمواطنين وفشلت في تحقيق مكاسب مباشرة لهم فخرجت التظاهرات مطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية

([1]) في الواحد والعشرين من كانون الاول ١٩٨٧، زار الصادق المهدي جمهورية الصين الشعبية وكان الهدف من الزيارة توطيد العلاقات في المجالين السياسي والاقتصادي والبحث عن عون اقتصادي جديد للسودان، فعقد خلال زيارته محادثات مع الجانب الصيني تطرق خلالها الى تقوية العلاقات الثنائية بين البلدين في المجالين السياسي والاقتصادي، وتم من خلالها منح السودان قرضا بقيمة ٥٠ مليون يوان صيني. Liang Liang Xing, ed. China's foreign Relations: A chronology of Events(1949-1988) (Beijing: foreign Languages Press,1989,p360

([2]) رباح الصادق، ج٣، المصدر السابق، ص١٠١.

والاجتماعية، غير أن الحكومة قامت بعكس ذلك فعملت على رفع أسعار بعض المواد الرئيسية بحجة تغطية العجز في الميزانية العامة للبلاد،[1].

-محاولات الصادق لحل مشكلة الجنوب.

كان حزب الأمة من المشاركين في مؤتمر (كوكادام)[2] الذي عقد في اذار ١٩٨٦، على أسس السلام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان[3]، إلا أن نظرة حزب الأمة قد اختلفت حول مؤتمر كوكادام بعد تسلم الصادق للسلطة وأصبحت بعض بنوده تتعارض مع مصلحته كحزب حاكم، مثل الغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر وليبيا وحل الحكومة بعد عقد المؤتمر الدستوري وغيرها من نقاط الاختلاف، لذلك لم يسمح حزب الأمة بتنفيذ بنود المؤتمر وقد وجد حجة لذلك تتمثل في إن شريكه في الحكم الحزب الاتحادي الديمقراطي لم يكن موافقا عليها، وقد جاء في خطاب الصادق المهدي أمام الجمعية

---

(1) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢٦٠.

(2) هو مصيف أخت الامبراطور هيلاسيلاسي تقع على بعد٩٠ كيلو متر جنوبي أديس ابابا انعقد حوار كوكادام في الفترة من ١٤- ٢٨ اذار ١٩٨٦ وضم الوفد ٢٧ رجلا وسيدة ، اما الأحزاب التي اشتركت فيه هي(حزب الامة والحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي الإسلامي حزب البعث ، الناصريون واتحاد القوى الوطنية والمؤتمر الديمقراطي والتجمع النقابي بكل نقاباته) اتفق فيه المشتركون عقد مؤتمر دستوري قومي تحت شعار (السلام والعدالة والديمقراطية والمساواة) لبحث أسس مشكلات السودان وليس مشكلة الجنوب وحدها مع وقف اطلاق النار وإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية الصادرة في أيلول ١٩٨٣والغاء اتفاقية الدفاع المشترك. للمزيد ينظر: منى حسين عبيد، الخريطة السياسية لأحزاب الجنوب السودان، المصدر السابق، ص٣٠، بهاء الدين مكاوي محمد قبلي، المصدر السابق، ص٢٣٠ ، الصادق المهدي، ميزان المصير الوطني، المصدر السابق، ص١٠٨.

(3) رباح الصادق، ج٣، المصدر السابق، ص١٠٢.

التأسيسية في حزيران ١٩٨٦ الذي تضمن خطوات حكومته نحو الحل السلمي لمشكلة الجنوب، ومنها انشاء وزارة للسلام والدعوة مجددا لعقد المؤتمر القومي الدستوري والوعد بإلغاء قوانين ايلول ١٩٨٣ ورفع حالة الطوارئ بالتزامن مع وقف اطلاق النار ودعم القوات المسلحة لحماية أمن المواطنين وإعادة تأهيل وبناء المرافق العامة التي دمرتها الحرب وانتهاج سياسة عدم الانحياز وسياسة امن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، الا أن الخطاب تجنب الخوض في المسائل المختلف حولها، مثل البديل لقوانين ايلول ١٩٨٣ والغاء الاتفاقيات مع الدول العربية وحل الحكومة بعد المؤتمر الدستوري، وعلى الصعيد ذاته، فأن الحركة الشعبية لم تتفاعل مع هذه الرؤيا[١].

وخلال حضوره لمؤتمر القمة الافريقية الذي عقد في ٢٨ـ٣٠ تموز ١٩٨٦، التقى الصادق المهدي بجون قرنق بعد انتهاء المؤتمر في ٣١ تموز ١٩٨٦ في اديس ابابا بصفته رئيسا لحزب الأمة فقط، بناء على طلب من جون قرنق الذي رفض القاء به كرئيس للوزراء[٢]، وقد استمر اللقاء تسع ساعات وشارك فيه ممثلون للتجمع النقابي هم (تيسير محمد احمد على، مأمون محمد حسين، مختار عثمان)[٣]، حيث ابدى الصادق وجهة نظره في إعادة النظر مؤتمر كوكادام، لأنه لم يشارك فيها حزبان رئيسيان هما الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية، إضافة الى أن الغاء قوانين الشريعة الاسلامية، لابد من ايجاد بديل لها قبل الغائها، غير ان جون قرنق تأكد من أن الصادق يريد التهرب من

---

(١) بهاء الدين مكاوي محمد قبلي، المصدر السابق، ص٢٣١.

(٢) عبد الوهاب الافندي، السلام الصعب في السودان، المستقبل العربي، العدد ٢٨٦، ديسمبر ٢٠٠٢، ص٣٣؛ ابراهيم محمد ادم، المصدر السابق، ص١٤٠.

(٣) منصور خالد، اهوال حرب، المصدر السابق، ص٣٩٩.

الاتفاق وأن اعادة النظر في الاتفاقية او الغاءها لابد من موافقة كل من حضر الاتفاقية[١]، وبذلك انتهت المحادثات على خلاف الطرفين، وإصرار جون قرنق على مطالبة المتضمنة العودة الى دستور ١٩٥٦ وتعديل قانون الحكم الذاتي، أذ أشار الصادق المهدي على جون قرنق ما فحواه أن الوقت قصير وأنه اذا اختار مواصلة الحرب فسوف يستنفر كامل قوة الجيش، ورد جون قرنق بأن الوقت ليس قصيراً وأنه في صالح الحركة الشعبية لأن الجيش ببساطة لن يستطيع الانتصار في حرب جنوب السودان، ورحل كل منهما متمسكاً بمواقفه غير القابل للمساومة[٢].

وفي ضوء تلك التطورات أتفق الطرفان على مواصلة الحوار، لذا التقى وفداً مؤلفاً من (٢٥) عضواً في التجمع من أجل انقاذ البلاد مع وفد مؤلف من (٣١) عضواً في الحركة الشعبية ولمدة خمسة ايام من ٥ـ ١١ آب ١٩٨٦، اذ اتسمت الاجتماعات بالصراحة وودية وعملية وساد التفاؤل الجانبين، وقد عدّ هذا بداية ايجابية لإنهاء الخلافات[٣].

على الرغم من استمرار حكومة الصادق في مباحثاتها مع الحركة الشعبية، إلا أنها لم تتوصل الى حل، لاسيما بعد قيام الحركة الشعبية بإسقاط طائرة مدنية على مدينة ملكال عاصمة ولاية النيل الأعلى الجنوبية في ١٦ اب ١٩٨٦ وهي تابعة للخطوط الجوية السودانية اذ اعلنت الحركة مسؤوليتها عن الحادثة، الأمر الذي دفع الحكومة السودانية الى

---

(١) محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، المصدر السابق، ص٤٢٠.

(٢) التيجاني الطيب بابكر، البحث عن السلام في السودان (مجموعة وثائق)، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة ٢٠٠٥، ص٣٤.

(٣) روبرت او كولينز، المصدر السابق، ص٢٠٤؛ التيجاني الطيب بابكر، المصدر السابق، ص ٣٤.

تجميد اتصالاتها بالحركة وتجميد أي حوار معها[١]، وعلى الصعيد ذاته فقد سبق وأعلنت الحركة بأنها لن تسمح لأي طائرة مدنية كانت أم عسكرية بعبور الأجواء التي تسيطر عليها الحركة، كما أعلنت الحركة أنها ستسقط مثل تلك الطائرة لأنها لا تثق فيما تعلنه حكومة السودان من أن هذه الطائرة تحمل مؤن للإغاثة او غير ذلك[٢].

ومن الجدير بالذكر أن مبادرات السلام لم تتوقف، لذلك التقى وفداً من الاتحاد الديمقراطي بوفد من الحركة الشعبية في ١٨ـ٢٠ اب ١٩٨٦ وتم التأكيد على ضرورة وقف الفوري لإطلاق النار والجلوس إلى مائدة المفاوضات ومناشدة الأسرة الدولية والمنظمات الانسانية والخيرية لتقديم المساعدات للمتضررين في كافة أرجاء السودان، ومناشدة القوى السياسية السودانية للعمل على تهيئة المناخ لعقد المؤتمر القومي الدستوري وتحقيق الاستقرار ومناشدة الشعب السوداني للتحلي باليقظة وتفويت الفرصة على المتربصين[٣]الا أن الصادق ادرك في تشرين الثاني ١٩٨٦ أن الحل السلمي لا يكفي مع سياسة جون قرنق العسكرية الارهابية ، وأن المواجهة العسكرية واقعة لا محال، لذا قرر الاتصال بالولايات المتحداة الامريكية وبريطانيا وكينيا وليبيا لحل مشكلة الجنوب، لاسيما أن جون قرنق فقد علاقته مع بعض الدول الخارجية بعد حادثة طائرة مطار ملكال ، وأعلن رئيس

---

(١) عمر سلمات، الأزمة السودانية ١٩٨٣ – ٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، العلاقات الدولية، ٢٠٠٦، ص٧٦ ؛ عبد القادر اسماعيل، المصدر السابق، ص١٦٦ ؛ منى حسين عبيد، الخريطة السياسية لأحزاب الجنوب، المصدر السابق، ص٣١؛ ؛ التيجاني الطيب بابكر، المصدر السابق، ص ٣٦.

(٢) محمد الفاتح عوض مجذوب أبراهيم، تقاطع السياسة في العون الانساني في السودان، عملية شريان الحياة ١٩٨٠ـ ٢٠١٠، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤ ، ص٤٧ ؛ التيجاني الطيب بابكر، المصدر السابق، ص٣٦.

(٣) بهاء الدين مكاوي محمد قبلي، المصدر السابق، ص٢٣٥؛ التيجاني الطيب بابكر، المصدر السابق، ص ٥٤.

كينيا وساطته بين الصادق المهدي وجون قرنق لإيقاف الحرب وأكد ضرورة وقف الدعم الاثيوبي لجنوب السودان إلا ان ذلك لم يساهم في وقف حركات جون قرنق العسكرية وفي ١٥ ايار ١٩٨٧ اسقطت قوات جون قرنق طائرة سودانية اخرى فوق مدينة ملكال ايضا فأزداد الوضع سوءاً [١].

وعلى الصعيد ذاته، وفي ١٣ حزيران ١٩٨٧، أعلن الشيوعيون رأيهم في حل مشكلة الجنوب فاقترحوا رفع حالة الطوارئ وإلغاء قوانين الشريعة وإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك فورا وفتح الطرق والمواصلات وتأمينها تماما لإيصال المؤن والأدوية والاحتياجات الاخرى الى المواطنين في مختلف انحاء الجنوب وتقوية أجهزة الأمن في مناطق التماس بين الشمال والجنوب والمنع الحازم للاشتباكات المسلحة [٢]، كما اقترح الصادق في حزيران ١٩٨٧ عن إدخال حزمة جديدة من القوانين لتحل محل قوانين الشريعة، كذلك تشريعات جديدة للقانون الجنائي والعمل المصرفي والزكاة، وعلى الرغم من الاعتراضات القوية للسياسيين الجنوبيين بأن التشريعات البديلة لقوانين الشريعة لن تجلب السلام[٣].

جددت الحكومة السودانية اتصالاتها مرة اخرى في النصف الثاني من عام ١٩٨٧، حيث التقى الصادق برئيس الحركة الشعبية جون قرنق في كمبالا عاصمة اوغندا غير أن المحاولة اخفقت أيضا، بعد ان قامت الحركة باحتلال مدينتي (الكرنك وقيسان) اللتان تقعان

---

(١) محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، المصدر السابق، ص٤٢١.

(٢) مجدى علي عطية، وثائق خاصة بالملف، اتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢، السياسة الدولية، (٨) يناير ١٩٨٨، العدد٩١، ص١٥٦.

(٣) روبرت او كولينز، المصدر السابق، ص١٩٨.

على الحدود السودانية الاثيوبية[١]، وباحتلال هاتين المدينتين انفجرت الاحزاب الشمالية الحاكمة غضبا فتناسى الجميع خلافاتهم السياسية ورفعوا لواء الجهاد المقدس للدفاع عن البلاد وسيادته[٢].

شكلت الاحداث والمستجدات العسكرية آنفة الذكر تحدياً قاسياً للحكومة وترتب على ذلك إعلان التعبئة، ومن ثم الاتصال بالحكومتين العراقية والسعودية للحصول على الدعم العسكري والمادي[٣]، كذلك ساهمت كل من المملكة الاردنية الهاشمية والشعب الليبي[٤]، كما حاول الصادق المهدي عزل قرنق عن مصادر دعمة الخارجية، لذا عمد الى زيارة اثيوبيا من أجل الحصول على حيادها في الصراع السوداني وعدم دعم قرنق، كما زار كينيا لمنع أنتشار المتمردين السودانيين فيها، وعالج فتور العلاقات مع الجانب الامريكي، وسعى لاقامة علاقات مع ايران والدول العربية للحصول على دعم عسكري واقتصادي، وعند ذلك تمكنت القوات الحكومية من استعادة السيطرة على المدينتين في ١٧ كانون الاول ١٩٨٧، وإن كان ذلك الانتصار قد اضعف موقف حكومة الصادق امام الرأي العام السوداني[٥]، فضلاً عن ذلك، أنه أكد ضعف الجيش السوداني وسوء تسلحه أمام قوات الجيش الشعبي كان واضحا، وبعد اسابيع قليلة من احتفالية تحرير المدينتين، سقطت مدينة (كابريتا) بيد

---

(١) منى حسين عبيد، الخريطة السياسية لأحزاب الجنوب، المصدر السابق، ص٣٢؛ محمد محمود، المصدر السابق، ص١٧.

(٢) حسام الحملاوي، المصدر السابق، ص١٨.

(٣) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢٦٣.

(٤) رباح الصادق،ج٣، المصدر السابق، ص٦٣؛ روبرت او كولينز، المصدر السابق، ص٢٠٠.

(٥) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص١٦٣.

قوات الحركة الشعبية وتلقت الحكومة السودانية ضربة عسكرية موجعة بعد بتوحد فصائل الانيانيا مع قوات الجيش الشعبي أواخر عام ١٩٨٧[١].

على وفق هذه التطورات وفي ايار عام ١٩٨٧ حل الصادق حكومته الأولى معللا ذلك بعدم قدرتها على تصفية آثار النظام السابق وتحقيق السلام في الجنوب والعجز في تموين وتوزيع السلع ومراقبة الأسعار وتطويق الضائقة المعيشية، ويعزو البعض بأن سبب حل الحكومة يعود الى غياب الانسجام والتعاون بين الحزبين المؤتلفين[٢]، اضافة الى الضعف التنظيمي للحزب الاتحادي الديمقراطي والنزاعات بين زعامته الدينية ورموزه السياسية[٣].

-حكومة الوحدة الوطنية الثانية، حزيران ١٩٨٧. ايار ١٩٨٨.

في حزيران ١٩٨٧ اتضح ضرورة تعديل الحكومة وصعوبة استمرارها[٤]، اذ وقع خلاف بين حزبي الائتلاف الحاكم حول ترشيح احمد السيد حمد[٥]، ضمن مجلس رئاسة

---

(١)حسام الحملاوي، المصدر السابق، ص١٨.

(٢)ماجد محي عبد العباس، المصدر السابق، ص١٤٨.

(٣) عبد الله محمد قسم السيد، الصادق المهدي وازمة الديمقراطية في السودان الحقيقة والجرأة في التناول، طبع بتصريح وزارة الاعلام، الخرطوم ١٩٩١، ص١٦٨.

(٤) رياح الصادق، ج٣، المصدر السابق، ص١٥٣.

(٥) احمد السيد حمد: ولد بالكوة عام ١٩١٨، تلقى تعليم بمدينة بورتسودان، هاجر الى القاهرة في عام ١٩٣٤ والتحق بمدرسة حلوان الثانوية، كان رئيسا لرابطة الطلبة السودانيين، اشترك في فك الحصار عن النادي السوداني في عام ١٩٤١، تخرج من كلية الحقوق جامعة القاهرة عام ١٩٤٤، ثم ارسل الى جامعة السوربون وحصل على دبلوم في القانون العام . للمزيد ينظر: علي عطا الله محمد كاظم، التحولات

الدولة نتيجة خلو موقع السيد محمد عبدالله يس بعد تقديم الأخير استقالته، فأعترض حزب الأمة على ترشيح احمد السيد[١]، كونه كان أحد المتعاونين مع نظام النميري واحد مستشاريه، الى جانب ذلك انه كان يأخذ مواقف متشددة من حزب الأمة، إلا أن الهيئة البرلمانية لحزب الاتحادي اصرت على ترشيحه[٢]، وبذلك قرر حزب الأمة أن يرشح شخصا مستقلا للمنصب فأرسل الى كل من الجزولي دفع الله والسيد محمد يوسف مضوي والسيد ميرغني النصيري فلم يوافق على هذا التشريح سوى الميرغني، وعند فتح باب الترشيح تقدم كل من احمد السيد حمد عن الحزب الاتحادي والسيد ميرغي النصيري عن حزب الأمة، ففاز الأخير بالمقعد، غير أن الحزب الاتحادي أغلق الطريق أمام الحل الوسط في أمر المرشح وعدّ رفض حزب الأمة لمرشحة معناه فض الائتلاف، وبذلك نشأت أزمة بين الائتلاف الحاكم[٣].

ونتيجة لما تقدم، عادت الحياة السياسية السودانية الى سابق عهدها من الخلافات الطائفية والنزاعات الشخصية والمناورات الحزبية وبذلك قام الصادق في ١٣ ايار ١٩٨٧ بتغير وزاري أقال فيه محمد يوسف ابو حريرة وزير التجارة والتموين[٤]، وهو عضوا في

السياسية في السودان ١٩٦٩ـ١٩٨٩، اطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعه تكريت، ٢٠١٥، ص١٧٨

(١) سادن تسمية اطلقت في السودان بعد انتفاضة نيسان ١٩٨٥ الشعبية على الشخص الذي استخدم منصبة خلال عهد النميري لإلحاق الضرر بالمعارضة والتعاون مع النظام العسكري السابق. مجلة التضامن، العدد٢٢٩، اب ، ١٩٨٧، ص٦.

(٢) عبد القادر اسماعيل، المصدر السابق، ص١٦١.

(٣) الصادق المهدي، راجحة وعائدة، المصدر السابق، ص٥٨.

(٤) محمد يوسف ابو حريرة: الدكتور وسياسي واستاذ جامعي بكلية القانون جامعة الخرطوم ، من بادية البطاحين اولاد أبو حرير تقلد مصب وزير التجارة في حكومة الوحدة الوطنية (مايو١٩٨٦ـ يونيو ١٩٨٧) لم يسبق للدكتور

الحزب الاتحادي، عرف بنقده العلني للحكومة، وذلك بدعوى فشل وزارته في القضاء على السوق السوداء والفساد الظاهر في منح الرخص التجارية، وهي من مصادر الرشوة العريقة في السودان[١]، وبنفس الاتجاه عمل الصادق على إقالة شريف زين العابدي الهندي[٢]، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والقيادي أيضا في الحزب الاتحادي[٣]، بسبب ادائه الضعيف ولغيابه المستمر عن جلسات مجلس الوزراء وغير المواظب على العمل في وزارته، وشكاه الصادق في وقت سابق الى قيادة الحزب الاتحادي، فوجد نفسه مضطرا على إقالته[٤].

وفي خطاب الصادق المهدي أمام مجلس رئاسة الدولة، طالب فيه بحل الحكومة، متهماً الجميع بالتسبب في انهيارها، مما سبب ذلك صدمة للحزب الاتحادي، ورأى أنه في

محمد يوسف أي دور في ثورة اكتوبر او ثوره رجب وليس لة تاريخ في الحزب الاتحادي الديمقراطي ،كات لة اراء جدا متطرفة للتعامل مع التجارة اذ انعكست سلبا على الوضع التجاري والاقتصادي في البلاد. للمزيد ينظر: الصادق المهدي، راجحة وعائدة، المصدر السابق، ص٥٩

(١) روبرت او كولينز، المصدر السابق، ص١٩٧؛ منصور خالد، اهوال حرب، المصدر السابق، ص٤٠٧.

(٢) شريف زين العابدين بوسف محمد الامين يوسف بن احمد بن زين العابدين بن حمد بن ادم بن محمد الشهير بالهندي(١٩٣٠- ٢٠٠٦) وهو سياسي وشاعر والاديب المرموق كان ابان الديمقراطية الثالثة الامين العام للحزب الاتحادي الديمقراطي برئاسة السيد محمد عثمان الميرغني وتقلد منصب وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء (١٩٨٦ . ١٩٨٧). للمزيد ينظر: الصادق المهدي، راجحة وعائدة، المصدر السابق، ص٦٠.

(٣) روبرت او كولينز، المصدر السابق، ص١٩٧.

(٤) رياح الصادق،ج٣، المصدر السابق، ص١٥٨.

حالة وزرائه الى الإقالة نوعا من التآمر الفج لإضعاف الحزب وتعميق انقسامه الداخلي[١]، وتأسيساً على ذلك وفي ٣ حزيران ١٩٨٧ تم التعديل الوزاري[٢].

استمر الأمر مستقرا بعد التعديل الوزاري الأخير لمدة قصيرة، ثم اتضح ان بعض العناصر من اعضاء الحزب الاتحادي الذين سبق وأن تم اعفائهم من الحكومة، لا يلتزمون فيما يصرحون به، حتى بدا وكأن جزءا من الاتحادي الديمقراطي في الحكومة والجزء الآخر في المعارضة، وكانت معارضة هؤلاء موجهة ضد الحكومة حينا وضد زعامة الاتحادي الديمقراطي حيناً اخر، وبالنتيجة إن هذا السلوك انعكس سلبا على موقف الحكومة وأدائها[٣].

وبمجرد تشكيل الحكومة الائتلافية الجديدة دخلت على الفور في أزمة اخرى بحيث وصلت الى درجة اضطر فيها الصادق المهدي حضور جلسة الجمعية التأسيسية في ١٥ اذار ١٩٨٨، ودعا فيها الى الوفاق الوطني، كما وجه خطاباً الى الشعب والقوى السياسية مطالبا فيه إعادة تفويضه لتشكيل حكومة موسعة على وفق برنامج جديد، تضمن عدة نقاط، كان من ابرزها الدعوة الى مشاركة الجبهة الاسلامية القومية في الحكومة الائتلافية الثالثة التي وصفت بحكومة الوفاق الوطني[٤]، كما تضمن

---

(١) روبرت او كولينز، المصدر السابق، ص١٩٧.

(٢) استمرت الحكومة بعد التعديل حتى ١٥ مايو ١٩٨٨، في هذا التعديل الوزاري خرج ثمانية وزراء من تشكيلة الحكومة هم زين العابدين الهندي، محمد يوسف ابو حريرة، جشوا دي وال، اسماعيل ابكر، سرافينو واني، والتر كوني جوك، محمد احمد ياجي، حسين ابو صالح) ودخل سبعة هم السادة والسيدة (رد شول جوك وزير الحكومة المحلية، ابراهيم يوسف عبد الجليل وزير التجارة والتموين، مأمون سنادة وزير الثقافة والاعلام، محمود بشير جماع وزير الري، لورنس مودي تومبي وزير العمل والتأمينات الاجتماعية، رشيدة ابراهيم عبد الكريم وزيرة الرعاية والشئون الاجتماعية، حسن محمد مصطفى وزير الشباب والرياضة. للمزيد ينظر: الصادق المهدي، راجحة وعائدة، المصدر السابق، ص٦١.

(٣) الصادق المهدي، راجحة وعائدة، المصدر السابق، ص٦٢.

(٤) محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، المصدر السابق، ص٤٢٣.

الخطاب بعض المؤشرات ومنها تجاهل برامج الانتفاضة ومواثيقها واهدافها وعدم إدراج القضايا التي كانت البلاد تعاني منها، وفي مقدمتها الحرب الأهلية في الجنوب والأزمة الاقتصادية وحماية التجربة الديمقراطية بتصفية آثار النظام السابق السياسية والقانونية، كما دعا الجبهة الاسلامية القومية للمشاركة في الحكم تحت مسمى الوفاق الوطني، بعد ان كانت الجبهة شريكا وحليفا للنظام السابق، واستهدف الصادق في خطابه تقييد حرية النشاط النقابي والتنظيم الحزبي وحرية الصحافة من خلال ما اسماه بقانون الأحزاب والعقد الاجتماعي بين النقابات والحكومة[١].

(١) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢٦٤.

المبحث الثاني: حكومة الوفاق الوطني الأولى ١٩٨٨ – ١٩٨٩.

-حكومة الوفاق الوطني الأولى أيار ١٩٨٨ – شباط ١٩٨٩.

على أثر تصاعد الحرب الاهلية في الجنوب فقد تقدم الصادق المهدي ببيان أدلى به أمام الجمعية التأسيسية لتوسعة قاعدة الحكم في ١٥ آذار ١٩٨٨ قد قوبل بمعارضة كبيرة[١]، ونتيجة لذلك تبنى الدكتور علي حسين تاج الدين دعوى للقوى السياسية في القصر لمناقشة فكرة الوفاق الوطني[٢]، وبعد مناقشات دامت أكثر من شهر توصل حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي والأحزاب الجنوبية الى ميثاق الوفاق الوطني الذي رفضته الجبهة الاسلامية القومية لأنها أصرت على إصدار قوانين إسلامية جديدة[٣].

وهكذا بدأت الاجتماعات في ١٢ نيسان ١٩٨٨ بين (حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي، الجبهة الاسلامية القومية، التجمع السياسي لجنوب السودان، وحزب الشعب التقدمي، سابكو ساك، الحزب الفدرالي وحزب القومي السوداني) للاتفاق على ميثاق الوفاق الوطني وهيكلة الحكم، وقد جاء الميثاق مشابها لما أعلن عنه الصادق في بيان ١٥ اذار[٤]، بينما رفضت الاحزاب المعارضة المساومة السياسية في عملية اشراك الجبهة القومية من قبل الحكومة، وبهذا قد خضع الصادق لرغبة الجبهة القومية بزعامة الترابي على حساب الاحزاب الاخرى والقوى السياسية السودانية وبشكل خاص الاحزاب الجنوبية [٥]، ويبدو أن الصادق المهدي

---

(١) رياح الصادق، ج٣،المصدر السابق، ص١٩٨.

(٢) الصادق المهدي، راجحة وعائدة، المصدر السابق، ص٦٣.

(٣) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢٦٥.

(٤) رياح الصادق، ج٣، المصدر السابق، ص١٩٨.

(٥) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢٦٥.

كان يرى إن اشراك الجبهة الاسلامية في الحكم، سيخفف عنه المعارضة القوية التي داخل الجمعية التأسيسية.

وعلية تم تشكيل حكومة الوفاق الوطني في ١٥ ايار ١٩٨٨، وقد ضمت في تشكيلتها (٩ وزراء من حزب الأمة، ٦ من الحزب الاتحادي الديمقراطي، (٥) من الجبهة الاسلامية القومية، (٥) من الاحزاب لجنوبية، (١) كل من الحزب القومي السوداني، التجمع السياسي لجنوب السودان جناح ألدو[١]، وسابكو والحزب الفدرالي)، وأسندت حقيبة الدفاع لشخص مستقل وهو الفريق عبد الماجد حامد خليل الذي قدمه الصادق بأنه عالم عسكري والبلاد بحاجة الى خبراته كما اسندت وزارة الداخلية لشخص مستقل ايضاً وهو الفريق عباس ابو شامة[٢].

يبدو أن الصادق كان يهدف من وراء هذه التشكيلة الوزارية، ثلاثة اعتبارات، ففي اولها أنها تشكيلة وزارية ضعيفة في شخصياتها، فضلا عن أنها لم تحظ بدعم جماهيري، ويمكن القول ان غالبية الوزراء تم اختيارهم ليكونوا اداة طيعة في يده.

إن حكومته الثالثة ولأول مرة في التاريخ المعاصر للسودان قد خلت من أي وزير يمكن ان تكون له أية صلة بمصر، ومن هنا تتوضح لنا طبيعة علاقات الصادق مع مصر والتي لم تكن منذ تولية بما يمكن وصفها بأنها علاقات طبيعية[٣].

---

(١) الدو أجو دينق: سياسي جنوبي شغل منصب نائب رئيس الوزراء في حكومة الوفاق الوطني بعد مغادرة الحزب الاتحادي الديمقراطي وعدة حقائب وزارية في حكومات الديمقراطية الثالثة، لاحقا التحق بالحركة الشعبية لتحرير السودان ثم لحزب المؤتمر الوطني. للمزيد ينظر: الصادق المهدي، راجحة وعائدة، المصدر السابق، ص٦٧.

(٢) المصدر نفسة، ص٦٣،٦٤.

(٣) علي عطا لله محمد كاظم، المصدر السابق، ص١٨٥؛ ماجد محي عبد العباس، المصدر السابق، ص١٥٦.

قدم الصادق المهدي في ٦ حزيران ١٩٨٨ البيان السياسي لحكومة الوفاق الوطني والذي تضمن العديد من المسائل المتصلة بـ (الحقوق والمواطنة والنظام الاقتصادي والأمن والنهضة التشريعية والإصلاح ومحاربة الفساد والسياسة الخارجية وإزالة اثار النظام السابق والاقرار بإلغاء قوانين الشريعة لعام ١٩٨٣، وإصدار قوانين بديلة مستمدة من الشريعة الاسلامية وحصر السلاح)، مع التطرق لقضايا الاغاثة وتعامل دول الاقليم مع المتمردين[١]، كما اكد في مؤتمر صحفي، إن حكومة الوفاق الوطني اجتمعت ولها عوامل موضوعية وذاتية مناسبة لتحقيق خطوات كبيرة نحو الاستقرار، وفيما يخص العوامل الموضوعية هو الاحساس بوجود تأمر على وحدة السودان ولابد من وحدة الصف لمواجهة الأزمات[٢]، أما ما يخص العوامل الذاتية، فهي هبوط حدة الصراعات التي سادت القوى السياسية خلال العامين الماضيين وكذلك سيطرة حزب الأمة والجبهة الاسلامية القومية على الوزارات الخاصة بالقطاع الاقتصادي، إذ أعلن وزير المالية الميزانية للعام ١٩٨٨ـ١٩٨٩، ووصف في خطاب له بأن الوضع الاقتصادي في السودان، مزر، حيث الاعتماد على المعونات والقروض الخارجية وزيادة الديون الخارجية للبلاد وترهل القطاع العام[٣].

---

(١) رياح الصادق، ج٣، المصدر السابق، ص١٩٩.

(٢) البرنامج الرباعي للإنقاذ التنمية: هو خطة تتطلب تمويلا من الخارج ولا يمكن الحصول علية بدون الخضوع لشروط صندوق النقد الدولي والممولين، الامر الذي يؤدي الى تعميق تبعية الاقتصاد الوطني للسوق الرأسمالية العالمية ومن الواضح ان اهداف البرنامج الرباعي لا تختلف عن البرنامج السابقة في عهد نظام جعفر النميري، وان هذا لبرنامج يرتبط بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وان كان هذا التوجه يؤدي الى مزيد من التدهور الاقتصادي وتشوية هياكل الاقتصاد الوطني. للمزيد ينظر: سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢٦٦،٢٦٧

(٣) المصدر نفسه، ص٢٦٥،٢٦٦.

وعند تشكيل الصادق الوزارة جاء من ضمنها تعيين حسن الترابي وزير للعدل كي يصوغ القوانين البديلة التي تعهد بها الصادق لكي تكون بديلا لقوانين أيلول ١٩٨٣، مع العلم بأن حسن الترابي هو نفسه الذي صاغ قوانين أيلول عندما كان وزيرا للعدل في عهد حكومة النميري عام ١٩٨٣، وبذلك دخلت السياسة في السودان دائرة مغلقة اذ رفضت المعارضة بقوة قانون (الشريعة) الجديد، حيث وقف السيد محمد عثمان الميرغني رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي وزعيم الطائفة الختمية ليتحدى الجمعية التأسيسية من أي محاولة للتمرير السريع لقوانين الشريعة الجديد، إذ اصدر التعليمات في تموز عام ١٩٨٨ لأعضاء حزبه في الجمعية بالتصويت ضدها إذ عرضت على الجمعية في ١٩ أيلول ١٩٨٨، ووقف الصادق إلى جانب حسن الترابي، ولكن كلا من اتحاد الاحزاب الافريقية السودانية والشيوعيين وأحزاب يسارية اخرى انسحبوا من الجمعية، واستمرت مناقشة القوانين الجديدة حتى تشرين الاول[١].

يبدو مما تقدم، أن تحقيق أي خطوات جادة في صالح استقرار السودان سياسيا واقتصادياً، وعلى وفق هذه المواقف، يبدو أمرا من الصعب تحقيقه، واستمرار هذا بلا شك سيؤدي بالسودان إلى نفق آخر.

-اتفاقية السلام عام ١٩٨٨ وموقف الصادق منها.

بعد تزايد الغضب الشعبي من تصرفات الحركة الشعبية، عملت حكومة الصادق على ايقاف الاتصال بها، إلا ان الحزب الاتحادي الديمقراطي أبلغ الحكومة في اب ١٩٨٨، بأنهم بدأوا اتصالاتهم بالحركة الشعبية للتوصل للتفاهم حول السلام وبذلك قد استثنت

---

(١) روبرت او كولينز، المصدر السابق، ص٢٠١.

حكومة الصادق الحزب الاتحادي الديمقراطي بقرار من مجلس الوزراء، فوافق الاخرون على ذلك، اذ اجتمع الصادق قبيل سفر الوفد الاتحادي بقيادة محمد عثمان الميرغني وتم الاتفاق على أسس معينة [١]، وقد استمرت الاتصالات في اديس ابابا بين جون قرنق ومحمد عثمان الميرغني وتم الاتفاق وتأجيل إقرار البديل عنها الى ما بعد انعقاد المؤتمر الدستوري، مع إلغاء كل الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان وليبيا ومصر ورفع حالة الطوارئ وإيقاف إطلاق النار، إضافة الى عقد مؤتمر دستوري يضم كل القوى السياسية لمناقشة مسألة الحكم في السودان وليس أزمة الجنوب السوداني فحسب[٢]، وقد عرفت هذه الاتفاقية (باتفاقية السلام السودانية) وتم التوقيع عليها في ١٦ تشرين الثاني ١٩٨٨، على ان تدخل حيز التنفيذ في تموز ١٩٨٩[٣]، وبعد عودة محمد عثمان الميرغني إلى الخرطوم بلقب (ملك السلام)، حيث استقبله الالف من السودانيين في المطار احتفاء بخطوته الجسور لكسر حالة الجمود السياسي الذي اتسمت به قيادة الصادق [٤].

ومن الجدير بالذكر، أن اتفاقية السلام السودانية واجهت صعوبات في التنفيذ، إذ اعترضت الجبهة الاسلامية القومية على بنود الاتفاق بشدة لأنها الغت القوانين الاسلامية

---

(١) الصادق المهدي، راجحة، وعائدة المصدر السابق، ص٦٤؛ الصادق المهدي ، ميزان المصير الوطني، المصدر السابق، ص١١٢؛ عبد القادر اسماعيل، المصدر السابق، ص١٦٩.

(٢) حزيفة الصديق عمر الامام، التطورات التاريخية لمشكلة الجنوب السودان ١٨٢١،١٩٨٩، مركز عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة ام درمان الاهلية، ١٩٩٨، ص٤٢؛ عبد الوهاب الافندي، المصدر السابق، ص٣٤؛ منى حسين عبيد، الخريطة السياسية لأحزاب الجنوب، المصدر السابق، ص٣٢؛ التيجاني الطيب بابكر، المصدر السابق، ص ١٢٤؛ عمر سلمات، المصدر السابق، ص٧٦.

(٣) توفيق المديني، المصدر السابق، ص٤٥؛ مليكة فرحاتي، المصدر السابق، ص٧٣.

(٤) محمد سليمان محمد، السودان حروب الموارد والهوية، ط٢، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم ٢٠٠٦، ص١٧٠؛ روبرت او كولينز، المصدر السابق، ص٢٠٢.

ولم تتحدث عن أي بديل عنها قبل المؤتمر الدستوري، مما يعتبر تعدي على حقوق الاغلبية المسلمة)[١]، وقد بين الصادق موقفه من الاتفاقية بأن لا يمكن تطبيق المبادرة بدون موافقة الجبهة الاسلامية القومية باعتبارها شريك رئيسي في الحكم[٢]، إلا أنه قد ايد الاتفاقية من حيث المبدأ وأصدر بيانا رحب فيه بالاتفاق على موعد انعقاد المؤتمر الدستوري وتشكيل لجنة قومية تشارك فيها الاحزاب السياسية والشعبية لتقوم بالتحضير للمؤتمر الدستوري، كما أوضح البيان ان المواد المختلف عليها في قوانين ايلول عام ١٩٨٣، جمدت بقرار من الجمعية التأسيسية وستبقى كذلك حتى إصدار قوانين بديلة [٣]، كما سعى إلى دعوة كل من محمد عثمان الميرغني وحسن الترابي إلى منزل السيد تاج الدين من أجل توحيد الجبهة الداخلية تجاه السلام، وناشد زعيمي الاتحاد الديمقراطي والجبهة الإسلامية الالتقاء بمنطقة محايدة لقبول اتفاق ١٦ تشرين الثاني ١٩٨٨، كإطار للسلام، على ان تبحث أي تحفظات على بنود الاتفاق مع الحركة الشعبية في إطار الحكومة ثم عمل بعد التشاور مع قادة الاتحادي الديمقراطي والجبهة الاسلامية من اجل تحقيق اجماع حول اتفاق السلام، ثم عرض الامر على الجمعية التأسيسية موضحا فيه مزايا الاتفاق والنقاط التي تحتاج الى توضيح، كما طلب من الجمعية الموافقة على عقد المؤتمر الدستوري في ٣١ كانون الاول ١٩٨٨، وفق ما نصت علية الاتفاقية[٤].

---

(١) نضال عبد العزيز محمد نور حفار، المصدر السابق، ص٢٣؛ عبد الوهاب الافندي، المصدر السابق، ص٣٤؛ بهاء الدين مكاوي محمد قبلي، المصدر السابق، ص٢٣٧؛ محمد محمود، المصدر السابق، ص٨٦.

(٢) حسام الحملاوي، المصدر السابق، ١٩؛ حزيفة الصديق عمر الامام، المصدر السابق، ص٤٢.

(٣) بهاء الدين مكاوي محمد تقلي المصدر السابق، ص٢٣٧؛ الصادق المهدي، ميزان المصير الوطني، المصدر السابق، ص١١٣.

(٤) الصادق المهدي، راجحة وعائدة، المصدر السابق، ص٦٥،٦٦؛ نبراس خليل ابراهيم، المصدر السابق، ص١٧٤.

ومن التحديات التي تعرضت لها حكومة الصادق، هي إعلان حكومته اواخر كانون الاول ١٩٨٨ قرار بشأن زيادة الضرائب ورفع سعر السكر من ٥٠ قرشا الى ثلاثة جنيهات للرطل، مما أثار هذا القرار معارضه واسعه[١]، من قبل الهيئة البرلمانية لحزب الأمة والاتحادي الديمقراطي والنقابات، وتحرك الشارع السوداني بشكل واسع، وانطلقت تظاهرات طلابية في العاصمة والاقاليم وهي تردد شعار(لن تحكمنا حكومة الجوع، الشعب يدين تجار الدين، تجار الدين سرقوا التموين، لن يحكمنا السوق الاسود)، وعلى أثر ذلك أعلنت النقابات العمالية والمهنية إضراباً عاماً، أصاب الحياة في السودان بالشلل التام مع رفع شعار العصيان المدني لإسقاط الحكومة[٢]، وانتشرت الاضرابات في العاصمة كالنار في الهشيم، وهذا ما تسبب في وقوع اشتباكات بين المتظاهرون وقوات الأمن، وكانت صدامات دامية استخدمت فيها القوات الأمنية جميع وسائل القمع المعروفة من الغازات المسيلة للدموع إلى الرصاص الحي لإخماد الانتفاضة، إضافة الى تحقيق الجيش الشعبي انتصارات ساحقة في الجنوب في نهاية عام ١٩٨٨، مما عزز جون قرنق موقفه في الشمال الاستوائية ودفع بالحرب تجاه جنوب كردفان ومناطق النيل الازرق مما أدى الى نزوح الالف من الاشخاص من مناطق العمليات العسكرية في الجنوب باتجاه مدن الشمال[٣].

على اثر ذلك قرر الصادق في ٢٨ كانون الاول ١٩٨٨، بعد الاجتماع بمجلس الوزراء تجميد القرارات ودعا الاحزاب والنقابات والاقتصاديين الى مؤتمر تداولي لإيجاد بديل، إلا أن الحزب الاتحادي الديمقراطي آثر عدم المرونة في طرح اتفاقية ١٦ تشرين

---

(١) حسام الحملاوي، المصدر السابق، ص١٩.

(٢) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢٦٧.

(٣) حسام الحملاوي، المصدر السابق، ص١٩.

الثاني ١٩٨٨ للنقاش في الجمعية، واعتقد ان تحرك النقابات والشارع كفيل بإسقاط الحكومة، لذلك ضغط على قيادات الحزب للانسحاب من الحكومة[١]، وكان الأخير يرى ان الحكومة لا محال انها ستنهار، ولكن استجابة الجميع للدعوة للمؤتمر التداولي، بغية إيجاد بديل للضرائب مع الابقاء على زيادة الرواتب والأجور[٢]، أعلن الصادق موافقته على انسحاب الحزب الاتحادي[٣]، لأنه جاء في وقت ضعف اذ كان ينبغي ان يتجنب الاتحادي الديمقراطي الانسحاب، لا سيما وقد كان الاتفاق حول موضوع اتفاقية السلام قد تمت بجهود بيان الصادق ، إضافة إلى أن الاجراءات المالية قد اعلنت بقرار شارك فيه الحزب الاتحادي الديمقراطي[٤]، وبعد انسحاب الحزب الاتحادي من الائتلاف، دعا الصادق إلى تشكيل وزارة جديدة [٥] بذلك فأن حكومة الصادق الثالثة قد واجهت عدة مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية، لعل من أخطرها، الوضع المتردي في الجنوب وتفشي ظاهرة النزوح التي ادت الى تشريد الملايين من سكانه، والموقف الغذائي ينذر بالتدهور الشديد في مديرية بحر الغزال حيث أدت المجاعة والفيضانات في عام ١٩٨٨ الى خلق مشاكل بالغة، لاسيما ان السيول قد دمرت العديد من الاراضي الزراعية[٦].

---

(١) رياح الصادق، ج٣، المصدر السابق، ص٢٣٣.

(٢) الصادق المهدي، راجحة وعائدة، المصدر السابق، ص٦٧.

(٣) اوراق مؤتمر الواقع وافاق المستقبل، المصدر السابق، ص١٥٥؛ رياح الصادق، ج٣، المصدر السابق، ص٢٣٣.

(٤) الصادق المهدي، راجحة وعائدة، المصدر السابق، ص٦٧،٦٨.

(٥) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢٦٧.

(٦) ماجد محي عبد العباس، المصدر السابق، ص١٥٣.

-حكومة الوفاق الوطني الثانية، شباط ١٩٨٩- اذار ١٩٨٩.

استمرت حكومة الوفاق الوطني الاولى بصورة سليمة، ساعدت على حسم كثير من القضايا، ولكن الاشتراك في حكومة واحدة لم ينجح في تحسين العلاقة بين الحزب الاتحادي والجبهة الاسلامية، بل بدا لكل منهما أنه يبغي أن يخرج الاخر ويحل محلة[١]، وعلى أثر انسحاب الحزب الاتحادي الديمقراطي من الائتلاف الحكومي في ٢٨ كانون الاول ١٩٨٨، اخذ الصادق الذي بقي، يجري مشاورات من أجل تشكيل وزارة جديدة[٢]، وبعد شهر من المفاوضات تمكن من إعادة بناء حكومة ائتلافية بين حزب الأمة والجبهة الاسلامية القومية في الاول من شباط ١٩٨٩، إلا انها لم تعمر اكثر من ٤٠ يوما[٣]، والتي ضمت (١٠) وزراء من حزب الأمة و(٨) وزراء من الجبهة الاسلامية القومية وأعطت اربع حقائب وزارية للجنوب[٤].

بذلك أصبح الحزب الاتحادي الديمقراطي في جبهة المعارضة، ونتيجة لذلك فإن كل القوى الداخلية التي ايدت اتفاقية السلام، وقفت بالضد من الحكومة بصورتها الجديدة[٥]، وما ان أعلن الصادق عن تشكيل الحكومة حتى واجهت مشاكل أخرى، ففي شباط استقال

---

(١) رباح الصادق، ج٣، المصدر السابق، ص٢٠٦.

(٢) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢٦٨.

(٣) في ١ شباط ١٩٨٩ كون الصادق المهدي التشكيلة الوزارية الجديدة بعد انسحاب الحزب الاتحادي الديمقراطي كالاتي: ضمت (١٤) وزيرا بجانب السيد الصادق المهدي، واستحدث فيها منصب اخر لناب رئيس الوزراء جنوبي اصبح فيها السيد الدوا اجو دينق نائبا لرئيس الوزير ووزير الزراعة، والدكتور حسن الترابي نائبا لرئيس الوزراء ووزير الخارجية، اذ اختفت معظم الوزرات المستحدثة في الحكومة السابقة وفيها نفس الاحزاب المشاركة في حكومة الوفاق الاولى ما عدا الاتحادي الديمقراطي. للمزيد ينظر: الصادق المهدي، راجحة وعائدة، المصدر السابق، ص٦٨.

(٤) روبرت او كولينز، المصدر السابق، ص٢٠٢.

(٥) الصادق المهدي، راجحة وعائدة، المصدر السابق، ص٦٨.

وبشكل مفاجئ الفريق عبد الماجد حامد خليل وزير الدفاع[١]، الذي يتمتع بشعبية واحترام كبيرين، نتيجة لإشراك الجبهة الاسلامية في الحكومة الجديدة، وتزايد نفوذها اذ بلغ ذروته بتعيين حسن الترابي نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للخارجية، كما حصل أعضاء من الجبهة على حقائب استراتيجية، مثل الداخلية والعدل والشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى عدم دعم الصادق لاتفاقية السلام بين الحزب الاتحادي والحركة الشعبية، وطالب بإيجاد حلول سلمية للحد من دعوات التصعيد العسكري في جنوب البلاد، وعلى وفق ذلك تعرض وزير الدفاع لحملة إعلامية من قبل الجبهة الاسلامية[٢]، وذلك بان وزير الدفاع عبد الماجد كان يشعر بالآثار السلبية لبروز الجبهة الاسلامية ويحاول موازنة الموقف بكثرة الحديث عن السلام وضرورته والتزام الحكومة به، فتصدى له بعض وزراء الجبهة الاسلامية في الحكومة وعلى رأسهم حسن الترابي واخذوا عليه تكرار حديثة عن السلام كأنه وزير السلام بينما هو وزير الدفاع، وعليه ان يواصل عمله ويترك مهمة السلام للآخرين[٣]، وخلال هذه المدة، وجه الصادق انتقادات شديدة الى القيادة العامة بشأن الأداء العسكري، لاسيما بعد تلكؤ الجيش في أحداث الجنوب[٤]، اذ سيطرت الحركة الشعبية بقيادة جون قرنق على مدينة الناصر في كانون الثاني ١٩٨٩، كذلك على (توريت) في ٢٧ شباط وبعدها على (باراجوك ونمولي ومنقلة)[٥].

---

(١) نضال عبد العزيز محمد نور حفار، المصدر السابق، ص٢٤.

(٢) روبرت او كولينز، المصدر السابق، ص٢٠٢؛ اوراق مؤتمر الوقاع وافاق المستقبل، المصدر السابق، ص١٥٥.

(٣) الصادق المهدي، راجحة وعائدة، المصدر السابق، ص٦٩.

(٤) رياح الصادق، ج٣، المصدر السابق، ص٢٣٩.

(٥) حسام الحملاوي، المصدر السابق، ص١٩.

نتيجة لهذه التطورات، قررت القيادة العسكرية العامة عقد اجتماع لمناقشة التطورات في الجنوب، إلا ان الاجتماع اتجه نحو بحث المسائل السياسية والخارجية والإمكانيات العسكرية [١]، وعندما سأل الصادق عن الأمر وعند الاستفسار من القائد العام للقوات المسلحة عن اسباب هذا التحول، فكانت الإجابة إن الأمر مجرد تنوير الضباط الكبار في الجيش السوداني من رتبة عميد فما فوق حتى يتمكنوا من توضيح تطورات الموقف لقياداتهم، وكان اكثر الجهات التي تحركت من أجل معرفة ما دار في جلسات الاجتماع هي الجبهة الاسلامية القومية، لأن معظم كوادرها من العسكريين برتبة عقيد فما فوق[٢].

وفي السياق ذاته نتيجة لهذا الوضع السياسي أصدرت القوات المسلحة في ٢٠ شباط مذكرة وقعها نحو (١٥٠) ضابطا في الجيش من رتبة عقيد فما فوق على رأسهم القائد العام الفريق فتحي احمد علي، ورئيس هيأة الأركان العامة الفريق مهدي بأبو نمر منذرين فيها رئيس الوزراء[٣]، بإعلان العصيان المدني في حال عدم تقديم استقالة حكومته خلال ٢٤ ساعة، وعلى أثر ضغط القوات المسلحة أعلن الصادق في٢٧ شباط ١٩٨٩ أنه سيعمل على توسع قاعدة الحكم بما يرضي الجميع، وحلت حكومة الصادق الرابعة في الثاني عشر من أذار ١٩٨٩[٤]، وكانت من الأولويات التي طالبت بها المذكرة السياسة الخارجية وإثرها

---

(١) رياح الصادق، ج٣، المصدر السابق، ص٢٣٩.

(٢) سرحان غلام حسي العباسي، المصدر السابق، ص٢٦٨.

(٣) جون يونغ، السودان صراعات المصالح ورهانات المصير، ترجمة احمد ابو الليل، القاهرة ٢٠١٤، ص١٢٥؛ عبد الله محمد قسم السيد، المصدر السابق،ص١٨٣.

(٤) ماجد محي عبد العباس، المصدر السابق،ص١٥٦.

في القضايا الوطنية والانفلات الأمني وتفكك المجتمع السوداني وانتشار الفساد وتأثير الصراع المسلح في دار فور[١].

فضلا عما تقدم، فقد كان من بين مطالب الضباط، هو تشكيل حكومة قومية والموافقة على اتفاقية الحزب الاتحادي الديمقراطي مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، وبحث قضية الجنوب بشكل جدي، إما بتقديم المال للقوات المسلحة للقضاء على المتمردين أو بالمفاوضات لإحلال السلام وإيقاف التدهور الاقتصادي [٢].

على ضوء هذا الضغط، اجتمع الصادق بمجلس رئاسة الدولة في ٢٠ شباط ١٩٨٩ وطلب منهم ان يخبروا القيادة العامة بأنه سيرد على مذكرتهم، وعلى القوات المسلحة الالتزام بالشرعية الدستورية والانضباط ولا تفرط في واجباتها القتالية[٣].

وفي ٢٢ شباط ١٩٨٩ طلب الصادق اجتماعا بالقيادة العامة وبكل من وقع على المذكرة لكن الاجتماع اقتصر على حضور القيادة العامة ورئيس الاركان ونوابه[٤]، اذ سجل الصادق امام الحضور اعترافه بما جاء في ثنايا المذكرة حول انقسام الجبهة الداخلية للبلاد، فقال: (أن ذلك له آثار سلبية، ومسؤوليتي هي السعي الى تحقيق وحدة الصف الوطني، وإن سياستنا الحالية في العلاقات الدولية مبنية على عدم الانحياز الى أي طرف دولي)، مؤكدا على قصور دور الاعلام وانحرافات الصحافة، وتعهد بإصلاح ذلك، وتطوير وتنمية

---

(١) نضال عبد العزيز محمد نور حفار، المصدر السابق، ص٢٤؛ حسن الحاج علي احمد، المصدر السابق، ص٥٨؛ محمد سليمان محمد، المصدر السابق، ص١٧٠.

(٢) روبرت او كولينز، المصدر السابق، ص٢٠٣؛محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، المصدر السابق، ص٤٢٧؛ انتصار ادهم هارون احمد، المصدر السابق، ص٩٥.

(٣) رياح الصادق، ج٣، المصدر السابق، ص٢٤٢.

(٤) الصادق المهدي، راجحة وعائدة، المصدر السابق، ص٧٠.

القوات المسلحة عبر تخصيص مبلغ قدرة (٤٥٠) مليون دولار، وهذا اقصى ما يمكن تحقيقه في الظروف الحالية، ونبه القيادة العامة الى الالتزام بالشرعية والانضباط العسكري وعدم وضع خيارات أمام السلطة السياسية العليا في البلاد وتجنب مبدأ الفعل ورد الفعل[١].

بعد أن نقل الصادق وقائع ما دار في الاجتماع الى مجلس رئاسة، عدّ حزب الأمة تلك المذكرة، سابقة لا ينبغي تكرارها، مع التأكيد على أهمية دور القوات المسلحة وضرورة تقديم الدعم اللازم لها، أما بالنسبة لموقف الحزب الاتحادي الديمقراطي، فقد أصدر بياناً اعلن فيه بضرورة التمسك بالديمقراطية وباتفاقية محمد عثمان الميرغني مع جون قرنق كأساس للسلام، أما على صعيد الجبهة الاسلامية، فقد اصدرت بياناً اكدت فيه على إعلان الحرب في الجنوب، ونادت بالتعبئة العامة وتدريب القادرين على حمل السلاح وإسكات المتخاذلين[٢]، ونتيجة لهذه الضغوط، أعلن في ١١ أذار ١٩٨٩ حل حكومة الصادق الأخيرة[٣].

---

(١) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢٦٩؛ رباح الصادق، ج٣،المصدر السابق، ص٢٤٥،٢٤٦

(٢) رباح الصادق، ج٣،المصدر السابق ، ص٢٤٧،٢٤٨.

(٣) روبرت او كولينز، المصدر السابق، ص٢٠٣؛ جميلة سي قدير، الدولة القومية والنزاعات العرقية في افريقيا، دراسة حاله السودان، رساله ماجستير غير منشورة، العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، (د.ن)، ص٩٨؛ اوراق مؤتمر الواقع وافاق المستقبل، المصدر السابق، ص١٥٣.

المبحث الثالث: حكومة الجبهة الوطنية المتحدة، اذار ١٩٨٩. حزيران ١٩٨٩.

-حكومة الجبهة الوطنية المتحدة، اذار ١٩٨٩. حزيران ١٩٨٩.

على اثر الضغط الذي تعرضت له حكومة الصادق المهدي من قبل القوات المسلحة ومن قوى المعارضة والنقابات، القى الصادق خطابا في٢٧ شباط ١٩٨٩ على الجمعية التأسيسية، اكد فيه استعداده لتوسيع قاعدة الحكم بالشكل الذي يلبي تطلعات القوى السياسية كافة، إلا انه قال(إن ذلك يحتاج الى مشاورات واسعة وسند سياسي من الاحزاب والنقابات والتجمعات بالالتزام بعدم اللجوء الى الإضرابات وسند من القوات المسلحة التي يرجوا منها الالتزام القاطع بالدفاع عن الديمقراطية وحماية شرعيتها والمشاركة في مناقشة القضايا القومية عن طريق مجلس الدفاع الوطني، وأكد ايضا انه في حال عدم حصوله على التفويض والالتزام المطلوبين الذي يطمئن إليهما بما يمكنه من توسيع قاعدة المشاركة في الحكم فأنه سيقدم استقالته للجمعية التأسيسية في يوم ٥ اذار ١٩٨٩)، غير أنه تراجع عن قرار الحل المشروط وأعلن في ٥ اذار استمراره في رئاسة الحكومة [١].

بعد أن تلقى تأكيدات من مجلس رئاسة الدولة بالتزام القوات المسلحة بالديمقراطية والشرعية الدستورية والتزام النقابات والاتحادات بوقف الاضرابات[٢]، على وفق بذلك أعلن الصادق عن تشكيل حكومة الجبهة الوطنية في ٢٥ اذار ١٩٨٩[٣]، التي شملت حزب

([١]) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢٧١؛ منصور خالد، اهوال حرب، المصدر السابق، ص٤٢٠.

([٢]) رباح الصادق، ج٣، المصدر السابق، ص٢٥٣.

([٣]) ماجد محي عبد العباس، المصدر السابق، ص١٥٧.

الأمة والاتحادي الديمقراطي والأحزاب الجنوبية بالإضافة الى أحزاب القومي والشيوعي والقوى الحديثة، في حين اتجهت الجبهة الاسلامية إلى المعارضة[١].

تعدّ هذه الحكومة بأنها ذات قاعدة واسعة ضمت كل الاحزاب من الجمعية بأجنحتها المختلفة عدا الجبهة الاسلامية[٢]، كما اشترك في هذه حكومة، الجبهة الوطنية للاتحادات والنقابات، كما مثل القوات المسلحة مبارك عثمان رحمه لذلك حضت بأوسع قاعدة شعبية وفئوية تقف مع حكومة في تاريخ السودان الحديث[٣].

القى الصادق المهدي خطاباً حكومته الخامسة في ٢٧ أذار ١٩٨٩ أمام الجمعية التأسيسية مؤكداً فيه ان المدة المتبقية على انتهاء عمل الجمعية هي عام واحد، وان العطاء من اجل تحقيق برنامجه المحدد سيتواصل، كما شدد على أهمية الحوار من أجل تقارب وجهات النظر بين القوى السياسية، ولكي يتم التوصل إلى اتفاق حول القضايا الخلافية، أكد على ضرورة انعقاد المؤتمر الدستوري ليأخذ كل ذي حق حقه، وأشار الى العلاقات السودانية- الافريقية، كما ناشد قادة التمرد في الجنوب توحيد الآراء من أجل السلم في

---

(١) حكومة الجبهة الوطنية: تضمنت (٢٣) حقيبة وزارية منها ٩حقائب وزارية لحزب الإمة و٦حقائب وزارية للحزب الاتحادي الديمقراطي و ٤حقائب وزارية للأحزاب الجنوبية ووزارة واحدة للحزب القومي السوداني، واخرى للحزب الشيوعي ووزارتان للقوى الحديثة. للمزيد ينظر: عبد الوهاب محمد الزنتاني، ازمات السودان بين الديمقراطية والدكتاتورية، دار غريب، القاهرة ٢٠٠٤، ص٢٠٣؛ الامانة العامة لمجلس الوزراء، الحكومات السودانية الوطنية ١٩٥٤ – ٢٠٠٦ ، ط٣، شركة مطابع السودان للعملية المحدودة، الخرطوم ٢٠٠٧ ، ص١٥٧ ؛ محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، المصدر السابق، ص٤٢٧.

(٢) حسن الحاج علي احمد، المصدر السابق، ص٥٨؛ اوراق مؤتمر الواقع وافاق المستقبل، المصدر السابق، ص١٥٦.

(٣) الصادق المهدي، راجحة وعائدة، المصدر السابق، ص٧٢؛ رباح الصادق، ج٣، المصدر السابق، ص٢٥٧.

البلاد[١]، واعترف بأهمية الدروس المستنبطة من خلال التجربة الماضية وأهمية اتخاذ القرار، لاسيما في القضايا الصعبة حيث لا يكفي تأييد الأغلبية البرلمانية في الجبهة بل المؤكد أن مشاركة القوى الأخرى من خارج الجمعية تعطي نتائج أفضل في العملية السياسية وآفاقها المستقبلية[٢].

من جانب أخر، وبعد تأييد الصادق للاتفاقية السلام التي وقعت ١٧ تشرين الثاني ١٩٨٨، أعلن عن تشكيل لجنة وزارية خاصة بتنفيذها وصولاً الى وقف إطلاق النار، وبالفعل تم تشكيل لجنة وزارية برئاسة وزير الخارجية احمد الحسين وقد عمل الصادق على إرسال وفد إلى اديس ابابا حيث التقى بالحركة الشعبية وذلك خلال المدة من ٧ الى ١٠ نيسان ١٩٨٩، وتم فيها نقل موافقة الحكومة الرسمية على مبادرة السلام، فضلا عن وقف اطلاق النار ورفع حالة الطوارئ[٣].

إثر ذلك، نتج وعبر المرحلة الأولى من المفاوضات، الاتفاق على اجتماع يعقد في ٤ تموز ١٩٨٩، في العاصمة الاثيوبية لمراجعة ما تم بشأن المبادرة، كما تم الاتفاق على موعد انعقاد المؤتمر الدستوري القومي وذلك في ١٨ ايلول ١٩٨٩[٤]، اذ كان ملف الحكومة الخاص باجتماع ٤ تموز ١٩٨٩ بشكل الآتي، أرسل الصادق إلى رئيس الوزراء

---

(١) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢٧٢.

(٢) المصدر نفسة، ص٢٧٢.

(٣) منى حسين عبيد، الخريطة السياسية لأحزاب الجنوب، المصدر السابق، ص٣٢،٣٣.

(٤) محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، المصدر السابق، ص٤٢٧.

المصري عاطف صدقي[1] بشأن القرار الخاص بإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك، فرد الأخير عليه بالموافقة ما دامت تلك هي رغبة السودان، وأما ما يخص البرتوكول السوداني الليبي الذي وقع عليه من الجانب السوداني وزير الدفاع للمدة الانتقالية اللواء عثمان عبد الله فقد استنفذ مدته لذا اعلنت ليبيا على لسان العقيد ابو بكر يونس[2]، ترحيبها ودعمها لمساعي السلام السودانية، كذلك استشار الصادق اللجنة الفنية التابعة للجنة الوزارية من اجل تقديم استشارة قانونية بشأن تنفيذ بند تجميد الحدود الواردة في مبادرة السلام، اما فيما يتعلق بأسس التشريعات الاسلامية فإنها ستقر في المؤتمر الدستوري القومي المزمع انعقاده في ١٨ ايلول ١٩٨٩[3].

كما تحرك الصادق على المحور الدولي، فاتصل بالدولتين العظيمتين (الولايات المتحدة وبريطانيا)، لتأكيد دعمهما من أجل السلام في القرن الافريقي، وفي المحور الإقليمي توصل الصادق لتفاهم مع اثيوبيا واتفاق مع الحركة الإرتيرية للتجاوب مع الحل السلمي واعتبار السودان وسيطا متفق عليه، كذلك اهتم بمحور الإغاثة، حيث بدا محادثات

---

(١)عاطف محمد نجيب صدقي(١٩٣٠ـ ٢٠٠٥): رئيس وزراء مصري من مواليد محافظة القليوبية، تولى رئاسة الوزراء في (١٩٨٦ ـ ١٩٩٦)، تعرض لمحاولة اغتيال على أيدي مجموعة من جماعة الجهاد الاسلامي، لكنة نجا منها. https: //ar.m.wikipedia.org.

(٢) ابو بكر يونس(١٩٤٠ ـ ٢٠١١): وزير الدفاع الليبي السابق، هو أحد المقربين من قائد انقلاب عام ١٩٦٩ في ليبيا معمر القذافي، تولى أمانة اللجنة العامة المؤقتة للدفاع في ليبيا، حيث شغل هذا المنصب منذ عام ١٩٧٠. https: //ar.m.wikipedia.org

(٣) رباح الصادق، ج٣، المصدر السابق، ص٢٥٩،٢٦٠.

مع الصليب الاحمر ثم تصل بالاتفاق مع المنظمة الدولية على وبدء عمليات(شريان الحياة)[1].

على الرغم من توقيع اتفاقية للسلام مع الحركة الشعبية في ١٦ تشرين الثاني ١٩٨٨، قامت الأخيرة باحتلال مدينة (اكوبو) الواقعة على الحدود مع اثيوبيا، معتقدة بأن الحكومة كانت تراوغ في تنفيذ بنود الاتفاقية، لاسيما فيما يخص موضوع اتفاقية الدفاع المشترك وإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية، بل اخذت الحركة تطالب الحكومة السودانية بتنفيذ المطالب التي تقدمت بها مسابقاً، وعلى أثر ذلك عقدت لجنة السلام الوزارية اجتماعا مع الحركة، أكدت فيه على الغاء برتوكول التعاون مع مصر، إلا ان الصادق اتهم الحركة الشعبية في ١٢ حزيران ١٩٨٩، بعرقلة مسيرة السلام، بإصرارها على ضرورة تصديق الجمعية على قرار الالغاء لقوانين الشريعة، وفي ١٣ حزيران عقدت الحكومة السودانية لقاء

([1]) في نهاية عام ١٩٨٨، هطلت امطار غزيرة جدا سببت فيضانات مدمرة عانا منها السودان بالإضافة الى استمرار معاناة السودان من مشكلة اللاجئين الأفارقة، اذ لجأ للسودان خلال تلك الفترة عدد كبير من اثيوبيا وتشاد واوغندا وارتيريا، ولهذا عمل الصادق بتشكيل لجنة قومية من اجل إغاثة اللاجئين ولحل المشكلة واثارها السلبية على السودان، عندما ازدادت الاوضاع الانسانية في جنوب السودان سوءاً خاصة بعد موت عشرات الألاف من المواطنين بسبب الحرب والمجاعة، تحركت منظمة الامم المتحدة للمساعدة في تخفيف حدة هذه المشكلة الانسانية اذ قام (خافيير بريز) في اواخر عام ١٩٨٨ باختيار(جيمس قرانت) المدير التنفيذي لليونسيف ليكون مسؤولا عن تنظيم عملية إغاثة للسودان سميت عملية (شريان الحياة) وقد دخلت تلك العملية إلى حيز التنفيذ في نيسان ١٩٨٩، بعد ان وافقت كينيا واوغندا على استعمال اراضيها في عملية الاغاثة عبر الحدود مع جنوب السودان، كما ساهمت الولايات المتحدة في تقديم الاغاثة للمتضررين في منطقة جنوب السودان ضمن برنامج اللجنة الدولية وتحت اشراف الأمم المتحدة. الصادق المهدي، راجحة وعائدة، المصدر السابق، ص١٧٢،١٧٣؛ محمد الفاتح عوض مجذوب ابراهيم، المصدر السابق، ص٥٦.

مع الحركة الشعبية اتفق فيه على لقاء وفدي الحكومة والحركة في ٤ تموز ١٩٨٩، للاتفاق حول الخطوات التي ستتبعها الحكومة لتنفيذ بنود مبادرة السلام[١].

في ظل هذه الظروف هاجمت الجبهة الاسلامية القومية الحكومة وتشكيلتها التي رأت (بأنها لا تمثل الارادة الحقيقية لأهل السودان)، ودعت الى اسقاطها بكل الطرق المشروعة بعد تأجيل الجمعية التأسيسية مشروع القانون الجنائي المقدم من الجبهة الاسلامية القومية منذ عام ١٩٨٨ الى ما بعد انعقاد المؤتمر الدستوري، وبذلك حدث الفراق بين الحكومة والجبهة الاسلامية، ومع استمرار نواب الجبهة الاسلامية في مقاطعة جلسات الجمعية التأسيسية والدخول في صراع سياسي مع الحكومة والقوى السياسية المعارضة لتوجهات الجبهة الاسلامية القومية[٢].

من جانب آخر في ١٨ حزيران ١٩٨٩، أعلن الصادق عن محاولة انقلاب وقعت بقيادة العميد صلاح لضوي من سلاح المظلات والعميد علي يوسف والمقدم محمد ابو سن ، ادعى بأنها كانت لصالح نظام النميري[٣]، فقامت السلطة باعتقال قادة الانقلاب، اذ شملت الاعتقالات حوالي (٢٦) ضابطا ما بين عميد وعقيد ورائد، فضلا عن عدد من المدنيين أعضاء في الاتحاد الاشتراكي وعدد من أقرباء النميري، اذ كان المخطط هو نسف القيادات التنفيذية داخل الجمعية بإطلاق قذائف[٤].

---

(١) منى حسين عبيد، الخريطة السياسية لأحزاب الجنوب، المصدر السابق، ص٣٣..

(٢) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢٧٣.

(٣) محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، المصدر السابق، ص٤٢٨.

(٤) رباح الصادق، ج٣، المصدر السابق، ص٢٦١.

وفي السياق ذاته عقد مجلس الوزراء جلسة طارئة برئاسة الصادق في ١٩ حزيران ١٩٨٩، لمناقشة الوضع الأمني والمحاولة الانقلابية وأبعادها، اذ ذكر وزير الدفاع إن التحقيقات جارية مع العسكريين تحت إشراف لجنة عسكرية وإن المحاكمات ستجري لاحقاً لمن تثبت ادانته، كما اوضح في بيان ألقاه أمام جمع في ٢١ حزيران قائلاً: (ان قادة المحاولة كانوا يخططون لقتله وقتل عددا اكبراً من القادة السياسيين والنواب داخل الجمعية التأسيسية إثناء انعقادها يوم ١٩حزيران١٩٨٩، وبعد نجاح محاولتهم سيستدعون الرئيس السابق جعفر النميري، إضافة الى ذلك ذكر ايضاً(أن المحاولة شاركت فيها ثلاثة أجنحة هي حركة العميد "نصار محمد مصطفى"، وحركة المقدم "حسن محمد نصر الدين" وحركة الضباط الموالين للنميري، واكد إن هذه المحاولة هي الرابعة التي يقوم بها النميري وأعوانه لاختراق القوات المسلحة)[١]،

إضافة لما تقدم، وعلى الصعيد الاقتصادي، فقد زاد الوضع سوءاً، اصبح من خلاله السودان عاجزا داخليا وخارجيا ومعتمداً على المساعدات الاجنبية إلى حد بلغ فيه العجز في الميزانية ما يقارب (٨) مليارات جنيها سودانيا، أي ما يعادل في ذلك الوقت حوالي (١،٨) مليار دولار امريكيا[٢]، وبالتالي اثبتت حكومة الصادق الخامسة وكما هو حال الوزارات التي سبقتها بأنها لم تستطيع ان تقدم أي شي أو تنجز أعمالا على المستويات كافة، وبقيت مشدودة بين الاحزاب التقليدية والجبهة الإسلامية والقوى السياسية التي تشكلت حديثا والنقابات[٣].

---

(١) سرحان غلام حسين، المصدر السابق، ص٢٧٣.

(٢) الصافي موسى، حكومة الصادق المهدي الخامسة، مجلة الدستور، العدد ٥٩١، ١٩٨٩، ص٢٦.

(٣) علي عطا الله محمد كاظم، المصدر السابق، ص١٩١.

نتيجة لما تقدم، اعترف الصادق بأن(المشاكل الموروثة من عهد جعفر النميري وحرب الجنوب وتردي الوضع الاقتصادي والتعقيدات الحزبية والنقابات وسعي حزب الجبهة الإسلامية القومية لتأجيج الوضع العام، وعدم حضور جلسات الجمعية التأسيسية من الاسباب التي شجعت انصار جعفر النميري للتحرك ضد الديمقراطية)[1].

(1)الصادق المهدي، تحديات التسعينات، الدار العربية الافريقية للنشر، تحقيق رباح الصادق، ط٢، ٢٠٢٠، ص١٦٤.

-سقوط حكومة الصادق المهدي.

تمكنت الجبهة الاسلامية القومية في ٣٠ حزيران ١٩٨٩، من تقويض الديمقراطية في السودان بانقلاب عسكري وهو الأول من نوعه بقيادة حزب سياسي على سلطة منتخبة، اذ سعت الجبهة طويلا من أجل الاستيلاء على الحكم، خاصة بعد أن شاركت في نظام نميري بثقل وفعالية مدة ثمانية أعوام تقريبا، وقد بداء التمهيد المباشر لهذه التطورات سياسيا وتنظيميا وذلك باختراق المؤسسة العسكرية[١].

من الواضح أن قادة الجبهة الاسلامية عملوا بتنسيق تام مع أتباع نظام النميري والاجهزة الاستخبارية لتنفيذ ذلك المخطط، وتكفي نظرة سريعة لصحف الجبهة وحلفائها وتصريحات قادتها وحلفائهم، لتحديد الخط المتناغم الذي عمل على نشر اليأس بين المواطنين وتلفيق واختلاق الأكاذيب، وكثراً ما ألقت الجبهة الاسلامية على خصومها تهمة معاداة الديمقراطية[٢]، كما قاد سياسيون الجبهة الاسلامية القومية هجوما عنيفا على الحكومة وطالبوا انصارهم بالجهاد واستعمال القوة ضدها وأصبحوا يسيرون المظاهرات يوميا من مساجد العاصمة، وبهذا الشأن يقول حسن الترابي لمؤيديه بجريدة الراية ٣٠ نيسان ١٩٨٩، أي قبل شهرين من الانقلاب العسكري(ابدأوا بالجهاد اليوم في أنفسكم وغداً، وإن غداً لناظرة قريب) ويواصل حديثه عن الديمقراطية في السودان، فيقول (إننا في بلد انهارت

---

(١) سرحان غلام حسين العباسي، المصدر السابق، ص٢٧٥.

(٢) علي عطا الله محمد كاظم، المصدر السابق، ص٢٠١.

فيه نظم الحكم، وأصبح لا فرق بين حكم عسكري وحكم ديمقراطي)، وهذا تمهيد واضح للانقلاب على الديمقراطية[١].

ومن الجدير بالذكر، فأن السنوات التي سبقت الانقلاب قد تميزت بوجود علاقة وثيقة بين الجبهة الاسلامية والجيش، خاصاً وإن الجيش كان يعاني مشاكل عديدة، ابرزها نقص التمويل وتعرضه الى الهزيمة لأكثر من مرة أمام الحركة الشعبية لتحرير السودان، وهذا ما تضمنته مذكرة الجيش في ٢٠شباط ١٩٨٩[٢].

ومن جانب أخر فقد شهدت الأحوال العسكرية تدهوراً مريعاً في السلاح والمعدات بما في ذلك الملابس العسكرية، ولم يكتف القادة السياسيون بهذا الإهمال للمؤسسات العسكرية فقط، بل تعدى الأمر الى السخرية منها والتقليل من شأنها، في حين كانت حركة التمرد في الجنوب تحصل على الدعم من عدد من الدول، ونتج عن ذلك سيطرتها على أغلب مدن الجنوب، بل امتدت شمالا، وفي تلك الاثناء كان القادة السياسيين مشغولين بصراعاتهم الحزبية حول مقاعد الحكم، كما كانت هناك تصريحات قللت من الروح المعنوية للمقاتلين في الجنوب[٣]، إضافة إلى محاولة بعض ضباط الجيش لقطع الطريق أمام تنفيذ بنود اتفاقية (الميرغني ـ وجون قرنق) التي كان مقرراً لها ان تدخل حيز التنفيذ ابتداء من ٤ تموز ١٩٨٩، ولذلك جاء الانقلاب ليبين مدى اختلاف الآراء والتوجهات حول قضية

---

(١) عبد الله محمد قسم السيد، المصدر السابق، ص٢١٤.

(٢) عمر سلمات، المصدر السابق، ص٧٨.

(٣) اميمة سر الختم احمد، السياسة الخارجية الأميركية تجاه السودان للفترة ١٩٨٩ – ٢٠١٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم ٢٠١٢، ص٦١.

الجنوب وبقية القضايا بصفة عامة، وقد ساهم الانقلاب في تحقيق مطالب الجيش السوداني بالدعم المالي والعسكري بل وحتى بالإسناد الشعبي[١].

إن التوقيت الذي اختارته الحركة كان مناسبا، اذ كانت البلاد قد وصلت لحافة الهاوية وهذا الشيء لمسه أغلب الناس حتى قادة الأحزاب نفسها، كما إن داخل الجيش كان الانقلاب العسكري مسألة وقت ليس إلا، وكانت الروح المعنوية للجيش قد وصلت إلى الحضيض بسبب تهافت الأحزاب على الاستسلام لحركة قرنق ولسقوط كثير من حاميات الجنوب واستشهاد الكثير من زملائهم، إذ وجه الجنود والضباط قاداتهم بنية الانقلاب علناً[٢].

طرحت الجبهة الاسلامية على ضباط الجيش، بأنهم التيار الوحيد القادر على فرض الاستقرار في البلاد وقدموا للمؤسسة العسكرية شيئاً كانت في أمس الحاجة إليه، حيث قدمت آلاف المجاهدين المستعدين لخوض الحرب ضد الجنوبيين وقمع الفتن التي تحدث في الشمال، وبذلك حلّ حسن الترابي نقص الأسلحة اللازمة لقهر الجنوبيين[٣].

إضافة لما تقدم فقد كانت هناك عوامل ساعدت على نجاح الانقلاب، فمن الناحية العسكرية، تواجد العدد الكافي من المشاركين في الحركة داخل القوات المسلحة ومنهم عدد

---

(١) عمر سلمات، المصدر السابق، ص٧٨.

(٢) محمد محمد احمد كرار، خفايا وخلفيات الجيش السوداني والانقاذ، (د. ن)، (د . ت)، (د. م)، ص٩٢.

(٣) حسام الحملاوي، المصدر السابق، ص١٩.

من الضباط الكبار، إذ كان تحت امرتهم عدد كافي من القوة لبداية التحرك، فضلا عن الدعم الخارجي وتوفر الأسلحة[١].

كذلك كان العميد(عمر حسن البشير)[٢]، له أثر كبير داخل المؤسسة العسكرية، ذلك لماضيه الممتاز في مناطق العمليات، خاصة في الجنوب وعلى وجه التحديد معركة (ميوم وكادقلي) ضد هجمات (يوسف كوة)[٣]، الأخيرة[٤]، ولاشك أن هنالك عوامل أخرى، ومنها على وجه التحديد، هي أن حكومات الصادق التي شكلها لم تلب مطالب الجماهير الملحة، فهي لم تلغ قوانين الشريعة الاسلامية، ولم تضع حلا لمشكلة الجنوب، إذ أهدرت فرصة تمثلت في اتفاقية السلام بين الحزب الاتحادي الديمقراطي وحركة التمرد، ويدخل على خطأ الأزمات التدهور الاقتصادي(٥)، فمن الناحية الاقتصادية كان الغلاء قد وصل إلى أعلى

---

(١) حسام الحملاوي، المصدر السابق ، ص٩٣.

(٢) عمر حسن البشير: ولد عام ١٩٤٤ في قرية جنوب شندي تدعى(حوش ودبانقا)، ينتمي الى قبيلة الجعليين، حصل على الثانوية العامة والتحق بالكلية العسكرية ونخرج منها في سلاح المظلات، نال درجة الماجستير في العلوم العسكرية (اركان حرب) من الخرطوم وانتدب للعمل في وزارة الدفاع في دولة الامارات العربية ثم عمل في القيادة العامة رئيسا لأركان حرب سلاح المظلات ثم في اللواء الثامن جنوبي كردفان ثم في منطقة (بانتيو) جنوبي السودان وقاد الفرقة العسكرية لتحرير مدينة (مايوم) من ايدي المتمردين. للمزيد ينظر: محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، المصدر السابق، ص٤٢٩.

(٣) يوسف كوة مكي: (١٩٤٥ ــ ٢٠٠١): قائد ومعلم وعسكري وسياسي من جبال النوبة، خريج جامعة الخرطوم كلية الاقتصاد ١٩٨٠، انتخب في مجلس الشعب الاقليمي لجنوب كردفان في ١٩٨١، وكان نائبا لرئيس المجلس حتى التحاقه بالحركة الشعبية لتحرير السودان في نوفمبر ١٩٨٤، عين عضوا مناوبا بالقيادة السياسية والعسكرية العليا للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان في اغسطس ١٩٨٦. رباح الصادق، ج٣، المصدر السابق، ص٣٠٧.

(٤) انتصار ادهم هارون، المصدر السابق، ص١٠٣.

(٥) ساجد احميد عبل العائدي، دور الجيش في الحياة السياسية السودانية ١٩٥٨ – ١٩٨٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص٨٦.

حدوده، بحيث إن كل زيادة في المرتبات كانت تقابلها زيادة في الأسعار، إذ بلغ التضخم الاقتصادي في السودان حد جعل سعر الجنيه السوداني يقفز من أربعة جنيهات مقابل الدولار الواحد عام ١٩٨٦ إلى سعر (٢٤) جنيها للدولار، أي ما يعادل ستة اضعاف، فضلا عن الندرة بالسلع وارتفاع اسعارها، كما ان المرتبات زادت في الثلاث سنوات بمعدل(٣٠٠%) ولم تغط فرق الأسعار[١].

أمام هذا التردي، والارتباك السياسي، حدثت شحت في الخبز ومياه الشرب والكهرباء[٢]، وإن الصادق نفسه ولأكثر من مرة أقر بأن (حكومته لم تتمكن من ضبط مصروفاتها والشرط المطلوب لاحتواء التضخم وغلاء الأسعار، كما لم تتمكن من ضبط التمويل لضروريات الشعب، لأن قنوات التوزيع وقدرات السوق السوداء والتهريب أثرت كثيرا) ويذهب إلى أبعد من ذلك حين يقول(إن السوق السوداء هزمت الحكومة)، ومن جانب آخر عرض وزير المالية (عمر نور الدائم) قبل يومين من الانقلاب العسكري الواقع المر، حينما ذكر بأن ميزانيته أسوء ميزانية مرَّ بها السودان[٣].

ومن العوامل التي أدت إلى حدوث الانقلاب، هو الفساد السياسي من قبل السلطة الشرعية وقياداتها، إذ ساد فيها عدم المبالاة، مع التغاضي عن الاصلاح وكشف الفساد، فضلا عن حركة تهريب الأموال للخارج، ونهب كل أموال الاغاثة والمعونات الأجنبية، وقبل ثلاثة أشهر من الانقلاب العسكري بلغت جرأة الفساد إلى أن قامت عصابات التهريب

---

(١) انتصار ادهم هارون، المصدر السابق، ص١٠٣.

(٢) اميمة سر الختم احمد، الصدر السابق، ص٦١.

(٣) عبد الله محمد قسم السيد، المصدر السابق، ص١٤١.

يدعمها مدير مؤسسة كبرى في مجال الطيران، بتهريب الأموال والمخدرات من خارج البلاد إلى داخلها[1].

أما على صعيد الأمن القومي، فيكاد أن يكون معدم تماماً، إذ أصبحت المنظمات الأمنية وقوى التجسس تعمل بالسودان وتجمع كل معلومات تريدها، وذلك عبر منظمات الاغاثة والدعم، ويدخل السلاح للبلاد تحت مسميات عديدة، وكما أقيمت مراكز فنية وتكنولوجية تحت سمع وبصر المسؤولين، وفيما يخص الحدود فقد اغلقت حدود البلاد مع كينيا وزائير وإفريقيا الوسطى وتشاد واثيوبيا ولم يبق إلا مصر وليبيا، وذلك بسبب توغل القوات التشادية داخل الحدود وكذلك كينيا، أما اوغندا فقد كانت تطارد المنظمات المعارضة لها داخل الأراضي السودانية، واصبحت دارفور نهباً للأحزاب مثل حزب الأمة الذي كان يقدم السلاح والدعم المعنوي والمادي للعرب وحزب الاتحادي الديمقراطي يقدم السلاح والدعم المالي للفور، وكل يوم كان يسقط عشرات القتلى من الجانبين وتدمر وتحرق قرى واصبح الناس بالعاصمة والمدن الأخرى غير آمنين من اللصوص والمسلحين بالسلاح الابيض والأسلحة النارية[2]، كما بلغ التردي في الأحوال التي وصلت الى قطاعات البنية الاساسية اذ انهار تماماً قطاع النقل كما انهارت شركة الخطوط الجوية السودانية وخرجت من الخدمة معظم طائراتها وما تبقى منها لم يكن صالحا للعمل، أما الخطوط البحرية السودانية فكانت من المفترض بيع اسطولها من السفن التجارية مقابل (٣٥) مليون دولار وذلك لتسديد ديون عليها لصالح يوغسلافيا، كما تردت أحوال خدمات السكة الحديد كذلك

([1]) بيتر ودوارد، السودان الدولة المضطربة ١٩٨٩ – ١٩٨٩، ترجمة محمد علي جادين، الخرطوم ٢٠٠١، ص٢٥٤؛ محمد محمد احمد كرار، المصدر السابق، ص٩٣.

([2]) انتصار ادهم هارون، المصدر السابق، ص١٠٥.

مواصلات العاصمة ومواصلات الاقاليم، إذ أصبحت تعمل بطاقة (١٠%) فقط، كما انعدم الاهتمام بالاتصالات السلكية وللاسلكية [١]، وجاءت مسألة رد ممتلكات اسرة المهدي المصادرة والتي بلغت (٥٨) مليونا من الجنيهات ليتيح الفرصة إمام الصحافة وغيرها من وسائل الاعلام للإشارة الى بوادر الفساد، وهو ما عقد جميع الخيارات إمام الصادق وبات في موقف محرج، فإما أن يواصل الحكم في ظل التهديد بالشلل التام، أو أن يقوم بانقلاب على الأوضاع السائدة في البلاد، أو يرضخ لانقلاب عسكري يطيح به، هكذا كانت الأمور داخل البلاد مهيأة للغاية أمام ضرورة تدخل عسكري، وهو ما حدث فعلا في ٣٠ حزيران ١٩٨٩[٢].

لقد تضافرت جميع العوامل السابقة وتفاعلت فيما بينها لتخلق جميعها حالة من حالات التحدي التي واجهتها فترة الحكم المدني، وشكلت في حدِّ ذاتها عقبة في مسيرة حكومات هذه المدة، وتعد مشكلة الجنوب في طليعة هذه المشاكل التي مارست دورها في تصاعد وتزايد المشاكل الأخرى، كذلك كانت المتغيرات الاقليمية والدولية التي لعبت دوراً في دعم التمرد أحيانا وتهيئة عوامل الضعف له أحيانا اخرى، كما إن تصاعد الخلافات الحزبية وتفاعلها مع المشاكل الاخرى وبالذات حول مسألة تطبيق قوانين الشريعة الاسلامية، إذ كانت نظرة الاحزاب متباينة نحو هذا الموضوع مما أدى إلى عدم تمكن الحكم المدني من خلق توجه موحد وتصور واضح لمعالجة هذه المشكلة والمشاكل الاخرى[٣].

---

(١) محمد محمد احمد كرار، المصدر السابق، ص٩٥.

(٢) السيد فلفل، المصدر السابق، ص١٤٦.

(٣) ماجد محي عبد العباس، المصدر السابق، ص١٩١؛ محمد محمد احمد كرار، المصدر السابق، ص٩٤.

ومع نجاح الانقلاب أعلن عمر حسن البشير نفسه رئيسا لمجلس قيادة الثورة في السودان، وأعلن قادة الانقلاب بيانهم باسم(الحركة القومية لتصحيح الاوضاع) ثم أطلقوا على انفسهم (ثورة حزيران) ثم(ثورة الانقاذ الوطني)[١]، وتم تطويق منزل الصادق المهدي مع صلاة الفجر ورغم ذلك خرج الصادق من منزلة وبعد شهر من الانقلاب أعتقل الصادق من قبل النظام في٧ تموز ١٩٨٩ وبعد اعلان الاطاحة بحكومة الصادق المهدي تم تعطيل الدستور وحل المجلس النيابي والاحزاب السياسية ومجلس رأس الدولة[٢] .

([١]) محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، المصدر السابق، ص٤٢٩.

([٢])رباح الصادق، الامام الصادق المهدي سيرة ومسيرة الثقب الاسود،ج٤، ط١، دار المصورات، الخرطوم ٢٠١٧، ص٦٥.

الخاتمة

يعد السودان من البلدان المتعددة الأعراق والديانات بحكم الموقع الجغرافي المطل على دول عربية وأخرى افريقية مختلفة اذ رسمت التعددية وبحكم المسار التاريخي أبعاد مكونه الاجتماعي والثقافي وشخصيته الوطنية، يضاف لذلك ما تعرض له السودان عبر تاريخه من الغزو التركي، وما ألقى بضلاله على السودان وشعبه، فضلا عن ذلك الاحتلال الثنائي للسودان من قبل كل من (مصر وبريطانيا) وذلك عام ١٨٨١، وهذا ما دفع بالقوى الوطنية على مقاومة هذا الاحتلال، ومن جانب أخر أن هذا الاحتلال قد دفع بالسودانيين على تأسيس العديد من الحركات والأحزاب الوطنية والتي مر ذكرها في هذا البحث، وذلك من أجل الحصول على الاستقلال التام.

ومن خلال ما تقدم، لا شك أن هذا التنوع وهذه الأحداث والتحديات التاريخية، فضلا عن ظهور مجموعة من القوى السياسية الدينية والوطنية ومنها القومية والاشتراكية والعلمانية، قد دفعت بالسودان إلى غير ما كان يتمناه الشعب السوداني من استقرار ونمو في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، صحيح أننا لاحظنا تشكيل حكومات وطنية وديمقراطية، غير أن صراع القوى السياسية والدينية قد وئد جميع تلك المحاولات، ومنح الفرصة للقوى العسكرية (الجيش) على سيطرته لأكثر من مرة على مقاليد الحكم في السودان، ولم ترتق تلك القوى العسكرية بالبلاد إلى الوضع الذي كان يحلم به الشعب السوداني.

بمعنى أخر، وعلى وفق ما درسته، أجد أن السودان مع تصارع هذه القوى وعبر مدة تاريخية ليس بقليلة، ليس له مستقبل واعد، طالما أن هذا الصراع والتنافس على المصالح الضيقة والشخصية قائم من ثورة ١٩٢٤ حتى نهاية دراساتنا هذه.

وقد وجدت الباحثة أيضا، وعلى الرغم من شخصية الصادق المهدي التاريخية والوطنية، وعمق حزبه (حزب الأمة) في المجتمع السوداني، فأنه ولوزارتين كان غير قادر على جر السودان خارج صراع المصالح والفساد الذي كان مستشري، على الرغم من دور حزب الأمة في المعارضة، وعلى الرغم أيضا من وعوده تجاه جماهيره والشعب السوداني، فأن وزارتي الصادق المهدي قد فشلتا فشلا ذريعا في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

ومن جانب آخر فأن الباحثه لا يشكك بوطنية الصادق المهدي، وعبر دراستنا هذه وجدنا ورصدنا عبر حركة التاريخ الوطني السوداني أن هذا الرجل وحزبه كان له العديد من المواقف الوطنية وحتى الإقليمية، وحاول عبر ثقله الوطني والسياسي معالجة وحل العديد من المشاكل المصيرية التي تعرض لها السودان وشعبه.

منها نلاحظ ان شخصية الصادق المهدي شخصية وطنية حاولت الحفاظ على وحدة البلاد من خلال ايجاد الحلول المناسبة والنهوض بحال البلاد الاقتصادية التي عان منها الشعب السوداني كثيرا وكذلك نلاحظ ان الصادق المهدي اعتمد على صدق النوايا وكثير الثقة في سياسته مع الاخرين.

إلا ان حكومته لم تنجح في التخلص من الانقسامات والمنافسات الحزبية وكذلك نلاحظ ان الصادق المهدي لم ينجح في بناء علاقات جيدة مع بعض البلدان المجاورة ولم يتمكن من ايجاد حل نهائي لمشكلة الجنوب التي عانت منها البلاد منذ الاستقلال وكذلك استمر الحال في تدهور وتدني الاوضاع الاقتصادية على الرغم من محاولات الاصلاح قد ادت بنتائج بها نوع من التحسن عما كان به الحال في عهد حكومة جعفر النميري الا انه لم يكن بالمستوى الذي ينقذ البلاد من التدهور الاقتصادي. وهذا ما سهل في حدوث انقلاب عسكري ثالث من قبل الجبهة القومية بقيادة حسن الترابي عام ١٩٨٩.

كما توصلت الباحثة إلى امر غاية في الأهمية، ألا وهو أن جميع الثورات والانقلابات العسكرية التي حدثت في السودان طيلة فترة هذا البحث، لم يتبعها تصفيات جسدية، نعم سيق بعض القادة إلى السجون والمحاكم، غير أنهم جميعا لم يتعرضوا إلى أحكام الإعدام، وإن دل هذا على شيء، إنما يدل على أن الشعب السوداني وقياداته ليس لديهم (ثقافة الدم) أو السلوك الدموي وراء كل ثورة أو انقلاب، وهذا على العكس مما حصل في عدد من الأقطار العربية في مراحل الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وأيضا هذا يدل على أن الشعب السوداني وقيادته متمسكون بالسلوك والتصرف المدني.

وأمام هذا فأن الشعب السوداني حري بأن يحض بحكومة تقدر ثقافة التسامح، وأن يكون جل اهتمامها في بناء دولة مدنية وديمقراطية وأمينة على مصالح الوطن وأهله.

كما تجد الباحثة، أن من المشاكل الداخلية والأكثر أهمية، هي مشكلة الجنوب (دارفور)، فأن هذه المشكلة كانت لوحدها عائق مهم في استقرار السودان وبنائه وتقدمه، والسبب في ذلك لا يعود وحده إلى قيادة حركة الجنوب، إنما للقيادات الحكومية من المدة الممتدة من عام ١٩٢٤ وحتى عام ١٨٩١، إذ جميعها تعاملت بفوقية وندية مع حقوق أهل الجنوب القومية والعرقية والدينية والسياسية والاقتصادية، ووجدنا مع تشكيل أي حكومة في السودان وطيلة فترة بحثنا هذا تظهر مشكلة الجنوب وبقوة، وغالبا ما كانت تشكل ضغط فوق العادة على تلك الحكومات، فضلا عن أن العديد من الدول الإقليمية والمجاورة للسودان، قد وجدت منها فرصة للتدخل وبالضد من مصالح السودان الوطنية والأمنية. فضلا عن أن هذه المشكلة قد كانت بمثابة السرطان المزمن في جسد السودان.

إضافة لما تقدم، ومن خلال دراستنا لتاريخ السودان وشخصياته عبر هذه الدراسة، تجد الباحثه بأن السودان قد مارست النظام الديمقراطي منذ عام ١٩٢٤، وحتى في جميع ثوراتها لم تتشكل أي حكومة قائمة على الأغلبية، وإنما كانت في أغلبها حكومات (ائتلافية)، إذا استثنينا من ذلك الانقلابات العسكرية، وهذا يعني أن السودان من أولى الدول العربية التي مارست السلوك الديمقراطي في التشكيلات الحكومية محل بحثنا هذا.

ومن الله التوفيق

قائمة المصادر

قائمة المصادر

أولاً: الرسائل والأطاريح.

١. ابتسام محمود جواد العكيلي، الحياة الديمقراطية في السودان ١٩٥٣ ـ ١٩٦٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٣.

٢. ابراهيم يوسف حمادة عوده، الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان وتداعياته على الصراع العربي . الإسرائيلي رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه النجاح الوطنية نابلس، فلسطين،٢٠١٤.

٣. احمد عبد الرحمن اسماعيل، العلاقات السودانية السعودية، بحث تكميلي لنيل درجه البكالوريوس، جامعه الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، (د. ن).

٤. احمد نعمه عبد الله الشجيري، محمد محجوب ودوره السياسي حتى عام ١٩٧٦، رساله ماجستير غير منشوره، الجامعة العراقية، كلية الآداب، ٢٠١٨.

٥. امال محمد بابكر، تطور العلاقات السياسية السودانية الاثيوبية ١٩٥٦.١٩٨٥، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الآداب، الخرطوم ٢٠١٥.

٦. اميمة سر الختم احمد، السياسة الخارجية الامريكية تجاه السودان في الفترة ١٩٨٩. ٢٠١٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم ٢٠١٢.

٧. انتصار ادهم هارون احمد، اسباب الانقلابات في افريقيا منذ عام ١٩٦٩، السودان نموذجا، جامعه الخرطوم رساله ماجستير غير منشوره، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم ٢٠١٠ .

٨. بوخانم حنان، عولمي عاتكه، الحركة التحررية في السودان ضد الاحتلال البريطاني، رساله ماجستير غير منشورة، جامعة العربي البتسي ـ تبسة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ ٢٠١٧.

٩. جميلة سي قدير، الدولة القومية والنزاعات العرقية في افريقيا، دراسة حاله السودان، رساله ماجستير غير منشورة، العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، (د. ن).

١٠. الحبر ابو القاسم الحبر، تاريخ الهيئات التشريعية في السودان في ضل الانظمة الديمقراطية والعسكرية ١٩٥٣. ١٩٨٥، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين ، ٢٠٠٩.

١١. حدادي ايمان، اشكالية انفصال جنوب السودان واثرها على دول المحور الافريقي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرياح – ورقله، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ٢٠١٤ – ٢٠١٥.

١٢. حنان الشيخ محمد علي، العلاقات السودانية – المصرية ١٩٥٦. ١٩٨٥، رسالة ماجستير غير منشورة، الادب في التاريخ، جامعة الخرطوم ٢٠١٥.

١٣ دعاء محمد عبد علي الهر، جعفر محمد النميري ودورة السياسي في السودان حتى عام ٢٠٠٩، رسالة ماجستير غير

منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء ٢٠١٧.

١٤ ذاكر محي الدين عبد الله، انقلابات العسكرية في السودان ١٩٥٨ – ١٩٧١، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل ٢٠٠٣.

١٥ ساجد احميد عبل العائدي، دور الجيش في الحياة السياسية السودانية ١٩٥٨ . ١٩٨٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ١٩٩٠.

١٦ سعدون شاكر محمود، العلاقات العراقية السودانية ١٩٥٨. ١٩٧٢، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، قسم التاريخ ٢٠١٧.

١٧ سلمى عبد الله علي الفكي، تاريخ منظمة الوحدة الافريقية ودور السودان فيها ١٩٦٣ـ ٢٠٠١، رسالة ماجستير غير منشورة، الادب في التاريخ، جامعة الخرطوم ٢٠١١.

١٨ صلاح الدين حسن حمد محمد، السيد عبدالله الفاضل المهدي (١٨٩٥ .١٩٦٦) ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بحث مقدم الى كليه الدراسات العليا، جامعه الخرطوم، لنيل درجه دكتوراه، الفلسفة في التاريخ، كلية الآداب، جامعه الخرطوم ٢٠٠٤.

١٩ عثمان عبد الحليم عثمان، فصول في تاريخ العلاقات السودانية المصرية ١٨٢١. ١٩٩٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الخرطوم ٢٠٠٤.

٢٠ علي عطا لله محمد كاظم، التحولات السياسية في السودان ١٩٦٩ـ١٩٨٩، اطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعه تكريت ٢٠١٥.

٢١ عمر سلمات، الازمة السودانية ١٩٨٣ . ٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، العلاقات الدولية، جامعة الجزائر ٢٠٠٦.

٢٢ فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن حمد، علاقات السودان السياسية والثقافية مع شمال افريقيا في الفترة من (١٩٥٨ ـ ١٩٨٥)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ـ جامعة الخرطوم ٢٠١١.

٢٣ مليكة فرحاتي، ازمة جنوب السودان والصراعات العرقية والتدخلات الاقليمية ١٩٨٣ ـ ٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضير، الجزائر ٢٠١٦.

٢٤ منى حسين عبيد الشمالي، الاحزاب الاتحادية في السودان ١٩٤٤ . ١٩٦٩، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد ٢٠٠٤.

٢٥ هاشم بابكر محمد احمد علوب، المصالحات الوطنية في السودان في الفترة ١٩٧٢ . ١٩٨٥، رساله ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الخرطوم ٢٠١٠.

٢٦ هاني محمد ابراهيم المكي، العلاقات السودانية التيشادية ١٩٥٦. ١٩٨٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة النيلين ٢٠١٨.

ثانياً: الكتب العربية:

١. ابراهيم احمد العدوى، يقضه السودان، مكتبه الانجلو مصريه، مطبعة الرسالة، (د. ت).

٢. ابكر محمد ابو البشر، دولة التعاقد الاجتماعي في السودان ليست خيار بل ضرورة، مكتبة جزيرة الورد، ط١، القاهرة ٢٠١٥.

٣. احمد حمروش، مصر والسودان كفاح مشترك، دار الهلال، ١٩٧٠.

٤. الامام الصادق المهدي، الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة، ط٢، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة ٢٠١٥.

٥. الأمانة العامة لمجلس الوزراء، الحكومات السودانية الوطنية ١٩٥٤ . ٢٠٠٦ ، ط٣، شركة مطابع السودان للعملية المحدودة، الخرطوم ٢٠٠٧.

٦. اماني الطويل، العلاقات المصرية ـ السودانية جذور المشكلات وتحديات المصالح، قراءة وثائقية، المركز العربي للبحاث ودراسة السياسات، بيروت١٩١٢.

٧. أمل عجيل، قصة وتاريخ الحضارات العربية، ١٩– ٢٠، موسوعة تاريخية – جغرافية – حضارية وأدبية (ليبيا – السودان – المغرب)، ج١٩ –٢٠، دار بيروت ١٩٩٨.

٨. البخاري عبد الله الجعلي، نزاع الحدود بين السودان واثيوبيا، دار العلم، الكويت١٩٨٠.

٩. بهاء الدين مكاوي محمد قبلي، تسوية النزاعات في السودان، مركز الرصد للدراسات، (د.م)، ٢٠٠٦.

١٠. توفيق المديني، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، الهيئة العامة السودانية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق٢٠١٢.

١١. التيجاني الطيب بابكر، البحث عن السلام في السودان (مجموعة وثائق)، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، السودان ٢٠٠٥.

١٢. جري زيدان، اسير المتمهدي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة ٢٠١٢.

١٣. جميل الياس عفارة، مشاكل السودان السياسية والدوافع البارزة وراء الانقلاب العسكري الاخير، شركة الطبع والنشر اللبنانية، كانون الاول ١٩٥٨.

١٤. جون قاي نوت يوه، جنوب السودان افاق وتحديات، الاردن، عمان، الأهلية للنشروالتوزيع، ٢٠٠٠.

١٥. حزيفة الصديق عمر الامام، التطورات التاريخية لمشكلة الجنوب السودان ١٨٢١،١٩٨٩، مركز عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة ام درمان الأهلية ١٩٩٨.

١٦. حسام الحملاوي، السودان الشمال، الجنوب، الثورة، ديسمبر، (د . م)، (د. ت).

١٧. حسب الله محمد احمد، قصة الحضارة في السودان (٣٤٠٠ ق .م . ١٩٠٠م)، لجنة جماعة بعث التاريخ السوداني بالقاهرة، (د. ت) .

١٨. حسن الطاهر رزوق، السودان الى اين، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٢.

١٩ حيدر ابراهيم علي، الديمقراطية السودانية، المفهوم، التاريخ، الممارسة، ط١، الحضارة للنشر، القاهرة ٢٠١٣.
٢٠ داوود بركات، السودان المصري ومطامع السياسة البريطانية، المطبعة السلفية، مصر، ١٩٢٤.
٢١ رباح الصادق، الامام الصادق المهدي سيرة ومسيرة الثقب الاسود،ج٤، ط١، دار المصورات، الخرطوم ٢٠١٧ .
٢٢ ـــــــــ، الامام الصادق المهدي سيرة ومسيرة، ظلام ابعاج ،ج٢، ط٢، أم درمان، السودان ٢٠١٩.
٢٣ ـــــــــ، اوراق سيرة ومسيرة الامام الصادق المهدي، ج١، ط١، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة ٢٠١٥.
٢٤ ـــــــــ، سيرة ومسيرة، الصادق امل الامة ولكن ، ج٣، صالون الابداع للثقافة والتنمية، ام درمان، الخرطوم ٢٠١٩.
٢٥ زينب الزبير الطيب، دراسات سودانية، جامعة الخرطوم ٢٠١٠.
٢٦ سرحان غلام حسين العباسي، التطورات السياسية في السودان المعاصر ١٩٥٣ ـ ٢٠٠٩، دراسة تاريخية ووثائقية، ط١، بيروت ٢٠١١.
٢٧ سعيد محمد باديب، الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي ١٩٦٢. ١٩٧٠، مركز الدراسات الايرانية والعربية،ط١، لندن ١٩٩٠.
٢٨ سيد خيري السيد، السودان أرض الأنبياء، المكتبة الوطنية للنشر، الخرطوم، السودان، ٢٠١٧.
٢٩ الشريف الهندي، لوطني والتاريخ، الخرطوم ٢٠٠٦.
٣٠ الصادق المهدي، المصالحة الوطنية من الالف الى الياء، الحركة الاسلامية الوطنية، الخرطوم ١٩٧٨.
٣١ ـــــــــ، تحديات التسعينات، الدار العربية الافريقية للنشر، تحقيق رباح الصادق، ط٢، ٢٠٢٠.
٣٢ ـــــــــ، ميزان المصير الوطني في السودان، ام درمان ٢٠١٠.
٣٣ الصادق الهادي المهدي، صفحات من التاريخ السياسي للأنصار مجزرة الجزيرة ابا الهجرة واحداث الكرمك ١٩٧٠، دار الامين للنشر والتوزيع،١٩٩١.
٣٤ صديق محمد أحمد البادي، الشريف حسين يوسف الهندي، اسرار وخفايا، دار الإنقاذ للطباعة والنشر، السودان ١٩٨٩.
٣٥ صلاح الدين علي الشامي، السودان دراسة جغرافية، كليه الآداب، جامعة القاهرة، الخرطوم ٢٠٠٢
٣٦ صلاح محي الدين، وقفات في تاريخ السودان، دار ومكتبة الهلال، ط٣ ، بيروت ١٩٩٥.
٣٧ ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث والمعاصر، ط٤، مكتبة الحياة، بيروت ١٩٦٨.
٣٨ عادل رضا. تقديم الرئيس جعفر النميري، الرهان الاسرائيلي على جنوب السودان القضية، الحل، الرجل، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، الاسكندرية ١٩٧٥.
٣٩ عبد الرحمن الفكي، تاريخ قوة دفاع السودان، الدار السودانية، ١٩٧١.

٤٠ عبد السلام ابراهيم بغدادي، البعد الايجابي في العلاقات العربية – الافريقية والتعددية الاثنية كرابط ثقافي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ٢٠١٣.

٤١ عبد الفتاح عبد الصمد منصور، العلاقات المصرية السودانية في ضل الاتفاق الثنائي ١٨٩٩– ١٩٢٤، الهيئة المصرية العامة، مصر ١٩٩٣.

٤٢ عبد القادر اسماعيل، تقديم السيد فليفل، مفاوضات التسوية السلمية في جنوب السودان ١٩٤٧ . ٢٠٠٠، دراسة وثائقية، النورس، الجيزة ٢٠٠٤.

٤٣ عبد اللطيف البوني، تجربة نميري الاسلامية في السودان مايو ١٩٦٩. ابريل ١٩٨٥، الخرطوم ١٩٩٥.

٤٤ ــــــــــــــ، دستور السودان علماني ام اسلامي، دراسة في الصراعات السياسية خلال الفترة ١٩٥٦ . ١٩٨٥، مكتبة ابن رشد، الخرطوم ١٩٩٨.

٤٥ عبد الله حسين، السودان من التاريخ القديم الى رحلة البعثة المصرية، ج١، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢.

٤٦ ــــــــــــــ، السودان من التاريخ القديم الى رحلة البعثة المصرية، ج٢، هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة ٢٠١٢.

٤٧ عبد الله عبد الرزاق ابراهيم، شوقي عطا الله الجمل، تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دار الثقافة، القاهرة ١٩٩٧.

٤٨ عبد الله علي ابراهيم، الصراع بين المهدي والعلماء، تقديم مكي شبيكة، مركز الدراسات السودانية، القاهرة ١٩٩٤.

٤٩ عبد الله محمد قسم السيد، الصادق المهدي وازمة الديمقراطية في السودان الحقيقة والجراة في التناول، طبع بتصريح وزارة الاعلام، الخرطوم١٩٩١.

٥٠ عبد الوهاب محمد الزنتاني، ازمات السودان بين الديمقراطية والدكتاتورية، دار غريب، القاهرة ٢٠٠٤.

٥١ عصام مشعل الحلبوسي، الحركات الاسلامية في السودان ١٩٦٩ . ١٩٨٥، جعفر العصامي للطباعة، دار الكتب والوثائق بغداد ٢٠١٨.

٥٢ عون الشريف قاسم، الإسلام والعربية في السودان، دراسات في الحضارة واللغة، ط١، دار الجبل، بيروت، دار المأمون المحدودة، الخرطوم ١٩٨٩.

٥٣ كامل ادريس، السودان ٢٠٢٠ تقويم المسار ورؤية المستقبل،(د . م) ،(د . ت).

٥٤ ــــــــــــــ، السودان ٢٠٢٥م تقويم المسار وحلم المستقبل، دار السلام، القاهرة ٢٠١٦.

٥٥ كمال محمد عبيد ، العلاقات السودانية التيشادية واثرها في نشر الثقافة العربية الاسلامية ، مركز البحوث والدراسات الافريقية ، الخرطوم ٢٠٠١.

٥٦ ماجد محي عبد العباس، التطورات السياسية في السودان منذ الاحتلال البريطاني حتى بدايات حكم البشير،

(د . ن)، (د. ت)،(د. م).
٥٧ محمد ابراهيم ابو سليم، بحوث في تاريخ السودان (الاراضي– العلماء – الخلافة بربر. علي الميرغني)، دار الجبل، بيروت ،١٩٩٢.
٥٨ محمد ابو القاسم حاج حمد، السودان المأزق التاريخي وافاق المستقبل(جدليه التركيب)، ج١، ط٢، دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت ١٩٩٦.
٥٩ محمد ابو القاسم حاج حمد، السودان المأزق التاريخي وافاق المستقبل،(جدليه التركيب)، ج٢، ط٢، دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت ١٩٩٦.
٦٠ محمد الفاضل بن على الافي التونسي، السودان من الحوار الى الازمة المفتوحة صراع الهوية واشكالية الانتماء، دار الحكمة، مصر، المنصورية ٢٠٠٧.
٦١ محمد بن المختار الشنقيطي، الحركة الاسلامية في السودان مدخل الى فكرها الاستراتيجي والتنظيمي، دار الحكمة، لندن ٢٠٠٢.
٦٢ محمد جلاء ادريس، يهود الفلاشا اصولهم ومعتقداتهم وعلاقاتهم مع اسرائيل، مكتبه مدبولي، القاهرة ١٩٩٣.
٦٣ محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠ – ١٩٥٥، ط٢، دار الثقافة، ام درمان ٢٠٠٢.
٦٤ محمد سلمان، دور الازهر في السودان، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥.
٦٥ محمد سليمان محمد، السودان حروب الموارد والهوية، ط٢، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم ٢٠٠٦.
٦٦ محمد سليمان، من مذكرات نائب سوداني، دار الثقافة، بيروت ١٩٦٨.
٦٧ محمد عوض محمد، الشعوب والسلالات الإفريقية، سلسله دراسات إفريقية، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
٦٨ محمد محجوب مالك، المقاومة الداخلية للحركة المهدية ١٨٨١– ١٨٩٨، دار الجبل، بيروت ١٩٨٧.
٦٩ محمد محمد احمد كرار، خفايا وخلفيات الجيش السوداني والانقاذ، (د. ن)، (د . ت)، (د. م).
٧٠ محمد محمود السروجي، دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، الاسكندرية ١٩٩٨.
٧١ محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، التاريخ المعاصر وادي النيل مصر والسودان، ط٢، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت ٢٠٠٠.
٧٢ ـــــــــ، السودان، المكتب الاسلامي، ط٢، بيروت ١٩٨١.
٧٣ محمود قلندر، السودان ونظام الفريق عبود ١٧ نوفمبر ١٩٥٨-٢١ اكتوبر ١٩٦٤، دار عزه، الخرطوم ٢٠١٢.
٧٤ مدثر عبد الرحيم الطيب، مشكلة جنوب السودان طبيعتها وتطورها واثر السياسة البريطانية في تكوينها، ط١، الدار السودانية، الخرطوم ١٩٧٠.
٧٥ مدثر عبد الرحيم، الامبريالية والقومية في السودان دراسة للتطور الدستوري والسياسي ١٨٩٩ ـ ١٩٥٦، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧١.

٧٦ مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي، لا شيع ولا طوائف لا احزاب. ديننا الاسلام وطننا السودان مركز الدراسات السودانية، القاهرة ١٩٩٦ .

٧٧ مصطفى كامل عبدة، حكاية مصر وبلاد السودان في العصر العثماني، الهيئة العامة لقصور الثقافة، شركة الامل للطباعة والنشر، القاهرة ٢٠١٤.

٧٨ مكي شبيكة، السودان في قرن ١٨١٩ – ١٩١٩، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة ١٩٤٧.

٧٩ ـــــــــــت، السودان عبر قرون، دار الجبل، بيروت ١٩٩١.

٨٠ منصور خالد، السودان اهوال الحرب وطموحات السلام قصة بلدين، طبعه الإنكليزية الاولى، دار تراث، لندن ٢٠٠٣.

٨١ ـــــــــــ، النخبة السودانية وادمان الفشل، ج١، الساق للنشر والتوزيع، السودان، (د. ن).

٨٢ مهدي انس جرادات، الاحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، ط١، دار اسامة للنشر، عمان ٢٠٠٦.

٨٣ هدى مكاوي، البناء الاجتماعي للمهدي في السودان، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠٠٧.

٨٤ هنري رياض، موجز في تاريخ السلطة التشريعية في السودان، جامعة الخرطوم ١٩٨٧.

٨٥ وليد محمد سعيد الاعظمي، السودان في الوثائق البريطانية انقلاب الفريق ابراهيم عبود ١٩٥٨، دراسة موثقة عن الوثائق السرية البريطانية التي رفعت عنها القيود السرية في ١/ ١/ ١٩٨٩ في لندن، المكتبة العالمية العراق، بغداد ١٩٩٠.

٨٦ يوسف ابو قرون ، لمحات عن حياة وعادات قبائل السودان الكبرى،(د. م) (د. ت) .

٨٧ يوسف فضل الله حسن، مقدمه في تاريخ الممالك الإسلامية في السودان الشرقي ١٤٥٠ –١٨٢١ ، معهد البحوث والدراسات العربية الجامعة العربية، ط٤، جامعة الخرطوم، القاهرة١٩٧١.

ثالثاً: الكتب المعربة.

١. ب ـ م هولت، المهدية في السودان، ترجمة جميل عبد، دار الفكر العرب، بيروت ، ١٩٧٨.

٢. بيتر ودوارد، السودان الدولة المضطربة ١٨٩٨ . ١٩٨٩، ترجمة محمد علي جادين، الخرطوم، ٢٠٠١.

٣. ج . سبنسر نريمنجهام، الإسلام في السودان، ترجمة فؤاد محمد عكود، المجلس الاعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠١.

٤. جرهام . ف توماس، السودان الصراع من اجل البقاء، ١٩٨٤ –١٩٩٣، ترجمة الطيب الزبير الطيب المنصور، دار الامين للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٥.

٥. جون يونغ، السودان صراعات المصالح ورهانات المصير، ترجمة احمد ابو الليل، القاهرة، ٢٠١٤.

٦. روبرت او. كولينز، تاريخ السودان الحديث، ترجمه مصطفى مجدي الجمال، مراجعه: حلمي شعراوي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٥.
٧. سلاطين باشا، السيف والنار في السودان، تعريب محمد مصطفى حسن، لجنة دار عزة للنشر، الخرطوم، ٢٠١٦.
٨. محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان١٩٠٠. ١٩٦٩، نقلة من الانكليزية هنري رياض، وليم رياض، الجنيد علي عمر، الدراسات السودانية للكتب، الخرطوم، ١٩٨٠.
٩. نعوم شقير، تاريخ السودان، ترجمة محمد ابراهيم ابو سليم، دار الجبل، بيروت ، ١٩٨١.

رابعاً: الكتب الأجنبية.

١ Liang Liang Xing, ed. China's foreign Relations: A chronology of Events(1949-1988) (Beijing: foreign Languages Press,1989,p360.
٢ Mohamed Beshir Hamid. The politics of National Reconciliation in the Sudan center for contemporary Arab studies, Georgetown university,1984.p.6.
٣ William Benton, Helen Hemingway vol ,17, the new Encyclopedia, London,1975,p.750

خامساً: الموسوعات.

١. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، م١، م٢، م٣، م٤، م٦، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان ١٩٨٣.
٢. عون الشريف قاسم موسوعة القبائل والانساب في السودان واشهر اسماء الأماكن، م١، م٣، م٥، الطباعون شركه افروقراف، الخرطوم، السودان ١٩٩٦.
٣. فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج١، دار اسامه للنشر والتوزيع، عمان، الاردن٢٠٠٣.
٤. محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، الدار القومية للطباعة والنشر، مطبعة مصر.

سادساً: البحوث والدوريات.

١. ابراهيم محمد ادم، الابعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية لتحرير السودان ١٩٨٣ - ٢٠٠٠، دراسة حالة، جامعة افريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الافريقية، اصدار (٤٤).

٢. اجلال رافت واخرون، انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، بيروت٢٠١٢.

٣. اوراق مؤتمر، السودان الواقع وافاق المستقبل، جامعة افريقيا العلمية ، كلية الاقتصاد، العلوم الادارية والسياسية، ج١، ٢٥ .٢٦ ايلول ٢٠١٢.

٤. جمال محمد السيد ضلع، مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الاخيرة، ٢٤. ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٢، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، قسم التاريخ.

٥. حسن الحاج علي احمد، الانقلاب العسكري بمنزله عمليه سياسيه الجيش والسلطة والسودان، سياسات عربيه، العدد٢٤، كانون الثاني، ٢٠١٧ .

٦. خالد منصور، الازمه السياسية في السودان وطريق المستقبل ، مجله السياسة الدولية، العدد ٩٤،١٩٨٨، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ١٩٨٨.

٧. رشا عوض، ديمقراطيات بلا ديمقراطيين الاحزاب والديمقراطية بعد اكتوبر ١٩٦٤، مشروع الفكر الديمقراطي سلسلة قراءة من اجل التغير، ط١، رقم ٢٦، ٢٠١٥.

٨. زينب الكناني، جنوب السودان من الصراع الى السلام، السياسة الدولية، علوم سياسي، العدد٩١، ١٩٨٨.

٩. سداد مولود سبع، البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان، دراسات دولية، العدد ٤٧.

١٠. السيد فليفل، ندوة مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الاخيرة، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، ٢٤-٢٥ ديسمبر، ٢٠٠٢.

١١. عطيه عبد الجواد، مشكلة جنوب السودان، السياسة الدولية، مجلة دورية تصدر كل ثلاثة اشهر عن مؤسسة الاهرام، ٢ اكتوبر.

١٢. الفاتح عبد الله عبد السلام ، العلاقات السودانية الشادية المعاصرة، السياسة الدولية مجلة الاهرام، العدد ١٠٨، ١٩٩٢.

١٣. مجدى علي عطية، وثائق خاصة بالملف، اتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢، السياسة الدولية، (٨) يناير ١٩٨٨، العدد٩١.

١٤. محمد الفاتح عوض مجذوب أبراهيم، تقاطع السياسة في العون الانساني في السودان، عملية شريان الحياة ١٩٨٠. ٢٠١٠، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤ .

١٥. محمد محمود، السودان وفشل المشروع الاسلامي نحو مستقبل علماني ديمقراطي، مركز الدراسات النقدية للأديان، لندن ٢٠١٩.
١٦. منى حسين عبيد، الخريطة السياسية لأحزاب الجنوب في السودان(الحركة الشعبية لتحرير السودان)، دراسات دولية، العدد ٤١، جامعة بغداد، (د.ت).
١٧. منى حسين عبيد، النظام الانتخابي في السودان ١٩٥٣. ٢٠٠٠، قسم الدراسات الافريقية، مركز الدراسات الدولية، جامعه بغداد ، مجله الاستاذ، العدد ٢٠٧، المجلد الثاني،٢٠١٣.
١٨. نضال عبد العزيز محمد نور حفار، السياسة والحكم في السودان، جامعة الزعيم الازهري، كلية الدراسات التقنية والتنموية، برنامج العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٣.
١٩. يونان لبيب رزق، الثورة والصراع الحزبي في السودان ١٩٦٤ . ١٩٦٩، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨، تشرين الاول ١٩٦٩.

سابعاً: الصحف ومجلات.

١. مجلة الآداب، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، قسم التاريخ، العدد ١٠٧.
٢. مجلة الاستاذ، قسم الدراسات الافريقية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٢٠٧ مجلد الثاني، ٢٠١٣.
٣. مجلة التضامن، العدد١٧٧، شباط، لندن ١٩٦٦ .
٤. مجلة التضامن، العدد٢٢٩، اب، ١٩٨٧.
٥. مجلة الدستور، العدد٥٩١، لسنة ١٩٨٩.
٦. مجلة العلوم الانسانية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الرابع لكلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل كلية التربية الاساسية، (د. ن).
٧. مجلة المستقبل العربي، العدد(٧٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥.
٨. مجلة المستقبل العربي، العدد٢٨٦، ديسمبر ٢٠٠٢.
٩. مجلة المستقبل العربي، العدد٧٧، بيروت ١٩٧٢.
١٠. مجلة المستقبل العربي، العدد٨٨، يونيو ١٩٨٦.
١١. مجلة ديالى، العدد الرابع والخمسون.
١٢. مجلة كلية التربية للبنات، المجلد ٢٢ (٢) ٢٠١١.
١٣. مجلة مداد الادب، كلية الآداب، العدد الخامس عشر.
١٤. مجله كليه التربية الاساسية، ملحق العدد ٧٣ لسنة ٢٠١٢.

١٥. مكتب الصحافة والنشر لحزب الأمة، أم درمان.

ثامناً: الانترنت.

١. https: //ar.m.wikipedia.org
٢. https//ar.wikipedia/orj
٣. قضيه الانشقاق في حزب الأمة بالوثائق ١٩٦٢ـ ١٩٦٩،
almahdi.comhttps://www.alsadig
٤. وكالة السودان للإنباء، الموسوعة السودانية سودابيديا، التطورات السياسية في السودان في الفترة ١٧ نوفمبر ١٩٥٨. ٢١ اكتوبر ١٩٦٤، ٢١. ٧. ٢٠١٦.
٥. وكالة السودان للإنباء، الموسوعة السودانية سودابيديا، التطورات السياسية في السودان ٢٢ مايو ١٩٦٩ – ١٦ ابريل ١٩٨٥.

University of Misan

College Education

Department of History

Sadiq al-Mahdi and his role towards national and political issues in Sudan 1961-1989

Thesis submitted by the student

Yusra Mazloum Hori

To the council of the College of Education \ University of Misan Partial Fulfillment of the Requirements

for the Degree of Master of Arts History

Supervised

Asst. prof. Lutfi Jameel Muhammad

A.D 2020

Abstract

Sadiq al-Mahdi and his role towards national and political issues in Sudan 1961-1989

The study of some important figures in history, especially those that had an important role in national, cultural and social issues in their society and country, and of importance in historical studies, we find it necessary to shed light on these personalities and know their role and impact on the movement of history and the society in which they live. One of the Sudanese personalities was chosen, namely Sadiq al-Mahdi, the head of the Sudanese Umma Party, whose reign witnessed many national events and political, social and economic changes in Sudan.

The Thiess aims to monitor the most prominent conditions that accompanied Al-Sadiq Al-Mahdi's life and to trace the lapses he went through and the circumstances that were the reason for drawing his political and cultural thought and their impact on his political life, as well as explaining most of the problems that Sudan was exposed to and that affected the instability of democratic governance in it.

The Thiess contained four chapters and each chapter contained three sections, preceded by an introduction and followed by the conclusion. The first chapter, which is a preface, included giving a visualization, and very briefly, about the natural and human history of Sudan and the population structure and a summary of the ancient and modern history of Sudan, as well as the conditions of Sudan during the Ottoman rule, and then the political and historical developments that Sudan was subjected to until 1956.

The second chapter came under the title Al-Sadiq Al-Mahdi and his role in political life until 1966, in which we dealt with his birth, upbringing, activity and impact on political life as well as the internal developments that led to his assumption of his first cabinet after the October 1964 uprising.

As for the third chapter, it was titled the internal developments that Sudan witnessed until Al-Sadiq Al-Mahdi assumed his second cabinet (1986-1989). The chapter included the coup of Jaafar al-Nimeiri and his assumption of power from 1969 to 1975, and its repercussions at the national level.

As for the fourth chapter, it came under the title of the second ministry of al-Sadiq al-Mahdi (1986-1989) and included the first national unity government, its role and position on the problem of the south as well as the second national unity government, the first national accord government, then the peace agreement and its position on it, then the second government of national accord And the government of the United National Front, and finally the fall of his government.

In the conclusion, I dealt with the most important conclusions reached by studying the personality of Sadiq Al Mahdi and his political role towards national, regional and international issues.